وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أوالحاج _ البويرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم التسيير

الموضوع:

التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي
دراسة تطبيقية للوضعية المالية بواسطة التحليل المالي
لديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة–OPGI –

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: محاسبة وتدقيق

من إعداد الطالبة :
أوعمران وردة

تحت إشراف الأستاذ:
د/قرومي حميد

لجنة المناقشة:

ةذاتسأل ا:أوكيل حميدة.....رئيسة

د:قرومي حميد.....مشرفا

الأستاذ: عليواش أمين عبد القادر.....ممتحنا

السنة الجامعية 2015/2014

شكر وتقدير

قال تعالى : «ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى ووالدي وأن أعمل صالحا ترضاه» الأحقاف الآية 15.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:"من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فاندفعوا له".

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر و الثبات، و أمدنا بالقوة و العزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على انجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم و نشكرك على نعمتك و فضلك و نسألك البر و التقوى و من العمل ما ترضى، وسلام على حبيبه وخليله الأمين عليه أزكى الصلاة والسلام.

كما أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف الدكتور قرومي حميد اسأل الله أن يجزيه عني كل خير الذي لم يبخل بإرشاداته بنصائحه وتوجيهاته علي،كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة مذكرتي وعلى ما سوف يقدمونه من توجيهات وتصحيحات.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أسرة ديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة، وخاصة السيد مصطفى

ولا أنسى أختي التي كانت لي عونا مثاليا نصيرة

فشكرا جزيلا لكل هؤلاء وكل من مد لي يد العون لإنجاز هذا العمل نسأل الله عز وجل أن يحفظهم جميعا.

جزاكم الله خيرا

إهداء

أشكر الله عزوجل الذي منحنا العقل وأنعم علينا العلم وهدانا نوره وألهمنا الصبر ويسر لنا دربنا ومكننا من تخطي الصعاب وقدرنا على إتمام هذا العمل المتواضع

ولأن شكر الناس من شكر الله، أهدي عملي هنا إلى:

إلى من أعزنا الله بطاعتهما وكرمهما في كتابه العزيز بقوله " ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما "

إلى من جعلت الجنة تحت قدميها، إلى التي أكستني الدفء والحنان بين ذراعيها، إلى التي تعلمت لأجلي أن تسهر الليالي الحالكات، إلى ينبوع الحب والحنان، إلى التي غمرتني بدعواتها عقب كل صلاة،

إلى التي ينحني القلم لذكرها " أمي الغالية " أطال الله في عمرها

إلى ستري وعوني وصاحب الفضل في حياتي، إلى من رسم لي معالم النجاح " أبي الغالي "

أطال الله في عمره وأبقاه تاجا فوق رؤوسنا

إلى مصابيح دربي وشموع حياتي، إلى من نشأت وترعرعت بينهم وقاسموني همومي وأحزاني

" إخوتي " وأخواتي "

وإلى كل الأهل والأقارب

إلى أحلى وأروع أحبة صدقاتي إلى قلبي حسينة التي وجدت الصداقة محفوظة لديها بكل كلمة طيبة

إلى كل من قد ينساه حبر القلم ولن ينساه ذكر اللسان والقلب

إلى كل من سعته ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي.

الفهرس

قائمة المحتويات

كلمة شكر

الإهداء

الملخص

الفهرس

قائمة الجداول..... I

قائمة الأشكال..... 1

الملخص

مقدمة ..... أ-ب-ج- د-ه

الفصل الأول: النظام المحاسبي المالي

تمهيد.....07

المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي 08

المطلب الأول: مفهوم و مجالات تطبيق نظام المحاسبي المالي الجديد 08

المطلب الثاني: خصائص و مبادئ النظام المحاسبي المالي.....09

المطلب الثالث: أهمية و أهداف النظام المحاسبي المالي.....11

المبحث الثاني: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر.....12

المطلب الأول: دواعي تبني النظام المحاسبي المالي 12

المطلب الثاني: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على التحليل المالي.....13

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي.....15

المبحث الثالث: القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي 16

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية 16

المطلب الثاني: عرض القوائم المالية و مستخدميها 17

المطلب الثالث: التغيرات الحاصلة في القوائم المالية 20

خلاصة الفصل.....25

الفصل الثاني: التحليل المالي أداة من أدوات التحليل المالي

تمهيد.....26

المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي 27

المطلب الأول: مفهوم ومراحل التحليل المالي.....27

المطلب الثاني: خصائص محلل المالي والوظائف التي يقوم بها.....29
المطلب الثالث: أهمية و أهداف التحليل المالي 31
المطلب الرابع: الأطراف المهتمة بالتحليل المالي.....32
المبحث الثاني: المعطيات المحاسبية في التحليل المالي 34
المطلب الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.....34
المطلب الثاني: جدول حساب النتائج.....38
المطلب الثالث: جدول التمويل.....42
المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي.....45
المطلب الأول: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي.....45
المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية.....54
المطلب الثالث: تحليل الاستغلال.....59
خلاصة الفصل 63
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضعية المالية بواسطة التحليل المالي ل ديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة"OPIG "
تمهيد 65
المبحث الأول: البطاقة الفنية لديوان الترقية والتسيير العقاري ".OPIG ".....66
المطلب الأول: نشأة ديوان الترقية و التسيير العقاري و مهامه.....66
المطلب الثاني: نشاطات وأهداف ديوان الترقية و التسيير العقاري.....68
المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري.....69
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري 67
المطلب الأول: عرض الميزانية المالية لسنتي2012-2013.....67
المطلب الثاني: عرض جدول حساب النتائج لسنتي2012-2013.....82
المطلب الثالث: الملاحق.....84
المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة 89
المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي.....89
المطلب الثاني: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية 96
المطلب الثالث: تحليل الاستغلال.....104
خلاصة الفصل الثالث.....106

خاتمة عامة.....108
قائمة المراجع.....110
الملاحق.....113

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	بيان الجدول	رقم الصفحة
01	شكل الميزانية المالية	37
02	شكل الميزانية المالية المختصرة	38
03	شكل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	40
04	شكل جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	41
05	جدول التمويل	44
06	الميزانية المالية (الأصول)	77
07	الميزانية المالية (الخصوم)	78
08	يمثل الميزانية حسب التحليل المالي(الأصول)	80
09	يمثل الميزانية حسب التحليل المالي (الخصوم)	81
10	أصول الميزانية المالية المختصرة	82
11	خصوم الميزانية المالية المختصرة	82
12	عرض جدول حسابات النتائج	83
13	جدول تدفقات الخزينة	86
14	تحليل جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة لسنة2011-2012-2013	88
15	يمثل حساب رأس المال العامل الدائم	89
16	يمثل حساب رأس المال العامل الخاص	90
17	يمثل حساب رأس المال العامل الإجمالي	90
18	يمثل حساب رأس المال العامل الأجنبي	91
19	حساب احتياجات رأس المال العامل	91
20	حساب الخزينة	92
21	حساب قدرة التمويل الذاتي	93
22	إعداد جدول التمويل 2012	93
23	اعدد جدول التمويل2013	95
24	حساب نسبة التمويل الدائم	96
25	حساب نسبة التمويل الذاتي	97

26	حساب نسبة المديونية	97
27	حساب نسبة الاستقلالية المالية	98
28	حساب نسبة السيولة العامة	98
29	حساب نسبة السيولة المختصرة	99
30	حساب نسبة السيولة الحالية	99
31	حساب نسبة هيكلة الأصول الثابتة	100
32	حساب نسبة هيكلة الأصول المتداولة	100
33	حساب نسبة هيكلة الأموال الخاصة	101
34	حساب نسبة هيكلة ديون طويلة الأجل	101
35	حساب نسبة هيكلة ديون قصيرة الأجل	102
36	حساب مردودية الأموال الخاصة	102
37	حساب نسبة مردودية النشاط	103
38	حساب نسبة المردودية الاقتصادية	103
39	دراسة تغيرات الأرصدة الوسيطية لتسيير	104

قائمة الأشكال

رقم الشكل	بيان الشكل	رقم الصفحة
01	الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية	16
02	المخطط العام لوظائف التحليل المالي	03
03	الهيكل التنظيمي لدائرة المحاسبة و المالية	72
04	الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري	75

الملخص:

تهدف هذه المذكرة إلى دراسة التحليل المالي على ضوء النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال التطرق إلى الجوانب النظرية للموضوع بكل زواياه: ماهية النظام المحاسبي المالي ، القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، مدخل إلى التحليل المالي، المعطيات المحاسبية في التحليل المالي، أدوات التحليل المالي. ولأجل معرفة الأثر الميداني لهذه الدراسة قمنا بتطبيق أدوات وأساليب التحليل المالي على القوائم المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي، إذ تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية.

مقدمة

مقدمة

يعتبر التحول المحاسبي في الجزائر وليد التحول والتطور الاقتصادي الدولي والمحلي، حيث نلمس ذلك من خلال المفاوضة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والانفتاح على الاقتصاد العالمي، وكذا تقديم التسهيلات المختلفة لجذب رؤوس الأموال، وكذلك لتلبية حاجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية،حيث أن الجزائر بدأت عملية الإصلاح من 2001 ، إلى غاية 2007 تم إصدار القانون المتعلق بالنظام المحاسبي وإلى غاية 2009تم صدور العديد من المراسيم والقوانين التابعة للنظام سواء بتحليل القانون الأصلي أو إصدار قانون، وفي سنة 2009 تم تأجيل تطبيق النظام إلى السنة التي تليها ،ومنذ اعتمادها للنظام المحاسبي المالي (SCF) مطلع سنة 2010 سعت أن يشمل هذا النظام المحاسبي جميع المؤسسات بغض النظر عن طبيعة نشاطها

ومع استعداد المؤسسة الجزائرية العمومية منها والخاصة للدخول في اقتصاد السوق بكل ما يحمله هذا النمط من تحديات، بات من الضروري على هذه المؤسسة أن تسعى للتأقلم مع المحيط الجديد،فالتحليل المالي بعد أن ظل لفترة طويلة حكرا على المختصين في ميدان مالية المؤسسات ولا يمارس إلا من وجهة مالكي رأس المال امتد وبصفة تدريجية حتى لمس اهتمام شرائح واسعة من المستعملين ،

ولم يعد التحليل المالي يقتصر على النسب المالية ومؤشرات الأداء فقط فهي تبقى غير كافية لمواجهة متطلبات التسيير في ظل المنافسة، فالأهم ليس تحقيق النتائج الايجابية ولكن تحقيقها بأكثر فعالية مع ضمان استمرار المؤسسة في المستقبل، فلم تعد الغاية تحقيق الربح فحسب ولكن الاستمرار في السوق، ولضمان هذا يجب تكوين نظرة جديدة إستراتيجية على كل مستويات التسيير و النظرة الإستراتيجية للتحليل المالي تتطلب اعتماد التحليل الديناميكي الشامل الذي يعتمد على جداول تدفقات الخزينة الواردة في النظام المحاسبي المالي.

- **إشكالية الدراسة**

في ظل هذه المعطيات تبلور إشكالية بحثنا

كيف يسمح التحليل المالي بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بدقة على ضوء مبادئ النظام المحاسبي المالي الجديد ؟

- **الأسئلة الفرعية**

وتتفرع هذه الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في مايلي:

1- ماهية النظام المحاسبي المالي؟ وهل يمكن تطبيق تقنيات التحليل المالي على القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي؟

2- **ما** المقصود بالتحليل المالي ؟ ما هي الأدوات المعتمدة في عملية التحليل ؟

3- هل للنظام المحاسبي المالي آثار على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة؟.

- **فرضيات الدراسة**

للإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا على مجموعة من الفرضيات التي يمكن حصرها فيما يلي:

- ❖ إن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي تسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي
- ❖ التحليل المالي يكشف نقاط الضعف والقوة في المؤسسة ومدى نجاعتها
- ❖ أن أي مؤسسة مهما كان طبيعتها تسمح بتمويل كل استثماراتها بمواردها المالية الخاصة.

- **أهمية الدراسة**

وعن أهمية الدراسة يشير إلى أنها تكمن في النقاط التالية:

- ❖ إبرز أهمية التحليل المالي و مختلف الأدوات المستعملة في هذه العملية إلى غاية التوصل إلى القرار المناسب.
- ❖ ضرورة تبني النظام المحاسبي الجديد كونه يمنح معلومات أكثر وضوحا مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني .
- ❖ تظهر الأهمية من خلال سعي مختلف الدول إلى تطوير و ترقية نظامها المحاسبي قادرة على تلبية الاحتياجات و مواجهة الأزمات.
- ❖ إسقاط الجانب النظري على مؤسسة ديوان والترقية و التسيير العقارية بالبويرة

- **أهداف الدراسة**

وإذا تحدثنا عن أه دف هذا الموضوع نجد سعي إلى تحقيق ما يلي:

- ❖ محاولة التعريف بالنظام المحاسبي المالي الجديد و أهم التغيرات التي جاء بها فيما يخص القوائم المالية وكيف تأثر التحليل المالي بذلك
- ❖ التطرق إلى مختلف أدوات التحليل المالي و كذلك الأطراف المستفيدة منه .
- ❖ محاولة تطبيق الجانب النظري على أرض الواقع من خلال الجانب التطبيقي على مؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقارية و الشكل الجديد للقوائم المالية على ضوء النظام المحاسبي المالي الجديد .

- **الدراسات السابقة:**

نشير إلى أنه وفي حدود اطلاعنا على ما أجري من بحوث(رسائل ماجيستر، أطروحات دكتوراه) على مستوى بعض كليات الوطن في هذا المجال قلة المراجع المتناولة لموضوع التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، ولكن هذا لم يمنع من وجود دراسات سابقة قريبة لها في دراسات الباحثين، ومن بين هذه الدراسات ما يلي :

❖ دراسة ديبون الساهل بوجمعة(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستر)جامعة سكيكدة،(2009-2010):

عالج ديبون الساهل بوجمعة في رسالته المعنونة" إعداد وتحليل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، دراسة مدى استجابة القوائم المالية في النظام المحاسبي الوطني لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية وقام بإسقاط دراسته على الشركة الوطنية للصناعات البتروكيميائية.

❖ دراسة اليمين سعادة(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجيستر)، جامعة باتنة، (2008-2009):

عالجت اليمين سعادة في رسالتها المعنونة" استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها "، دراسة إذا ما كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم حقيقي للوضعية المالي للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها، وأسقطت دراستها على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة.

- **حدود الدراسة:**

الحدود المكانية: تمت الدراسة على مستوى ديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة وتم حصر الدراسة التحليل الملي في ظل النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

الحدود الزمانية: يقتصر على تشخيص الوضعية المالية من خلال التحليل المالي لقوائمها المالية خلال الفترة (2011-2012-2013)

- **أسباب اختيار الموضوع**

من بين الأسباب التي دفعتني لاختيار الموضوع ما يلي:

أ- الأسباب الذاتية :

❖ اقتناعنا بأهمية الموضوع .

❖ رغبتنا في توسيع أفكارنا البسيطة المسبقة حوله و تجسيد هذه الأفكار على أرض الواقع من خلال اقتراح بعض الحلول التي نراها مناسبة .

❖ رغبتنا في معرفة الجديد الذي أتى به النظام المحاسبي المالي الجديد.

ب- الأسباب الموضوعية :

❖ الإلمام المعاصر للتحليل المالي من خلال كونه برنامجا متكاملا لتحليل مدى سلامة العلاقة بين القرارات و النتائج المالية للمؤسسة و ليس مجرد عدد من النسب و المؤشرات التي يتم استخدامها دون إدراك واع لمداولات و نتائج هذا الاستخدام.

- ❖ معرفة طرق الاستخدام العقلاني لموارد المؤسسة كونها من أسباب بقائها .
- ❖ معرفة أهمية عملية التحليل المالي في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة .
- ❖ معرفة مدى استعاب و تأقلم مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري مع النظام المحاسبي المالي الجديد

- **منهجية البحث:**

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي وإضافة لأسلوب دراسة الحالة ، فجانب الوصف يظهر من خلال عملية جمع المعلومات والوثائق المتعلقة بالدراسة عن طريق المسح المكتبي (الكتب ، الرسائل، الأطروحات) أما جانب التحليل فيظهر من خلال الربط بين مختلف مكونات الدراسات بهدف الوصول إلى الغاية العلمية من الدراسة وإضافة لأسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي الذي كان على مستوى ديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة.

- **صعوبات البحث :**

✓ صعوبة إيجاد مكان التربص

✓ صعوبة الحصول على المراجع و قلتها خاصة حول اثر النظام المحاسبي المالي الجديد على التحليل المالي

تمثلت بالدرجة الأولى في الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة و التي أخذت الجزء الأكبر مما ساهم في التأخر في إنجاز الدراسة التطبيقية، بالإضافة إلى الفترة المحددة لتقديم هذا العمل تعتبر قصيرة جدا مقارنة بأهميتها.

- **تقسيمات البحث:**

تبعا للأهداف المتوخاة من البحث، ولمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية، تم تقسيم البحث إلى فصلين مع فصل تطبيقي، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة تضمنت تلخيص عام، وعرض للنتائج التي توصلنا إليها، وفي الأخير قدمنا بعض التوصيات التي رأينا بأنها ضرورية بناء على النتائج المتوصل إليها.

-**الفصل الأول: النظام المحاسبي المالي** الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث، الأول: يتضمن ماهية النظام المحاسبي المالي، الثاني حول القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي أما المبحث الثالث فتطرقت فيه إلى واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

-**الفصل الثاني: عموميات حول التحليل المالي** الذي قسم بدوره إلى ثلاث مباحث: الأول كان عبارة عن مدخل للتحليل المالية ، الثاني حول المعطيات المحاسبية في التحليل المالي أما الثالث تطرقت فيه إلى أدوات التحليل المالي

-**الفصل الثالث: دراسة تطبيقية للوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة** وتم تقسيمه إلى ثلاث مبحث: الأول يتضمن البطاقة الفنية لديوان الترقية والتسيير العقاري والثاني تطرقت فيه إلى عرض القوائم المالية لمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري، أما الثالث قمت بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الأول:

النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

قامت الجزائر على غرار العديد من الدول بإصلاح نظامها المحاسبي بداية من التسعينات بهدف تقريب الممارسة المحاسبية في البلاد إلى الممارسات الدولية (IAS /IFRS)،وذلك بوضع تشريعات ومراسيم منها قانون 11/07 المؤرخ في 25نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي والذي قضى بإلغاء العمل بالمخطط المحاسبي الوطني ل1975 ودخول النظام المحاسبي الجديد حيز التنفيذ في 1-1-2009 والذي تم تأجيله إلى 1 -1-2010، وكذا المرسوم التنفيذي المؤرخ في 26ماي2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون السابق

على هذا النحو سأتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

المبحث الثالث: القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: ماهية النظام المحاسبي المالي

يعتبر النظام المحاسبي المالي الجديد كأفضل خيار حسب مجلس المحاسبة الوطني (CNC)لتحسين النظام المحاسبي، حيث يحتوي هذا النظام في تطبيقه على جزء مهم من معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية (IFRS/IAS) المنصوص عليها في عرض القوائم المالية، حيث أثمر هذا النظام في معالجة الأمور المحاسبية على الصعيد المحلي و الدولي.

المطلب الأول: مفهوم و مجالات تطبيق نظام المحاسبي المالي الجديد

يحتوي النظام المحاسبي المالي على إطار مفاهيمي والمتمثل في :

أولا: مفهوم نظام المحاسبي المالي

عرف القانون 07-11 المؤرخ بـ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي في المادة رقم 03 منه وسمي صلب هذا النص بالمحاسبة المالية.

" المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية"[1].

نشير إلى أن هذا الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي مستمد من النظام الانجلوساكسوني، ومدونة الحسابات مستمدة من المخطط المحاسبي العام الفرنسي

إن النظام المحاسبي المالي أو المحاسبة المالية هو نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها، تقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، و وضعية خزينته في نهاية السنة المالية.

يطبق النظام الجديد على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك المحاسبة المالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، يستثنى الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية.

ثانيا: مجالات تطبيق النظام المحاسبي الجديد

يخضع للترتيبات التي جاء بها النظام المحاسبي الجديد كل شخص طبيعي ومعنوي يخضع للقانون التجاري والمتمثلين في المؤسسات العمومية وشبه العمومية أو الاقتصاد المختلط وكذلك التعاونيات والمؤسسات المنتجة للسلع والخدمات السوقية أو لا، أما مستعملو المعلومة المالية حسب النظام المحاسبي الجديد هم[2]:

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون 07-11 المؤرخ في 15ذي القعدة 1428هـ الموافق ل25نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة رقم 03، العدد74، ص03.

[2] – حسين ناجي عارف، مبادئ المحاسبة، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة (2)، الجزء 1، الأردن، 2006، ص09.

- ✓ المسيرين؛
- ✓ أعضاء الإدارة و الهياكل الداخلية للمؤسسة؛
- ✓ أصحاب رؤوس الأموال (مساهمين، بنوك...)؛
- ✓ الإدارة الضريبية؛
- ✓ مورين، زبائن و عمال؛
- ✓ التأمين و الجمهور.

المطلب الثاني: خصائص ومبادئ النظام المحاسبي المالي

سأتطرق في هذا المطلب إلى خصائص ومبادئ النظام المحاسبي المالي

أولا: خصائص النظام المحاسبي المالي

يتميز النظام المحاسبي المالي بعدة خصائص و التي سنذكرها فيما يلي [1]:

- ❖ وجود إطار فكري للمحاسبة الذي يحدد بصفة واضحة الاتفاقيات والمبادئ الأساسية للمحاسبة ويعرف الأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة والأعباء والمنتجات؛
- ❖ عن قواعد التقييم وحوسبة كل العمليات المحاسبية لمعالجتها مثل القرض الإيجا ري، الامتيازات، العمليات بالعملة الأجنبية، خسائر قيم الأصول والعمليات المشتركة المنجزة؛
- ❖ وصف محتوى كل واحدة من القوائم المالية التي ينبغي أن تقدمها الكيانات (الحصيلة، جدول حسابات النتائج، جدول تغيرات رؤ وس الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة للسنة المالية) وتقديمها طبقا لتلك المقترحة من قبل لجنة المعايير الدولية؛
- ❖ إلزامية تقديم حسابات مجمعة وحسابات منسقة للمؤسسات الخاضعة لنفس سلطة القرار؛
- ❖ التكفل بالقواعد العصرية المتعلقة بتنظيم المحاسبة خاصة ما يتعلق بمسك المحاسبات عن طريق أنظمة الإعلام الآلي المنتشرة ؛
- ❖ وضع نظام محاسبة قائم على محاسبة الخزينة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة ولتجار الصغار والحرفيين؛
- ❖ توسيع كل المؤسسات المدعوة إلى تقديم حسابات مهما كان قطاع نشاطها وحجمها.

ثانيا: مبادئ النظام المحاسبي المالي الجديد

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعرف بها عامة و لا سيما [2]:

[1] – عبد الرحمن عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009،ص 06.

[2] – طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية مصر، 2006 ص 91.

1- محاسبة التعهد: تسجيل الحقوق الناتجة عن الصفقات سواء الخاصة بالسلع أو الخدمات حسب قاعدة الاعتراف بالحقوق (الحقوق المحققة) في الوقت الذي تطرأ فيه دون انتظار تدفقها النقدي، وتظهر في القوائم المالية ضمن النشاط المرتبطة به.

2-استمرارية الاستغلال: تنشأ المؤسسة من أجل مزاولة نشاطها باستمرار ولمدة أطول وينبغي عليها التطلع إلى مستقبل خال من التوقف أو التصفية، لذا يتم إعداد البيانات المحاسبية والقوائم المالية بافتراض أن نشاط المؤسسة مستمر في المستقبل.

3-الدلالة: يجب أن تكون المعلومات المالية والبيانات المحاسبية مبينة على وثائق ثبوتية مؤرخة تضمن مصداقيتها و ذات معلومات متنوعة بدلائل حول العملية.

4- قابلية الفهم: يقصد بذلك قابلية فهم البيانات من حيث المستخدمين بحيث يفترض توفر مستوى مقبول من المعرفة لديهم.

5- المصداقية: يجب أن تمنح القوائم المالية صورة صادقة للحالة المالية للمؤسسة وأن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأداءات الأخرى التي من المفروض أنها تمثلها أو تعبر عنها بشكل معقول اعتمادا على مقاييس وأسس الاعتراف المعمول بها.

6- التكلفة التاريخية: تسجل محاسبيا عناصر الأصول والخصوم وكذا التكاليف والإيرادات وتظهر ضمن مختلف القوائم المالية بقيمتها التاريخية أي اعتمادا على تكلفة الحصول عليها.

7-**أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني**: يعتبر هذا المبدأ جديد في الجزائر، بحيث ينبغي التعامل مع الأحداث الاقتصادية حسب الواقع المالي وليس حسب الظاهر القانوني، فمثلا من خلال هذا المبدأ يمكن تسجيل قرض الإيجار ضمن عناصر الميزانية.

المطلب الثالث: أهمية و أهداف النظام المحاسبي المالي

سأتطرق فيما يلي إلى أهمية وأهداف النظام المحاسبي المالي

أولا: أهمية النظام المحاسبي المالي

من أجل الدخول في الاقتصاد الدولي والاندماج فيه وضمان حرية التجارة الدولية باتت الأهمية واضحة للنظام المحاسبي المالي في الجزائر ويمكن إبرازها فيما يلي[1]:

- يسمح بتوفير معلومة مالية دقيقة ومفصلة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة،
- النظام المالي المحاسبي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية والمعلومة المالية، وبالتالي فهو قريب من الممارسات المحاسبية العالمية ومتكيف مع الاقتصاد الحديث بإنتاجه معلومة مالية ذات جودة مما يؤدي إلى تقريب المحاسبة الجزائرية من المحاسبة العالمية؛

[1]- من الموقع الالكتروني : http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=421397، يوم 22جانفي2015على00 :12

- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية كما يسمح بالمقارنة؛
- النظام المحاسبي أتى الثغرات في القانون التجاري ومنع الممارسات غير الشرعية ولترسيخ أسس التسيير الشفاف؛
- يضجع الاستثمار الأجنبي نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛
- خلق انسجام بين النظام المحاسبي الجزائري والأنظمة المحاسبية الدولية؛
- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة تتمثل في جدول سيولة الخزينة وجدول حركة رؤوس الأموال بالإضافة إلى جدول حساب النتائج حسب الوظيفة.

ثانيا: أهداف النظام المحاسبي المالي

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين و المستثمرين، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ويهدف النظام المحاسبي إلى [1]:

- توفير معلومات مالية مفهومة وموثوق بها ؛
- إعطاء صورة صادقة وحقيقية للوضعية المالي؛
- وضع قوائم مالية للمؤسسات تسمح بالمقارنة بين المؤسسة نفسها عبر الزمن أو بين عدة مؤسسات تمارس نفس النشاط أو نفس القطاع داخل الوطن وخارجه، أي في الدول التي تطبق المعايير الدولية للمحاسبة ؛
- عرض القوائم المالية بما يوافق مستلزمات المعايير الدولية أي الأصول، الخصوم، حسابات النتائج، حالات تغيير الخزينة، حالات تغيير الأموال الخاصة، الملاحق؛
- القواعد التقييم العامة والخاصة حيث يضم مختلف قواعد التقييم المحاسبي وكذا متابعة العمليات العادية والخاص؛
- نشر المعلومات وافية، صحيحة، موثق بها وتتمتع بشفافية أكبر لتساعد في فهم المعلومات لاتخاذ القرارات
- من طرف المستعملين.

[1] – كريم جودي، مداخلة المالية، أمام نواب مجلس الشعبي الوطني منقولا عن جريدة الخبر الجزائرية الصادرة بـ5سبتمبر2007

المبحث الثاني: واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر

سأتناول في هذا المبحث دواعي تبني النظام المحاسبي المالي ثم أتطرق إلى الأثر المترتبة على التحليل المالي ويليه الصعوبات التي واجهت هذا النظام الجديد

المطلب الأول: دواعي تبني النظام المحاسبي المالي

وتتمثل هذه الأسباب في ما يلي [1]:

1- محاولة تكييف تقنية المحاسبة وجعلها أكثر ملائمة لترجمة الأحداث الاقتصادية على مستوى المؤسسة في شكل عددي وبصفة دورية ؛

2- إيجاد إطار محاسبي يستجيب للمعايير الدولية في ظل الانفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير الأسعار وإنشاء بورصة الجزائر؛

3- الحاجة إلى معلومة محاسبية ومالية ذات نوعية تساعد على اتخاذ القرارات الرشيدة على مستوى المؤسسة الاقتصادية وعلى مستوى المتعاملين معها؛

4- إعطاء الثقة للمتعاملين مع القوائم المالية خاصة المقرضين والمستثمرين من خلال توحيد القوائم المالية؛

5- نقائص المخطط الوطني للمحاسبة والتي تتمثل في ما يلي :

- **النقائص المفاهيمية:** وتتمثل أساسا في النقاط التالية:

– قواعد وأسس المخطط الوطني للمحاسبة لم تكن واضحة؛

– المخطط الوطني للمحاسبة لا يحدد المفهوم المحاسبي للأصول والخصوم والأموال الخاصة ولا يعطي القيمة الحقيقية للتكاليف؛

– إهمال دور المحاسبة التحليلية التي تهدف إلى حساب مختلف التكاليف وسعر التكلفة وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

- **النقائص التقنية:** وتتمثل أساسا في النقاط التالية:

[1]- سفيان نقماري، رحمة بلهادف، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدولية IAS – IFR، يومي14/13 جانفي 2013، عنوان الورقة البحثية" واقع تكيف المؤسسات الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي" جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم ،ص 06.

– نتيجة لعدم تفصيل الحسابات سمح للمؤسسات عند الحاجة أن تفتح حسابات فرعية داخل الحسابات التي حددها المخطط مما يعني عدم التجانس وعدم التوحيد في العمل المحاسبي؛

– عدم التمييز بين الأصول الجارية وغير الجارية؛

– ارتكاز الأصناف 2،3،4 على المنظور النقدي وهذا لا يعتبر معيار للإنتاج ولا يميز بين أصول الاستغلال و خارج الاستغلال ؛

– إهمال التصنيف الوظيفي عند إعداد القوائم المالية ، الذي يساعد على تحديد المسؤوليات وتسهيل اتخاذ القرارات.

•**نقائض على مستوى القوائم المالية**: وتتمثل أساسا في النقاط التالية:

– الميزانية يتم إعدادها على أساس السنة الحالية وعدم إظهار نشاط السنة السابقة لغرض المقارنة؛

– جدول حسابات النتائج لا يظهر أيضا نتائج النشاط السابق، والنتيجة التي تظهر في هذا الجدول لا تبين أداء التسيير للمؤسسة لاحتوائها على المصاريف الاستثنائية.

المطلب الثاني: أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على التحليل المالي

إن الشيء الجديد و المميز في النظام المحاسبي المالي هو التسمية (النظام المحاسبي المالي، المحاسبة المالية) فبدلا من تسمية المخطط المحاسبي المحدودة، فالتسمية ذات دلالة مهمة حيث أن المعايير المحاسبة الجديدة و الاتجاه المحاسبي الدولي الحديث مرتبطة بالجانب المالي للمؤسسات أكثر من الجانب المحاسبي، حيث أن أكل عنصر يطلب تسجيله بالقيمة الحقيقية و يتم استبعاد القيمة المحاسبية المعمولة بها سابقا و اهتمامه بالتحليل المالي.

كذلك تضمن النظام المحاسبي المالي نماذج لقائمة الميزانية في شكلها الحديث الذي يتفق مع متطلبات الإفصاح الوارد المحاسبة الدولية، حيث يعتبر تحديد وتصنيف الأصول والخصوم إلى عناصر متداولة وغير متداولة، من عناصر الهامة للمعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية عند تحليلهم للمركز المالي للمؤسسة، ويطلق اصطلاحا على الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة "صافي الأصول المتداولة "أو "رأس المال العامل ".

ويتم تبويب وتصنيف الأصول و الالتزامات إلى أصول متداولة وغير متداولة بتحديد أصول و التزامات المؤسسة التي تدور بصفة مستمرة في إطار الدورة التشغيل العادية.

إن تبني معايير IFRS يحمل تغييرات بالنسبة للتحليل المالي متمثلة في ظهور معلومات غنية في الميزانية، فكيفية وضع الأصول والخصوم في جزأين أحدهما جاري والأخر غير جاري، سيبين تفاصيل أكثرة لم تكن معروفة في الشكل القديم للميزانية.[1]

[1]– شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1433هـ-2012م ص 43.

أولا: عملية التحليل في المؤسسة بالنسبة لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRSستسهل المعايير إعداد التقارير المالية الدولية IFRS عملية التحليل للأسباب الآتية:[1]

- ✓ ستكون صورة أوضح وأدق عن الاستدانة التي تعتمد عليها المؤسسة؛
- ✓ هناك تحسين في كيفية الأخذ بعين الاعتبار للأصول، ففي إطار المعاير IAS36 فإن تحديد قيمة الأصول تتم على الأقل مرة سنويا، مما يقلل من خطر التقييم الزائد للأصول ؛
- ✓ يقدر معيار 16 بأنه يمكن للمؤسسة إعادة تقييم الأموال المنقولة سنويا بقيمتها السوقية ،
- ✓ بالنسبة لجدول حسابات النتائج لن يصبح التحليل بواسطة الحسابات الوسيطة ممكنا لأن الأعباء تكون في غالب الأحيان مجمعة حسب الوظائف؛
- ✓ معايير IFRS لا تحدد أي نتيجة وسيطة معيارية ولا تعرف بالنتيجة الاستثنائية؛
- ✓ هناك انتقالا إلزاميا إلى جدول تدفقات الخزينة، فالنتائج والأعباء التي تكون بدون مقابل نفدي يتم حذفها أثناء حساب الهامش الخام للتمويل الذاتي مما يسهل تقييم السيولة، وبالتالي يتم الانتقال من تحليل مفصل للهوامش إلى تحليل شامل لتدفق الخزينة الناتج عن النشاط؛
- ✓ الملاحظ هو أهمية الميزانية مقارنة بجدول حسابات النتائج ثم أهمية جدول تدفقات الخزينة مقارنة بالميزانية.

01- منهجية التحليل: تعتمد على تحليل القوائم المالية المعد وفقا للمعايير المحاسبية الدولية دون إعادة تعديلها لأن عناصر القوائم المالية تظهر بالقيمة العادلة، وتحليل العوامل المحيطة بالمؤسسة، هذه العوامل تتوقف على خبر المستثمرين، في السوق، المنافسة، الأسعار ،وتأثيرها على المؤسسة ومن ثم على القيمة الحقيقية للأسهم و العوامل المرتبطة بالأرباح المحققة و المتوقعة .

تعتمد منهجية التحليل المالي التحليل الأفقي والعمودي للميزانية لمعرفة التغير الكمي و الأفقي، والأهمية النسبة لكل عنصر من عناصر المالية، بغية تحليل النتائج لمعرفة نقاط القوة و الضعف في المؤسسة و من ثم التوصية النهائية لاتخاذ القرار[2]

[2]- عريف عبد الرزاق، يحياوي مفيد، أثر المعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS على التحليل المالي، الملتقي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، يومي17-18 جانفي 2010، المركز الجامعي الوادي، ص03.

[2]- شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره ،ص50.

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجه تطبيق النظام المحاسبي المالي

حسب الإطار التصوري للجنة المعايير الدولية المنشورة في 1998 فان القوائم المالية لا يمكن أن تلبي احتياجات كل مستعمليها فان هذه الأخيرة تختلف من مستعمل لأخر.من هذا نستنتج انه أمر عادي و طبيعي أن يواجه النظام المالي صعوبات في السنوات الأولى من تطبيقه، و فيما يلي سنحاول التطرق لها باختصار [1]:

- صممت المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية أساسا للتطبيق في المؤسسات الكبيرة التي تنشط في البورصة و الحاضرة في الأسواق المالية العالمية، بينما لا توجد سوق مالية فعالة في الجزائر واغلب المؤسسات فيها صغيرة و متوسطة؛
- تتطلب المعايير المحاسبية الدولية مستوى عالي من الإفصاح والشفافية في نشر المعلومات بحيث أن أي معلومة ضرورية لاتخاذ قرار استثمار يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية بينما غالبية المؤسسات الجزائرية عملت طويلا في إطار يتميز بسرية و محدودية المعلومات؛
- صعوبة تغيير العادات المحاسبية المرتبطة بالمخطط الوطني المحاسبي فمدة تطبيقه قد قاربت الأربعة عقود؛
- قدم نظام المعلومات في المؤسسات الجزائرية فهو لا يصلح مع المعطيات الجديدة؛
- عدم التوافق بين قواعد النظام المحاسبي الجديد والنظام الجبائي القائم خاصة وأن الموارد الجبائية هي ثاني مورد ترتيبا بعد المحروقات، فان التصريحات الجبائية لا يمكن إعدادها إلا بعد معالجة الجداول المالية للمؤسسة المحضرة وفق النظام المحاسبي المالي اعتبارا إلى القيود الجبائية؛
- عدم تماشي المنظومة التعليمية للجامعات الجزائرية مع دخول النظام حيز التطبيق فقد كان من الواجب تحديث المنظومة حسب النظام الجديد منذ صدور قانونه وتكوين الأساتذة والمؤطرين؛
- عدم استعداد المؤسسات الجزائرية لتطبيق هذا النظام لضيق الفترة بين صدور القانون وإجبارية تطبيقه ومع قلة المؤطرين لم تستطع كل المؤسسات لحد الساعة تكوين كل محاسبيها؛
- عدم قدرة المؤسسات على دفع تكاليف التكوين في الخارج؛
- عدم كفاية النصوص القانونية الصادرة لتوضيح النظام فقد صدر القانون 11/07 فيما يقارب 100 صفحة بينما صدرت مرجعيته الأساسية والمتمثلة في المعايير المحاسبية الدولية فيما يعادل 2300 صفحة؛
- طول مدة انجاز القانون صاحبها تحديث في المعايير وإلغاء البعض و إضافة البعض الأخر .
- النظام المحاسبي المالي جاء بشيء جديد وهو القيمة العادلة إلا أن غياب أسواق حقيقية لإعادة التقييم سيؤثر سلبا على هذا المبدأ؛
- عدم إدراك جل المحاسبين للرياضيات المالية والتي يعتمد عليها لتحيين القيم المستقبلية؛
- صعوبة استخرج معدل الفائدة الضمني في عقود الإيجار التمويلي.

[1]- صالحي بوعلام، مرجع سابق ،ص 140 .

المبحث الثالث: القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي

من أحد المزايا التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد هو تطوير طريقة إعداد وعرض القوائم المالية وفقا لمعايير محاسبية دولية، وتمثل القوائم المالية من الوسائل الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

سأسلط الضوء في هذا المطلب على ماهية القوائم المالية

أولا: مفهوم القوائم المالية

القوائم المالية هو مجموعة من الوثائق المحاسبية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ غلق الحسابات وذلك من خلال الميزانية، وتوضيح الكفاءة في الأداء من خلال حساب النتائج، وتحديد تغيرات وضعية الخزينة من جدول تغيرات الخزينة، وذلك من أجل تلبية احتياجات كل المستعملين لهذه المعلومات عند اتخاذهم للقرارات الاقتصادية[1].

ثانيا: أهداف القوائم المالية

تتمثل أهداف القوائم المالية فيما يلي: [2]

01- تلبية احتياجات:

* مالكي المؤسسة والمستثمرين الحاليين والمستقبليين وهيئات الإقراض؛
* الإدارة الداخلية للمؤسسة والهيئات الرقابية فيها؛
* إدارة الضرائب والهيئات الحكومية الأخرى.

02- توفير المعلومات التي تفيد في:

* ترشيد القرارات الاستثمارية و الائتمانية؛
* تقدير التوقعات المستقبلية (خاصة المستثمرين)؛
* إظهار نتائج إدارة المؤسسة و إدارة الموارد

و من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد للمؤسسات فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد القوائم المالية الختامية في نهاية كل دورة محاسبية.

[1] - Robert obert, Pratique des normes IAS /IFRS , DUNOD, paris, 2002, p54.

[2]- بودبة خالد، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على مكونات القوائم المالية المحاسبية و المالية للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، المدرسة العليا للتجارة، تخصص محاسبة، الجزائر،2006-2007، ص96.

ثالثا: خصائص القوائم المالية[1]:

حتى تكون استفادة كاملة من القوائم المالية حددت لجنة المعايير المحاسبية بعض الخصائص التي يجب أن تتوفر فيها و نذكر منها:

1 - **قابلية الفهم**: ويقصد بها إمكانية فهمها بشكل مباشر من طرف مستخدميها

2 - **الملائمة**: ويقصد بذلك أن تكون مفيدة لاتخاذ القرارات وتساعد في تقييم الأحداث المتعلقة بالمؤسسة سواء كانت ماضية، حاضرة أو مستقبلية.

3 - **الموثوقية**: بمعنى خلوها من الأخطاء واتصافها بصدق التعبير وعرضها للمعلومات في حدود الأهمية النسبية والتكلفة وعدم حذف أي معلومة تؤثر على قرارات مستخدميها.

4 - **القابلية للمقارنة**: ويقصد بذلك جعل مستخدمي القوائم المالية قادرين على مقارنتها على مدار الزمن حتى يتعرفوا على اتجاه أداء المؤسسة ومركزها المالي وذلك بالاعتماد على أسس ثابتة في عملية القياس وعرض الأثر المالي للأحداث الاقتصادية.

المطلب الثاني: عرض القوائم المالية و مستخدميها

سأقوم في هذا المطلب بعرض القوائم المالية ومستخدميها

أولا: عرض القوائم المالية

كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام المحاسبي يتولى سنويا إعداد كشوف مالية و هي:

- الميزانية (Bilan)؛
- حساب النتائج (Compte de résultat)؛
- جدول تدفقات الخزينة (Tableau des flux des trésorerie)؛
- جدول تغير الأموال الخاصة (Tableau de variation des capitaux propres)؛
- الملاحق (Annexe).

01- الميزانية (Bilan): تصف الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم و تبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول الآتية، عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول[2]:

في الأصول:

- التثبيتات المعنوية؛
- التثبيتات العينية؛
- الاهتلاكات؛

[1]- القاضي حسين، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع،، عمان 2000 ، ص.ص 169-170.

[2]- الجريدة الرسمية، القانون 07-11، المادة25، العدد74، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-24.

- التثبيتات المالية؛
- المخزونات؛
- أصول الضريبة (مع تميز الضرائب المؤجلة) ؛
- الزبائن، والمدينين الآخرون والأصول المماثلة الأخرى (أعباء متبقة سلفا) ؛
- خزينة الأموال الايجابية ومعدلات الخزينة الايجابية

في الخصوم:

- رؤوس الأموال قبل عمليات التوزيع المقررة والمقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تميز رأس المال الصادر (في حالات الشركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن الفائدة؛
- الموردون والدائنون الآخرون؛
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة) ؛
- المدينون الآخرون للأعباء وللخصوم المماثلة (حواصل مثبتة سلفا).

يبرز عرض الأصول والخصوم في الميزانية التغيير بين عناصر جارية وعناصر غير جارية وهناك معلومات أخرى تظهر في الميزانية بوصف طبيعتها والحصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة والمدينة.

02-حسابات النتائج (Comptes des résultat): ترتب الأعباء حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة، كذلك يحتوي على أرصدة السنة السابقة ومعطيات السنة المالية الجارية، ويتضمن العناصر المتعلقة بتقييم الأداء.[1].

03-جدول تدفقات الخزينة (Tableau des flux des trésoreries): يمكن إعداده باستعمال الطريقة المباشرة، ويتضمن التغيرات التي تحدث في العناصر السابقة (الميزانية، حسابات النتائج) ويهدف إلى توفير قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها وكذا معلومات حول استعمال السيولة[2].

04- جدول تغير الأموال الخاصة (Tableau de variation des capitaux propres): يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

ومن المعلومات الدنيا المطلوب تقديمه في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:[3]

-النتيجة الصافية للسنة المالية؛

[1]- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول، مكتبة الشركة بوداود، الجزائرية ، 2008، ص28.

[2]- نفس مرجع ، ص28.

[3]- الجريدة الرسمية، القانون 07-11، مرجع سبق ذكره، ص26-27

-تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس الأموال؛

-المنتجات و الأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛

-عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)؛

-توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية؛

- عرض جدول تغيير رؤوس الأموال الخاصة حسب النظام المحاسبي المالي.

05 – الملاحق (Annexe): يشمل ملحق القوائم المالية على ما يلي:[1]

- الطرق و القواعد المحاسبية المعتمدة لمسك الحسابات وإعداد القوائم المالية؛

- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات النقدية، وجدول تغيير رؤوس الأموال؛

- المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة و المؤسسات المشتركة و سياسة تحديد الأسعار التي تخص تلك المعلومات.

ثانيا: مستخدمي القوائم المالية

يشمل مستخدمي البيانات المالية المستثمرين الحاليين والمتوقعين والعاملين والمقرضين والموردين وغيرهم من الدائنين التجاريين والعملاء والجهات الحكومية، الجمهور بصفة عامة.

ويستخدم هؤلاء البيانات المالية لوفاء ببعض احتياجاتهم المتنوعة من المعلومات وتشمل تلك الاحتياجات على ما يلي[2]:

1) **المستثمرين**: يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والفوائد المتعلقة باستثماراتهم وتتطلب فئة من المستخدمين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات تتعلق بالشراء أو الاحتفاظ أو البيع للاستثمارات، ويحتاج المساهمين إلى معلومات تمكنهم من تقييم قدر المؤسسة على إجراء توزيعات الأرباح.

2) **العاملين**: يهتمون بالمعلومات المتعلقة ببرمجة واستقلال واستقرار المؤسسة التي يعملون بها، كما يهتم هؤلاء أيضا بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة مؤسساتهم على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظيف.

3) **المقرضون**: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها.

[1]- الجريدة الرسمية، القانون 07-11، مرجع سبق ذكره، ص 27

[2]- مريدي عبد الوهاب، القياس المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير تخصص محاسبة جامعة المدية سنة 2009-2010 ص ص 53-54.

4) **الموردون وغيرهم من الدائنين التجاريين:** يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها، أما الدائنون التجاريون يركزون اهتمامهم على المؤسسة في الأجل القصير.

5) **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل.

6) **الجهات الحكومية:** وتهتم بتوزيع المواد، وتحتاج إلى معلومات لاستخدام في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة و وضع السياسات الضريبية وكذلك كأساس لإحصاء المتعلقة بالدخل القومي وما يماثله.

7) **الجمهور العام:** تؤثر مؤسسات الجمهور العام بطرق متعددة عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين وتساعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة وتتبع مسؤولية إعداد وعرض البيانات المالية المؤسسة بصفة أساسية على عاتق إدارتها، كما تهتم الإدارة بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية التي تمكنها من أداء وظائفها الأساسية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة.

و تعتبر البيانات المالية المنشورة أساسا كمعلومات تستخدمها الإدارة عن المركز المالي وتقييم الأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة.

المطلب الثالث : التغيرات الحاصلة في القوائم المالية

أشير هنا أن قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج كانت معتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، وتم إلغاء العدد الهائل من الملاحق واستحداث قوائم أخرى في النظام المحاسبي الجديد بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية. كما أحدث النظام الجديد عدة تغيرات على مستوى قائمي الميزانية وجدول حسابات النتائج، وأستخلصها فيما يلي :

أولا: التغيرات الحاصلة في الميزانية:

من خلال المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي الجديد نجد التغيرات التالية على مستوى الميزانية[1]:

[1]- صالحي بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2010/2009، ص ص 126-127.

الشكل رقم01: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

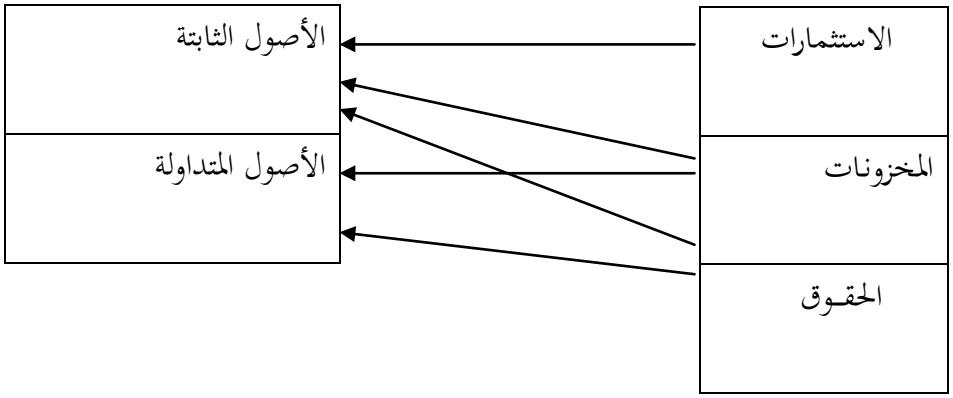

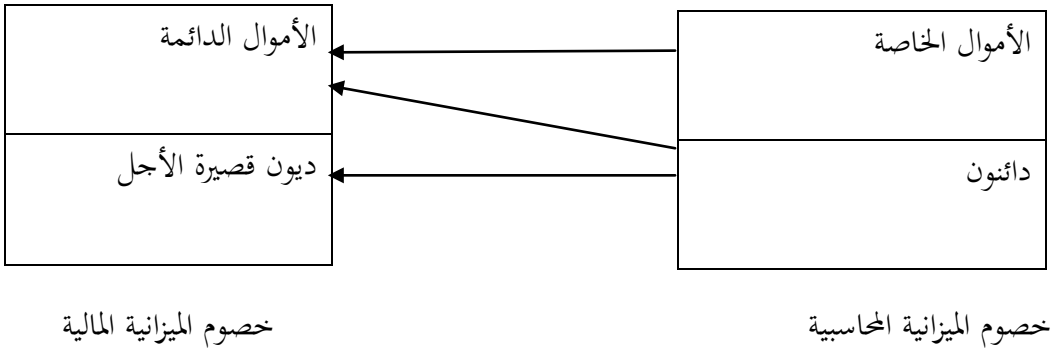

المصدر : ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، الجزء الأول ، دار المحمدية العامة الجزائر،2004، ص35.

التعليق[1]:

- وجود خمسة أصناف على مستوى الميزانية في المخطط المحاسبي الوطني، ثلاثة أصناف في الأصول (استثمارات، مخزونات، حقوق) وصنفين في الخصوم، مبدأ الترتيب هو سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم، غير أن هناك سندات المساهمة في الأصول يمكن أن تحتفظ بها المؤسسة لفترات طويلة كاستثمار و رغم ذلك نجده ضمن الصنف الرابع (الحقوق)؛
- كما لا يتم التفرقة بين الديون الطويلة الأجل والقصيرة الأجل بالإضافة إلى عدة نقائص أخرى منها ظهور بعض العناصر بغير قيمتها الحقيقية بينما النظام المحاسبي المالي الجديد جاء بتقسيمات مغايرة تماما، حيث قسمت الأصول إلى أصول جارية وتضم مختلف أنواع التثبيتات (معنوية، عينية ومالية) ، أصول غير

[1]– ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، الجزء الأول ، دار المحمدية العامة الجزائر،2004، ص36.

جارية وتمثل باقي الأصول، أما جانب الخصوم فقسمت إلى رؤوس أموال خاصة، الخصوم غير الجارية، الخصوم الجارية، وهذا التقسيم مهم جدا خاصة في التحليل المالي؛

- عناصر الميزانية المحاسبية حسب المخطط المحاسبي الوطني تقيم بالقيمة التاريخية أي بالقيمة التي تم الحصول عليها، والتي لا تعبر عن قيمتها الحقيقية بينما في الميزانية المالية للنظام المحاسبي المالي تقيم الأصول بالقيمة العادلة؛

- الميزانية في المخطط المحاسبي الوطني كانت تحتوي فقط على المعلومات المتعلق بالدورة الخاصة بها، بينما في ظل النظام المحاسبي المالي فالميزانية إضافة لمعلومات الدورة الخاصة بها تحتوي على معلومات متعلقة بالدورة السابقة، وهذا مهم جدا من أجل المقارنة ومعرفة التغيرات التي طرأت على أرصدة الميزانية من سنة لأخرى؛

- بعض العناصر مثل الاستثمارات الممولة عن طريق قرض إيجاري لا تظهر ضمن المخطط المحاسبي الوطني، بينما في النظام المحاسبي المالي الجديد تظهر ضمن عناصر الأصول في حساب التثبيتات، وتظهر بالمقابل الالتزامات المتعلقة بهذا العقد ضمن عناصر الخصوم الجارية أو غير الجارية حسب تاريخ استحقاقها؛

- الخزينة في المخطط المحاسبي الوطني تدخل فيها العناصر السائلة والشبه سائلة (كالتوظيفات المالية قصيرة الأجل جدا ، القيم المنقولة للتوظيف ....الخ).

ثانيا: التغيرات الحاصلة على مستوى جدول حسابات النتائج:[1]

- مستويات النتائج التي تظهرها قائمة حسابات النتائج حسب النظام المحاسبي المالي الجديد أكبر من تلك التي تظهر في جدول حسابات النتائج في المخطط المحاسبي القديم.

- النتائج لا تمر بصنف محاسبي خاص كما في المخطط المحاسبي الوطني (الصنف 8) ؛

- كما هو الشأن في الميزانية فإن المعلومات الواردة في جدول حسابات النتائج تتعلق بالدورة الحالية و الدورة السابقة؛

- حسب المخطط المحاسبي الوطني فإن جدول حسابات النتائج يعد بمنظور واحد فقط وهو حسب الطبيعة (بالاعتماد على حسابات التسيير كما هي) حيث أن مستخدمو جدول حسابات النتائج يضطرون لإعادة ترتيب الأعباء حسب طبيعتها ومن ثم إعداد ما يسمى جدول تحليل الاستغلال الوظيفي من أجل الاستفادة من مزايا التحليل الوظيفي، أما في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، جدول حسابات النتائج يعد وفق منظورين : حسب الطبيعة وحسب الوظيفة وذلك بالتمييز بين مختلف التكاليف (تكاليف الشراء ، توزيع، بيع، والتكاليف الإدارية) ولكن هذا اختياري؛

[1]- أوسرير منور، مجبر محمد، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية، جدول حسابات التنائج، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي بالوادي ،ص7.

- تحسب الضريبة في حساب النتائج على أساس النتيجة العادية ثم تضاف النتيجة العادية إلى الصافي، بينما كان يتم فرض الضريبة على نتيجتي الاستغلال وخارج الاستغلال؛

- في النظام المحاسبي المالي الجديد يتم التفرقة بين النتيجة العملياتية والنتيجة المالية وهو الأمر الذي لم يكن في ظل المخطط المحاسبي الوطني، وحساب النتيجة العملياتية يختلف عن نتيجة الاستغلال في المخطط المحاسبي الوطني، لأنها تتضمن الإيرادات المالية والمصاريف المالية، ونتيجة العمليات العادية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد هي نفسها نتيجة الاستغلال (ح/83).

- في النظام المحاسبي المالي الجديد يتم حساب النتيجة حسب الأسهم : (نتيجة العمليات العادية /عدد الأسهم العادية) وهذا لحساب مردودية السهم التي تساعده على مقارنة مردوديته بالنسبة للفرص الأخرى في السوق المالي واتخاذ القرار .

ثالثا: جدول تدفقات الخزينة:[1]

هو قائمة مالية جديدة أتى بها النظام المحاسبي المالي الجديد، إذ لم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني، ويسمح هذا الجدول بالتفرقة بين تدفقات الاستغلال، تدفقات الاستثمار، وتدفقات التمويل، كما يسمح بالمقارنة مع الدورات السابقة ويعتمد عليه كثيرا في التحليل المالي.

رابعا : جدول تغيرات رؤوس الأموال [2]

يعتبر هذا الجدول قائمة جديدة في النظام المحاسبي الجديد وهذا حسب المعيار (IAS1) الذي ينص على تقديم الأموال الخاصة في جدول من الملاحق ويتم إمداده لفترة زمنية واحدة.

نشير إلى أن النظام المحاسبي المالي الجديد يعتبر الأموال الخاصة هي الفرق بين الأصول والخصوم ، عكس المخطط المحاسبي الوطني الذي يعتبر رؤوس الأموال الخاصة جزء من الأصول

خامسا : الملاحق

يلزم المخطط المحاسبي الوطني المؤسسة بإعداد 14 ملحق يفسر حسابات الميزانية وجدول حسابات النتائج، أما في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد، فالمؤسسة تعد ملحق واحد يضم مجموعة من المعلومات المفسرة لعناصر القوائم المالية الأخرى.

[1]– قورين حاج قويدر، مقال بعنوان"أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنلوجيا المعلومات" مجلة الباحث " العدد10،جامعة الشلف، الجزائر ، 2012، ص272.

[2]- شناي عبد الكريم ،مرجع سبق ذكره ، ص 25 .

الشكل الجديد للقوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي الجديد له عدة ميزات منها :[1]

- قياس الكفاءة الاقتصادية من خلال (النتيجة المحققة، نسبة السهم من الربح، سعر السهم السوقي ...) وتقييم الاستراتيجية المطبقة من طرف المؤسسة التي تمكن المساهمين والمالكين من إبداء رأيهم من خلال الجمعية العمومية ؛

- إعطاء نظرة شاملة ودقيقة للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة؛

- في إطار الخوصصة: تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد يعطي فرصة هامة لتثمين وتقييم الذمة المالية للمؤسسة المعدة للخوصصة لتفادي النقائص التي كان ينادي بها النقابيون من هدر للمال العام ، فالوضع المالي الجيد للجزائر يعطي فرصة لتقييم أحسن للمؤسسة قبل خوصصتها؛

- يمثل فرصة حقيقية للمؤسسة الجزائرية لتحسين تنظيمها الداخلي، وتحفز كفاءة السوق المالي، بدخول مؤسسات جديدة في البورصة الوطنية؛

- تبسيط التحليل المالي لأن القوائم المالية المعدة حسب النظام المحاسبي المالي الجديد معدة بالقيم الحالية الحقيقية عكس ما كان عليه الأمر في المخطط المحاسبي الوطني الذي كان يتطلب إجراء تعديلات على عناصر الميزانية حتى تعبر عن القيم الحقيقية

[1]- تودرت أكلي، التحليل المالي في النظام المحاسبي المالي، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، 2007، ص ص134-140.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم ذكره تمكنت من التوصل إلى أن النظام المحاسبي المالي الجديد كان وليد التغيرات الناتجة عن الإصلاحات التي شهدتها الجزائر في المجال الاقتصادي والمالي والذي يهدف إلى تحديد الطرق السليمة لقياس العمليات والممارسات المحاسبية واستخلاص المعلومات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها من طرف الجهات المعنية تنشيطا للمعايير المحاسبية الدولية المتعارف عليها والمعمول بها وهذا في ظل اقتصاد متفتح على العالم ونتائج العولمة التي تمس جميع المجالات خاصة الاقتصادية منها، بالإضافة إلى مظاهر الشراكة ودخول المؤسسات المتعددة الجنسيات. وأنه يسمح بإعطاء دفع جديد للمؤسسات الوطنية لتقدم وضعيتها المالية بكل شفافية، والتكيف مع المعطيات الجديدة وقدرتها على تقييم نقاط القوة والضعف وكذا قابليتها للمقارنة مع المؤسسات الأخرى و إظهار بوضوح قدرتها التنافسية.

واستنتجت أيضا أن النظام المحاسبي المالي يتناول المبادئ و القواعد المحاسبية التي أتت بها المعايير الدولية خاصة تلك المتعلقة بالقوائم المالية والمبادئ المحاسبية، وانه يقر بإنتاج معلومات جديدة عن الوضعية المالية للمؤسسة الجزائرية من أجل الحد من المخاطر و الأخطاء و تسهيل عملية مراقبة الحسابات.

الفصل الثاني :

تقديم عام حول التحليل المالي

تمهيد

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي و أداة من أدوات الإدارة المالية، فهو يهدف إلى التشخيص و تحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقا ط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة و الكشف على نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها، ويمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية وهذا من خلال دراسة وتقييم نشاط المؤسسة ومعرفة اتجاهه أو التنبؤ به ومنه نتوصل إلى أهمية هذه التقنية التي سأقوم بدراستها بصفة مفصلة في هذه المباحث :

المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي

المبحث الثاني: المعطيات المحاسبية في التحليل المالي

المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي

المبحث الأول: مدخل إلى التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي تشخيصا لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، بنوك، مستثمرين بهدف إظهار كل تغيرات الحالة المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

المطلب الأول: مفهوم ومراحل التحليل المالي

أولا: مفهوم التحليل المالي:

مفهوم التحليل المالي: يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء .[1]

كما ينبغي على التحليل المالي أن يساهم في الاستخدام الفعال للأموال المتحصل عليها، ومن هنا يتبين لنا أن التخطيط يعتبر من أهم وسائل التحليل المالي، بحيث يقوم بتحديد الأهداف والسياسات والإجراءات المالية للمؤسسة كما يعتمد على عدة خطوات تتمثل فيما يلي[2]:

* تحديد الأهداف المالية للمشروع والمتمثلة في استخدام رأس المال لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، وتحسينه في الفترة الطويلة والقصيرة لمقابلة التغيرات المستقبلية؛

* رسم السياسات المالية وذلك من خلال الحصول على الأموال وكيفية إدارتها وتوزيعها

و باختلاف المفكرين تتعدد تعاريف التحليل المالي وفيما يلي سنكتفي ببعضها:

1- **التحليل المالي هو دراسة محاسبية:** التحليل المالي هو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيد المؤسسة.

2- **التحليل المالي هو دراسة تنبؤية:** إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتوضيح مداولتها، وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل وتشخيص المشكلات وكذا الخطوط الواجب أتباعها[3].

---

[1] – خلدون إبراهيم شريفات، إدارة و تحليل مالي، دار وائل للنشر، الجزائر، 2001، ص93.

[2] – أحمد توفيق جميل، الإدارة المالية، درا النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1980، ص25

[3] – حسن محمد كامل، التحليل المالي، دار النشر، 1986، ص 35.

3- **التحليل المالي وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية:** يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي والسياسات المختلفة التي تأثر على الربح، ودراسة الأخطار المالية الخاصة بالاستثمار[1].

ثانيا: مراحل التحليل المالي

يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحله هي:[2]

1- تحديد هدف التحليل بدقة: من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى، ومن هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة؛

2- **تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:** في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها؛

3- **اختيار أسلوب التحليل المناسب:** تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية و كذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب؛

4- **إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار:** في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي؛

5- **التوصل إلى الاستنتاجات:** تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن.

6- **صياغة التقرير:** التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها[3].

[1] – حمزة محمود الزبيري، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة وارق للنشر والتوزيع ،الأردن، 1976، ص 78.

[2] – ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، مراقبة التسيير والأداء المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة ،الجزائر،1999، ص 135.

[3] - ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، مرجع سابق، ص 135.

المطلب الثاني:خصائص محلل المالي والوظائف التي يقوم بها:

نظرا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يتمتع بها أصبح لابد من معرفة خصائص المحلل المالي وجميع وظائفه.

أولا: خصائص المحلل المالي [1]

1- أن يكون لطيفا و محبا للآخرين، ولديه ميل لإنشاء العلاقات معهم؛

2- أن يكون تفكيره منظما وعقله بارعا في تحليل وتصنيف الأشياء؛

3- أن يكون لديه ميل طبيعي للاستفسار عن كل ما يحيط به؛

4- أن يكون لديه القدرة على الاستفادة مما يجمعه من معلومات؛

5- أن يكون لديه بعد نظر عند دراسته؛

6- أن تكون لديه رغبة في البحث عن الحقائق؛

7- أن تتصف أحكامه بالأمانة والنضج والموضعية.

ثانيا: وظائف التحليل المالي

من بين وظائف التحليل المالي إدارة طريق متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح، والسير لتحقيق هدفها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار، ومن بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي هي: [2]

* قرار الاستثمار؛
* قرار التمويل؛
* قرار التخطيط و الرقابة المالية.

الشكل التالي يبين وظيفة التحليل المالي

[1] – أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، ط1 ،دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن ، 2007 ، ص129.

[2] –خلدون إبراهيم شريفات، مرجع سبق ذكره، ص 95- 96.

الشكل رقم02: المخطط العام لوظائف التحليل المالي

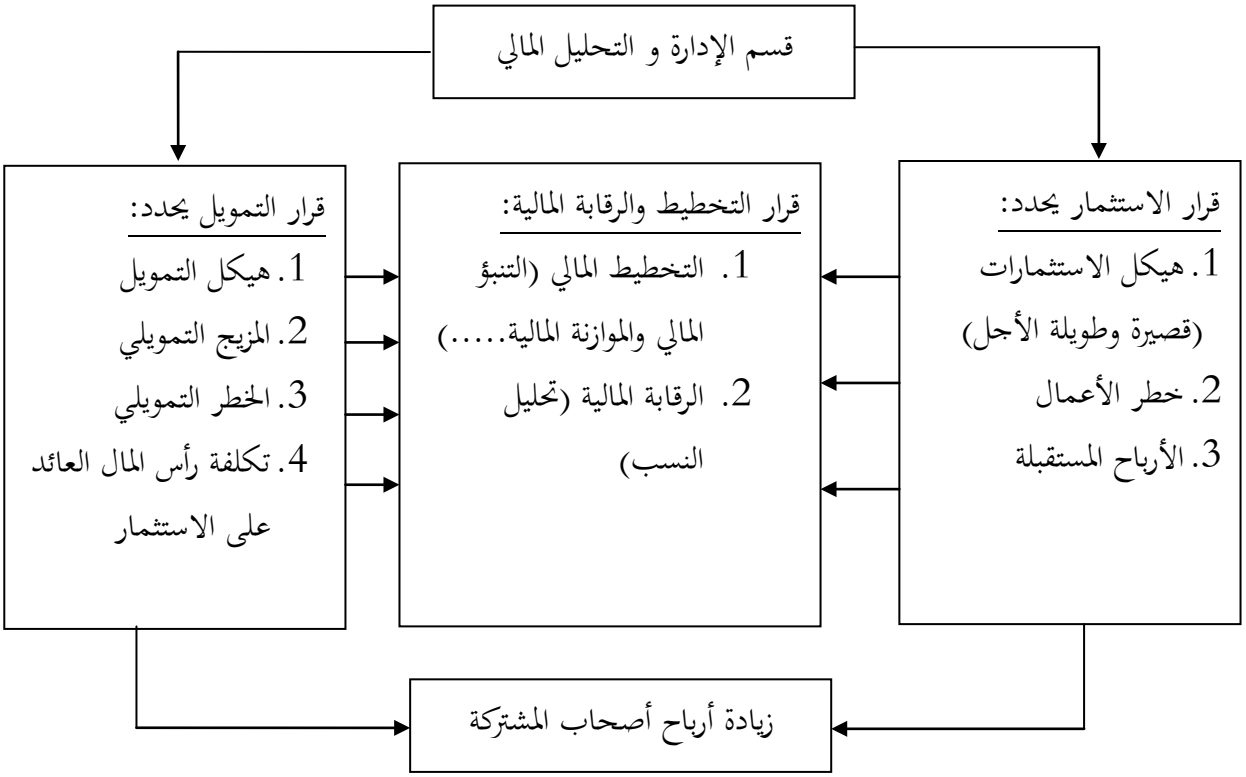

المصدر : خلدون إبراهيم شريفات، إدارة و تحليل مالي، دار وائل للنشر، الجزائر، 2001 ، ص96.

تعليق: من خلال المخطط يمكن القول بأنه لكي يمكن المحلل المالي من تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة ألا وهو تعظيم ثروة أصحاب المؤسسة عليه القيام بالوظائف التالية:[1]

1- التحليل والتخطيط المالي: وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل.

2- **تحديد هيكل أصول المشروع:** من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، و كذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.

3- **تحديد الهيكل المالي للمشروع:** إذ يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من تمويل قصيرة وطويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.

[1] - نفس مرجع ، ص 96.

المطلب الثالث: أهمية و أهداف التحليل المالي

إن أهمية التحليل المالي قد ازدادت بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة، لذا ارتأيت في هذا المطلب أن أقوم بدراسة التحليل المالي من حيث أهميته، أهدافه .

أولا: أهمية التحليل المالي

تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية[1]:

1- يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها وبالتالي إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها الاقتصادي؛

2- تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها وذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة؛

3- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة؛

4- يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق؛

5- تشخيص الحالة المالية للمؤسسة؛

6- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض و الوفاء بديونها؛

7- الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة؛

8- الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة.

ثانيا: أهداف التحليل المالي

بعد إجراءات الفحوصات الدقيقة للمعلومات المالية للمؤسسة ومعالجتها نستخلص عدة أهداف ونتائج تنقسم إلى داخلية وخارجية:

1- أهداف التحليل الداخلي: وهي كالتالي[2]:

- إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل؛
- الإطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية والتموينية والتوزيعية للفترة تحت التحليل؛
- معرفة المركز المالي للمؤسسة والأخطار التي قد تتعرض لها؛
- اتخاذ القرارات حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح؛
- وضع المعلومات المتوصل لها للاستفادة منها في مراقبة نشاط المؤسسة؛
- وضع المعلومات والنتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية لوضع البرامج (الميزانية التقديرية للاستثمارات أو الخزينة).

[1] – عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي، (دروس و تطبيقات)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999 ص32.

[2] - منير صالح هندي، الإدارة المالية المدخل التحليلي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 1998، ص ص 20-23.

2- أهداف التحليل الخارجي: وتتمثل في[1]:

- إعطاء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛
- تقييم النتائج المالية، والأرقام الخاضعة للضريبة؛
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض؛
- اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستغلالية للمؤسسة؛
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع المؤسسات من نفس القطاع.

المطلب الرابع:الأطراف المهتمة بالتحليل المالي

إن الدور الفعال الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة جعله محط الاهتمام لكثير من الأطراف المتعاملة مع المؤسسة نظرا لأنه يعمل على وصف كلي لذمتها المالية و وضعيتها خلال الدورة الاستغلالية وتتلخص الأطراف المهتمة به في:

1- الأطراف الداخلية: ونذكر أهمها[2]:

أ- إدارة المؤسسة:

حيث تهتم بشكل كبير بالمركز المالي للمؤسسة وتعتبر من بين أكثر الأطراف حرصا على استمرارية حياة المؤسسة حيث تستعين بهذه التقنية التي تمكنها من تحليل المركز المالي للمؤسسة وكذلك تقديم تقارير حول الوضعية المالية للمؤسسة وتستعمل التحليل المالي كأداة في التخطيط السليم في المستقبل.

ب- العاملون في المؤسسة:

وهم من بين الأطراف ذات المصلحة في المشروع المفيدة للعاملين معرفة المركز المالي للمشروع الذي ينتمون إليه و التأكد من سلامة إدارة الأموال والتي قد يكون له أثر كبير على التغيير في الأجور وكذلك مناصب العمل. [3]

ج- المساهمون:

يهتم المساهمون في الوحدة الاقتصادية بصفة أساسية بالعائد على الأموال المستثمرة الحالية والمستقبلية وسلامة الاستثمارات في المشروع لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في معرفة وتقييم هذه الجوانب.

[1] - ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، مرجع سبق ذكره، ص134-135.

[2] - عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، الدار الجامعة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1990، ص69.

[3] - صادق الحسنى، التحليل المالي، المحاسبين، دار المجد للنشر والتوزيع، الأردن، 1998،ص128.

2- **الأطراف الخارجية**: وهم :[1]

أ- الدائنون: إن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاص بالمشروع أو المحتمل شراءه للسندات المصدرة أو اكتتاب في القرض الجديد وإقراض أو بصدر إقراض الأموال للمؤسسة وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية، لذلك يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المشروع الوفاء بالقروض عندما يحين اجل الاستحقاق فإذا كان القرض لمدة أكثر من سنة فيهتم المقرض بالتأكد من إمكانية سداده لهذا الالتزام في الأجل الطويل

ب- الموردون: يهتم الموردون بالتأكد من سلامة المراكز المالية لعملائه واستقرار الأوضاع المالية له فالعميل من الناحية العملية مدين للمورد ويعني دراسة وتحليل مديونية في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل، وبذلك يستفيد من البيانات التي ينشرها عملائه بصفة دورية فيهم مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستخدام بيانات القوائم المالية.

ج- العملاء: يمكن لعميل المؤسسة وذلك عن طريق استخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسة، معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة في فترة الائتمان لها تمنح لغيره، وتطابق مع فترة يمنحها هو لعملائه وتتم هده المقارنات باستخدام القوائم المالية لحساب متوسط فترة الائتمان .

د- الهيئات الرقابية: تستخدم هذه الأجهزة التحليل المالي لدراسة نتائج الخطة السابقة باعتبار ذلك خطوة لإعداد خطة جديدة وتتخذ التحليل المالي لدراسة كأداة فعالة باعتبار وسيلة من وسائل الرقابة على الأداء و المساعدة في التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف في الوحدة الاقتصادية .

و- مصلحة الضرائب: تهتم هذه المصلحة بالتحليل المالي بشكل واضح للحصول على المعلومات المتعلقة بالنتائج المحققة وبالتالي تحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح إذا كلما كانت الوضعية المالية للمؤسسة جيدة تكون ضمان للدفع.[2]

[1] - عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص69.

[2] - نفس مرجع ، ص 69-97.

المبحث الثاني:المعطيات المحاسبية في التحليل المالي

إن الميزانيـة المحاسبيـة لا تستجيب لمتطلبـات التحليل الجيد للوضعية المالية للمؤسسة بل إنها تستعمل كأداة لتحديد النتائج، وكذلك تحديد ذمة المؤسسة وحقوقها على الغير وهذا ما يجعلها غير قابلة لاستعمالها كأداة للتحليل المالي إلا بعد تحويلها إلى ميزانية مالية تتحقق فيها الشروط المالية ومن هنا حاولت في هذا المبحث دراسة الميزانية المالية وكان هذا في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني فإنني قمت بتسليط الضوء على جدول حساب النتائج وفي المطلب الثالث قمت بتقديم جدول التمويل.

المطلب الأول: الميزانية المالية

سأتناول في هذا المطلب الميزانية المالية من بينها تعريفها، أصولها، خصومها،شكل الميزانية المالية

أولا:تعريف الميزانية المالية

تعتبر الميزانية المالية أداة فعالة في عملية التحليل، إذ تعمل على إبراز نقاط الضعف والقوة في الهيكل المالي للمؤسسة، وتعتمد الميزانية المالية، [1] يتم إنشاء الميزانية المالية بمراعاة مبدأين أساسين[2]:

- مبدأ درجة الاستحقاق المتزايد: ويكون على مستوى الخصوم أي بدلالة الزمن فنجد الأموال الخاصة بالدرجة الأولى، حيث أن درجة استحقاقها صفرية والدرجة الثانية نجدها بالتدريج الطويل ثم المتوسط ثم القصير الأجل؛
- مبدأ درجة السيولة المتزايدة: أي المدة الزمنية التي تتطلبها كي تتحول إلى السيولة وهذا بالنسبة إلى الأصول، فنجد أولا الشعارات لأن تحويلها إلى السيولة سيستغرق مدة طويلة ثم نجد المخزونات ثم نجد الحقوق

أولا: الأصول

يستعمل في عملية الفصل بين عناصر الأصول مبدأ أساسي هو مبدأ السيولة كمقياس أساسي لتحديد العناصر التي يبقى في المؤسسة لأكثر من سنة والعناصر التي تتحرك خلال السنة أو الدورة الاستغلالية و حسب هذا المبدأ فإن الأصول تنقسم إلى قسمين أساسين[3]:

1- **الأصول الثابتة** : وهي أعلى الميزانية وهي العناصر التي تستعملها المؤسسة وتبقى تحت تصرفها لمدة تزيد عن السنة وتحتوي على قسمين:

أ- القيم الثابتة: وتضم القيم المعنوية والاستثمارات.

ب- القيم الثابتة الأخرى: وتشمل ما يلي:

- **مخزون العمل:** هو ذلك المخزون الأدنى الذي يصنعه للمؤسسة الاستمرارية في نشاطها العادي رغم التغيرات التي قد تطرأ على السوق، وبالتالي يجب على المؤسسة الاحتفاظ بمخزون احتياطي باستمرار؛

---

[1] – ناصر دادي عدوان، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، الإدارة المالية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999،ص12.

[2] – محمد سامي محمد، تطبيقات عملية في التحليل المالي، دار وائل للنشر، بيروت، 1964، ص 17.

[3] – ناصر دادي عدوان، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004، ص 29.

- **سندات المساهمة:** تشكل بطبيعتها مساهمة المؤسسة في رأس المال مؤسسات أخرى وبالتالي تبقى لدى الغير لمدة تفوق السنة ولهذا تضم إلى القيم الثابتة.
- **الكفالات المدفوعة:** وهي مجموع القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمان، فتضم إلى القيم الثابتة إلا إذا كانت هناك كشوفات المؤسسة ما يدل على غير ذلك، كاسترجاع جزء أو كل الكفالات المدفوعة.

وهناك مبالغ لمختلف عناصر المخزونات أو الحقوق والتي تبقى في المؤسسة لمدة تزيد عن سنة ولذلك تضم إلى القيم الثابتة مثل التسبيقات، أقساط على الاستثمارات، وأوراق مالية تحت التحصيل...الخ [1]

ومن كل ما سبق: الأصول الثابتة = القيم الثابتة + القيم الثابتة الأخرى

2- الأصول المتداولة: وتضم العناصر التالية[2]:

أ- قيم الاستغلال: وهو الجزء المتبقي من المخزون بعد طرح مخزون العمل الذي يبقى في المؤسسة لمدة تتجاوز السنة.

ب- القيم القابلة للتحقيق: وهي مجموعة العناصر أو القيم التي تنتج عن تعامل المؤسسة مع الغير و تضم العناصر التالية:

- ✓ العملاء ما عدا المشكوك في تحصيلها؛
- ✓ سندات التوظيف التي يسكن التنازل عنها في الأجل القصير ولا يمكن خصمها؛
- ✓ أوراق القبض التي تستحق في المدى القصير والغير قابلة للخصم؛
- ✓ كل ما تبقى من المدينون ما عدى العناصر التي تدخل ضمن القيم الجاهزة.

ج - القيم الجاهزة: وتضم ما يلي:

- o أرصدة المؤسسة في البنوك و الحسابات البريدية؛
- o أرصدة الصندوق؛
- o أوراق القبض القابلة للخصم في أي لحظة؛
- o سندات التوظيف التي يمكن التنازل عنها في أي لحظة.

و مما سبق: الأصول المتداولة = قيم الاستغلال +القيم القابلة للتحقيق+القيم الجاهزة

[1] - صادق الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 130.

[2] - ناصر دادي عدوان، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 29.

ثانيا: الخصوم

بالإضافة على مبدأ السنوية نجد مبدأ الاستحقاق وبالتالي نحصل على قسمين أساسين هما [1]:

الأموال الدائمة والتي تكون مدتها السنة، إما الأقل من سنة هي الديون قصيرة الأجل.

1- **الأموال الدائمة:** وترتب حسب درجة الاستحقاق، وتشمل حسب الترتيب ما يلي:رأس مالها (جماعي أو شخصي)، الاحتياطات، نتائج قيد التخصيص، إضافة إلى المؤونات غير المبررة بعد دفع نسبة الضريبة منها وكل هذه الحسابات تدفع في القسم الأول وهو الأموال الخاصة، أو القسم الثاني فهو يمثل الموارد التي تتجاوز السنة و هي ما تسمى الديون طويلة متوسطة الأجل: ديون الاستثمار، حسابات الشركات الطويلة الأجل...الخ.

2- **ديون قصيرة الأجل:** وتتمثل في ديون الموردين والضرائب الواجبة الدفع والتسبيقات وجزء من النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء، وعلى العموم فهي تمثل موارد القسم الثاني من الخصوم وهي لا تتعدى السنة وتنقسم إلى:

- ديون قصيرة الأجل الخاصة بدورة الاستغلال: هي التي حصلت عليها المؤسسة بغرض تمويل نشاطها العادي وتتمثل في ديون المخزونات، أوراق الدفع،
- ديون قصيرة الأجل خارج الاستغلال: و يتصف هذا النوع من الديون بعدم دورتها وتتمثل في الجزء من الديون الطويلة الأجل المستحق في السنة الموالية (قصيرة الأجل)، النتيجة الموزعة، الضريبة على الأرباح الشركات، مؤونات الأعباء والخسائر الواجبة الدفع في السنة الموالية، الحسابات الجارية للشركات.

ثالثا: شكل الميزانية المالية

تختلف أشكال الميزانية باختلاف حجم العناصر المكونة لها، وهي مرتبة حسب درجة سيولة الأصول و استحقاقية الخصوم، مع الأخذ بعين الاعتبار التجانس بين عناصر كل مجموعة، فالمجاميع هي التي تستعمل كمعطيات في التحليل المالي ولهذا تظهر لنا الميزانية المالية على النحو التالي [2] :

1- محمد سامي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 17.

2- عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار حبطلي، ص 11-12.

جدول رقم 01: شكل الميزانية المالية

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة :		الأموال الدائمة :	
القيم الثابتة :		الأموال الخاصة :	
الاستثمارات		رأس مال الشركة	
قيم معنوية		فرق إعادة التقدير	
قيم ثابتة		مؤونة الأعباء و الخسائر	
قيم ثابتة أخرى :		ديون طويلة الأجل	
مخزون الأمان		ديون الاستثمارات	
سندات المساهمة		قروض مصرفية	
كفالات مدفوعة			
مجموع الأصول الثابتة		مجموع الأموال الدائمة	
الأصول المتداولة :		ديون قصيرة الأجل	
قيم الاستغلال :			
بضائع			
مواد و لوازم			
منتجات (تامة و1/2 تامة)			
قيم قابلة للتحقيق :			
تسبيقات			
زبائن			
أوراق قبض			
القيم الجاهزة :			
البنك			
الحساب الجاري			
الصندوق			
مجموع الأصول المتداولة		مجموع د ق أ	
مجموع الأصول		مجموع الخصوم	

المصدر:ناصر دادي عدوان، تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004، ص 34.

رابعا– الميزانية المالية المختصرة : الميزانية المالية المختصرة هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع المراعاة في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة [1].

جدول رقم02: شكل الميزانية المالية المختصرة

الأصول	المبلغ	%	الخصوم	المبلغ	%
الأصول الثابتة قيم الاستغلال القيم القابلة للتحصيل القيم الجاهزة الأصول المتداولة			الأموال الدائمة الأموال الخاصة الديون الطويلة الأجل و المتوسطة الديون القصيرة الأجل		
المجموع		%100	المجموع		% 100

المصدر: ناصر دادي عدون، تقنيات المراقبة التسيير لتحليل المالي، الجزء 01 دار المحمدية العامة، ص 42.

المطلب الثاني: جدول حساب النتائج

سأتطرق في هذا المطلب أولا تعريف جدول حسابات النتائج ثانيا العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج

أولا: تعريف جدول حسابات النتائج:

إن جدول حسابات النتائج:هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب يبرز بالتميز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح أو الخسارة). [2]

وكما هو الشأن بالنسبة لبقية الكشوف فإن جدول حسابات النتائج يضبط تحت مسؤولية مسيري المؤسسة ويتم إصداره خلال مهمة أقصاها سنة أشهر التالية لتاريخ السنة المالية، ويجب أن يكون متميزا عن المعلومات الأخرى التي يحتمل أن يقوم بنشرها ويتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة: [3]

- تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للمؤسسة المقدمة للكشوف المالية؛
- طبيعة الكشوف المالية (حسابات الفردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة)؛
- تاريخ الإقفال؛

[1] - محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 10 .

[2]- Georges Deppalens , jean pierre , gestion financière de l 'entreprise ,2009 ,p110

[3]-Eric dumalaède, comlabilitè, gèmècle,bertièdition, algèr, 2009p,222.

- العملة التي يقوم بها.

ويتم تقديم جول حسابات النتائج إجباريا بالعملة الوطنية، ويمكن القيام بجبر المبالغ الوارد ذكرها في كشف إلى وحدة، كما توفر الكشوف المعلومات التي تسمح بمقارنات مع السنة المالية السابقة.

ثانيا:العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج

أ– حسب الطبيعة :

أولا: إنتاج السنة المالية: وتشمل مايلي:

- ح/70المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة و المنتجات الملحقة وهو حساب يتفرع غلى حسابات فرعية؛
- ح/72الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون، أي أ، هذا الحساب يمكن أن يكون موجبا أو سالبا وذلك حسب التغير في المخزون بالزيادة أو النقصان؛
- ح/73الإنتاج المثبت للأصول العينية والمعنوية؛
- ح/74اعانات الاستغلال .

ثانيا:استهلاك السنة المالية: ويدخل فيه ما يلي:

- ح/60المشتريات المستهلكة حيث عوض هذا الحساب كل من ح/60 بضاعة مستهلكة وح/61 مواد ولوازم مستهلكة في المخطط المحاسبي الوطني.
- ح/61 الخدمات الخارجية أي الخدمات المستلمة من الغير.
- ح/62 الاستهلاكات الخارجية الأخرى .

و مما سبق فان:

والملاحظ هنا أن الإجمالي فائض الاستغلال في النظام المحاسبي المالي الجديد يختلف عن نتيجة الاستغلال في المخطط الوطني المحاسبي القديم نضرا لكونه لم يطرح المصاريف المالية ولم يضف الإيرادات المالية ولم يطرح مخصصات الامتلاك والمؤونات حيث وجد النظام المحاسبي المالي الوطني الجديد مستويين جديدين هما النتيجة العملياتية والنتيجة المالية.

والملاحظة أن هناك الفرق شاسع بين جدول حسابات النتائج في المخطط المحاسبي الوطني القديم حساب النتائج في النظام المحاسبي المالي الجديد ذكرنا بعضا منها سائقا.[1]

[1] – شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 145.

الجدول رقم03: شكل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

البيانات	ملاحظة	أرصدة الدورة الحالية	أرصدة الدورة السابقة
رقم الأعمال تغيير مخزونات المنتجات المصنعة و الجاري تصنيفها الانتاج المثبت إعانات الاستغلال			
إنتاج السنة المالية (1)			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
استهلاك السنة المالية (2)			
قيمة استغلال المضافة (1-2)			
أعباء العاملين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
الفائض الاجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات الاستهلاكات والأرصدة استناف عن الخسائر القيمة والفائدة			
النتيجة العملياتية			
المنتجات المالية الأعباء المالية			
النتيجة المالية			
النتيجة العادية قبل الضرائب (5-6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات للانشطة العادية مجموع أعباء للانشطة العادية			
النتيجة الصافية للانشطة العادية			
العناصر الغير العادية – منتجات(يطلب بيانها) العناصر الغير العادية – أعباء (يطلب بيانها)			

النتيجة غير العادية			
10النتيجة الصافية لسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في الناتجة الصافية			
11النتيجة الصافية للمجوع المجمد (1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجتمع (1)			

المصدر: شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ الماليIFRS ، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،1433هـ – 2012م،ص147.

ب– حسب الوظيفة :[1]

الجدول رقم04: شكل جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة

البيانات	الملاحظة	أرصدة الدورة الحالية	أرصدة الدورة السابقة
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب النوع(مصاريف العاملين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء مالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			

[1]– نفس مرجع ، ص150.

الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية الأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية			
النتيجة الصافية لسنة المالية			
حصة الشركات الموضوع في النتائج الصافية النتيجة الصافية للمجموع المجمد منها حصة ذوي الأقلية حصة المجمع			

المصدر:Eric dumalaède, comlabilitè, gèmècle,bertièdition, algèr, 2009p,228

المطلب الثالث: جدول التمويل

بالإضافة إلى القوائم المالية المذكورة والمدروسة سابقا من أجل عملية التحليل والمتمثلة في الميزانية ، نجد أن بعض المؤسسات الكبيرة تلجأ إلى إضافة قائمة مصادر واستخدامات الأموال وكما يطلق عليها جدول التمويل الذي يوضح كيفية وصول المؤسسة إلى المركز المالي الذي تعكسه الميزانية وهذا ما يساعد الإدارة المالية على اتخاذ القرارات التي تراها ملائمة لوضعها المالي.

و بمعنى آخر نجد أن جدول التمويل يوضح مصادر الحصول على الأموال و كيفية استخدامها لذلك فهو يعطي إجابات للعديد من الأسئلة عن سبب لجوء المؤسسة إلى مصادر التمويل الخارجية، وعن كيفية تمويل الاستخدامات.

كما يستخدم جدول التمويل لدراسة التدفقات المالية من أجل معرفة استخدامات الأموال والطريقة التي تم بها تمويل تلك الاستخدامات، لهذا فهو ضروري عند قيام الإدارة بالتخطيط للمستقبل.

أولا: تعريف جدول التمويل:

يمكن أن يعرف جدول التمويل بأنه أداة تحليلية تسمح بمعرفة كل التغيرات التي وقعت وأثرت على تغيير الهيكلة المالية للمؤسسة خلال فترة معينة ولمعرفة هذه التغيرات لا بد من الأخذ بعين الاعتبار تغيرات كل عنصر من عناصر الميزانية سواء في جانب الاستخدامات أو في جانب الموارد، وهذا ما يسمح بدوره بدراسة التغيرات في مؤشرات التوازن المالـي[1].

[1] – حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دار الصفاء للنشر،الأردن، 1998، ص 56.

ثانيا: أهداف جدول التمويل

تهدف الإدارة المالية من خلال إعداد جدول التمويل إلى تحقيق هدفا مزدوجا [1] :

* البحث في درجة الاستخدام الأمثل للأموال المتاحة؛

* اللجوء إلى المصادر المناسبة للتمويل .

و بتحقيق هذه الأهداف وتتبع التغيرات في الهيكل المالي للمؤسسة يمكن الحكم على كفاءة الإدارة المالية في حصولها على الأموال في المصادر الملائمة وتوجيهها إلى أنسب مجالات الاستخدام ومن ثم التنبؤ بالصعوبات المالية المتوقعة من خلال دراسة التغيرات في الميزانية لعدة سنوات .

ثالثا: فائدة جدول التمويل

إن الميزانية وجدول حسابات النتائج لا يسمحان بالإجابة على الأسئلة التالية في التحليل المالي [2]:

- هل المؤسسة تنتج من أجل تغطية النفقات المالية و تسديد القروض الماليــة ؟
- كيف تقوم المؤسسة بالاستثمار انطلاقا من الميزانية ؟
- إذا قررت المؤسسة رفع رأسمالها على شكل أسهم، كيف تستخدم رأس المال؟ ومنه نجد أن جدول التمويل يجيب على هذه الأسئلة وبالتالي يعتبر أداة للتحليل والمراقبة.

1- جدول التمويل كأداة للتحليل : [3]

يقيس لنا جميع التغيرات التي تؤثر على عناصر الميزانية وذلك خلال الميزانية الافتتاحية والختامية كما يبين التغيرات التي حدثت في دورة النشاط في الوضعية المالية للمؤسسة لحقوقها والتزاماتها، وإلى جانب هذا يجعل التغيرات في الموارد والاستخدامات ذات الطابع العددي، حيث أن الاستخدامات الجدية تمثل الحاجيات الواجب تمويلها.

2- جدول التمويل كأداة للوقاية :

يعتبر المخطط المالي برنامج الاستثمارات والموارد المالية المرغوب فيها على شكل أرقام إذ هو وثيقة عمل داخلي من أجل استعمالها كأداة للتحاور والتفاوض مع البنوك.

عكس هذا جدول التمويل يتعلق بكل مؤسسة وهو وثيقة محاسبية للتقرير الخارجي الذي يقدم للمصالح الضريبية.

[1] – وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، التحليل المالي، دار حزين للنشر، الأردن، 1996 ص 40.

[2] – كنجو عبود، إبراهيم وهبي فهد، الإدارة المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1997، ص 71.

[3] - عبد الحفيظ الارقم، مرجع سبق ذكره، ص31.

رابعا: إعداد جدول التمويل: لإعداد جدول التمويل يجب القيام بما يلي [1] :

إن الخطوة الأولى في إعداد جدول التمويل هي ضبط التغيرات في الميزانية المالية التي حدثت خلال فترة زمنية معينة وذلك بالاستناد على المقارنة بين ميزانيتين متعاقبتين.

تحديد الموارد والاستخدامات، حيث أن الموارد مصدرها ارتفاع في الخصوم وانخفاض في الأصول، أما الاستخدامات فمصدرها يكون ناتج عن ارتفاع في الأصول وانخفاض في الخصوم، وهنا يفرض مبدأ التوازن أن يكون مجموع الموارد مساويا لمجموع الاستخدامات.

إعداد جدول التمويل وذلك بحصر وترتيب كل مصدر من مصادر الأموال في الجانب المخصص له، و كل استخدامات الأموال في الجانب المخصص لها .

انطلاقا من الخطوات المتبعة أعلاه يظهر جدول التمويل على الشكل التالي :

الجدول رقم 05 : جدول التمويل

الاستخدامات	**المـوارد**
الاستخدامات الثابتة : * زيادة الاستثمارات (مادية و معنوية) * الزيادة في القيم الثابتة الأخرى * انخفاض الأموال الخاصة و الاحتياطات * انخفاض الديون الطويلة الآجل.	الموارد الدائمة: * ارتفاع رأس المال و الاحتياطات * الزيادة في الديون الطويلة الآجل * التنازل عن الاستثمارات * الانخفاض في القيم الثابتة الأخرى * الزيادة في الإهتلاكات و المؤونات غ م .
مجموع الاستخدامات الثابتة	مجموع الموارد الدائمة
الاستخدامات المتداولة (الدورية): * ارتفاع في المخزونات * ارتفاع في الحقوق	الموارد قصيرة الآجل : * الزيادة في الديون قصيرة الآجل * انخفاض المخزونات

[1] – توردت أكلي، مرجع سبق ذكره، ص ص 100-101.

* انخفاض في الديون قصيرة الأجل	*انخفاض الحقوق
مجموع الاستخدامات المتداولة	مجموع الموارد القصيرة الآجل
مجموع الاستخدامات	مجموع الموارد

المصدر: عبد الحفيظ الأرقم، التحليل المالي، دروس وتطبيقات، مطبوعة جامعية منتوري قسنطينة، الجزائر، 1999، ص32.

المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي

إن القيام بأي مشروع يستوجب التعرف على الإمكانيات المادية والمالية لدى المؤسسة وهذا لا يكون إلا باستعمال التحليل المالي باعتباره نقطة بداية في دراسة الواقعة المالية للمؤسسة بناء على المعطيات والمعلومات ا محاسبية المقدمة من طرف مصلحتها،

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى أشهر أدوات التحليل المالي تحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التحليل المالي و النسب وجدول التمويل، وصولا إلى تحليل الاستغلال من خلال دراسة جدول حسابات النتائج.

وفي هذا النطاق ركزت على النقاط التالية والملخصة فيما يلي:

المطلب الأول: التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي

المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية

المطلب الثالث: تحليل الاستغلال.

المطلب الأول: التحليل بواسطة التوازنات المالية

لدراسة التوازن المالي يجب الاعتماد على ثلاث مؤشرات رئيسية تتمثل في [1]:

❖ رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل – الخزينة .

أولا: رأس المال العامل

1- مفهوم رأس المال العامل:

- هو مؤشر من مؤشرات التوازن المالي ويسمى أيضا هامش الأمان وهو جزء من الأموال الدائمة التي تفيض عن الأصول الثابتة أو جزء من الأصول المتداولة المغطى بأموال الدائمة، فمتى لا تلجأ المؤسسة لتغطية الاستثمارات بديون قصيرة الأجل تلجأ إلى الأموال طويلة الأجل.[2]
- رأس المال العامل هو ذلك الفائض من المال الدائم (الأموال الدائمة) بالنسبة للأصول الثابتة.[3]

[1] – بن ساسي الياس، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع،الجزائر، 2006، ص65.

[2] – منير إبراهيم هندي، الادارة المالية، مدخل تحليلي معاصر،المكتب العربي الحديث،مصر، 1991، ص ص 310-312.

[3]-Kamel hamdi,le diagnostic finamcier,es-salam edition, alger, 2001, p78 .

2- حساب رأس المال العامل:

نقوم بحساب رأس المال العامل من خلال الميزانية المالية وهناك طريقتين يمكن استخدامهما [1]:

- **طريقة حساب من أعلى الميزانية: (الطريقة العلوية)**

إن رأس المال العامل هو الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة، كما يلي :

رأس المال العامل الصافي (FRN) = الأموال الدائمة – الأصول الثابتـة

و الذي يمثل التحليل الخارجي لرأس المال العامل.

إن مبلغ رأس المال العامل يمكن تمثيله في الجدول التالي:

الأصول الثابتة المعدلـة	الأموال الدائمة
رأس المال العامل	

– طريقة الحساب من أسفل الميزانية (الطريقة السفلية)

إن رأس المال العامل هو الفرق بين الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل أي:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجـــل الصافي

[1] – عبد الحفيظ الأرقم، مرجع سبق ذكره، ص19.

يمكن تمثيل رأس مال العامل في الجدول التالي:

الأصول المتداولة	الديون قصيرة الأجل
	رأس المال العامل الصـافي

إن هذه الطريقة السفلية هي الأحسن لأنها تبين كيفية استعمال رأس المال العامل وهو ما يطلق عليه بالتحليل الداخلي.

وذلك لأن هذه الطريقة تمكننا من التنبؤ باحتياجات رأس المال العامل.

3- أنواعه[1]:

أ **-رأس المال العامل الخاص:** هو مقدار الفائض من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابت ويحسب و فق العلاقة

رأس المال العامل الخاص = أمـوال خاصة – أصـول ثابتـة

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص هو البحث عن مدى استقلالية المؤسسة اتجاه الغير ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الخاصة.

ب- رأس المال العامل الصافي (الدائم): يعرف على أنه الفرق بين الأصول المتداولة وديون قصيرة الأجل و غالبا ما يكون رقما موجبا ويعتبر مقياسا مقبولا و يمكن حسابه بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الصافي = أصول متداولة - ديون قصيرة أجل

= الأموال الدائمة +أصول ثابتة

ويجب أن يكون رأس المال العامل الصافي ذو قيمة أكبر كلما كانت الأخطار هي تؤثر على الأصول المتداولة و كلما كانت حركة الأصول المتداولة أيضا، وبهذا يحدد رأس المال العامل الصافي لدراسة :

*التناسب بين القيم القابلة للتحقيق و القيم الجاهزة في الأصول؛

*درجة سيولة المخزون ؛

*العلاقة أو التناسب بين الأموال الخاصة والديون.

[1]- مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 39.

ج- رأس المال العامل الإجمالي: يقصد بإجمالي رأس المال العامل مجموع الأصول المتداولة هي تلك الأصول التي عادة ما تتحول إلى نقدية خلال السنة، وتتضمن هذه الأصول بالإضافة إلى النقدية ذاتها الاستثمارات المؤقتة الذمم و المخزون من السلع ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:[1]

رأس المال العامل الإجمالي= مجموع الأصول المتداولة

=رم ع ص+ د ق أ

د- رأس المال العامل الأجنبي: يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا تنظر إلى الديون بالمفهوم السلبي، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي= ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل

=رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص

= مجموع الخصوم – الأموال الخاصة

4- أهمية رأس المال العامل :

يعتبر المؤشر الأساسي من مؤشرات التوازن المالي وتأثيره يظهر على مسار الميزانية وتأمين السيولة النقدية للمؤسسة وتمويل الحد الأدنى المطلوب من المخزون اللازم للمشروع ومنح الائتمان للعملاء و يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- يعكس الصورة الواضحة عن السيولة عند المؤسسة؛
- يوفر الوقت للمؤسسة في عملية البيع والتحصيل؛
- احتياط المؤسسة عند عجزها عن التسديد؛
- يجنب المؤسسة المخاطر المحيطة بها.

[1] – سعاد اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص59.

[2] –حسين لهيبي، عثمان يخلف، التسيير المالي والتحليل المالي، الجزء 01،دار النشر والتوزيع، جامعة الجزائر، 1996، ص45.

5- حالات رأس المال العامل

يأخذ رأس المال العامل ثلاث حالات تتمثل في:[1]

- رأس المال العامل الصافي أكبر من الصفر وهي الوضعية المستحبة أي الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة؛
- رأس المال العامل الصافي يساوي الصفر وضعية قابلة لانتقاد أي الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة؛
- رأس المال العامل الصافي أصغر من الصفر وضعية خطيرة وخاصة بالنسبة لمؤسسات التوزيع أي : الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل

1- مفهوم وحساب احتياجات رأس المال العامل

يمكن تعريفه على أنه رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا للمواجهة بصفة حقيقية احتياجات السيولة عند موعد استحقاق ديون قصيرة الأجل وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية[2].

فدورة الاستغلال تترتب على احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر التمويل للدورة أكبر من الموارد المتولدة من نفس الدورة، نقول في هذه الحالة أن المؤسسة بحاجة إلى رأس المال العامل و يحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل – مصادر الدورية

حيث أن احتياجات التمويل الدورية ترتبط بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة فتمثل في الديون قصيرة الأجل أو ما يعرف بخصوم الخزينة التي لم يصل بعد تاريخ استحقاقها ويمكن تحديد احتياجات رأس المال العامل بالعلاقة التالية:

احتياج رأس المال العامل =(قيم الاستغلال +قيم جاهزة) - (ديون قصيرة الأجل+ سبيقات بنكية).

=(مجموع أصول المتداولة – قيم جاهزة) - مجموع ديون قصيرة أجل – تسبيقات بنكية

[1] – سعاد اليمين، مرجع سبق ذكره، ص61.

[2] – زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 52.

2- مميزات احتياجات رأس المال العامل: و تتمثل فيما يلي[1]:

- احتياجات رأس المال العامل متذبذبة لأنها ناتجة عن حركة المخزون وحركة الحقوق من جهة وعن حركة القروض قصيرة الأجل من جهة أخرى؛
- احتياجات رأس المال العامل تتكرر عند كل دورة استغلال وهذا ناتج عن موارد الدورة و احتياجاتها؛
- استمرارية احتياجات رأس المال العامل تعبر عن تطور مؤشر نشاط المؤسسة المتمثل في رقم الأعمال و حجم الإنتاج.

3- تغيرات احتياجات رأس المال العامل: إن طبيعة ومستوى نشاط المؤسسة وأيضا التحكم في تسيير دورة الاستغلال ينتج عنه تغير مستمر في احتياج رأس المال العامل، ونذكر منها[2]:

أولا: احتياج رأس المال العامل موجب (إ ر م ع > 0): الديون قصيرة الأجل ما عدا التسبيقات البنكية لا تغطي احتياجات التمويل الدورية ومنه يتولد احتياج رأس المال العامل .

ثانيا: احتياج رأس المال العامل معدوم (إ ر م ع= 0):الاحتياجات الدورية تغطي بموارد التمويل الدورية ومنه لدى المؤسسة رأس المال العامل كاف وهذا يحقق توازن للمؤسسة.

ثالثا: احتياج رأس المال العامل سالب (إ ر م ع < 0):للمؤسس فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية كل احتياجات التمويل الدورية.

ثالثا: الخزينة

1- مفهوم الخزينة

يمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها محصلة التدفقات النقدية الخارجة والداخلة من وإلى المؤسسة في لحظة معينة، وبتعبير آخر هي مجموعة الأموال التي بحوزة المؤسسة خلال دورة استغلالية معينة، وهي تشمل القيم الجاهزة أي ما تستطيع المؤسسة التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة .[3]

2- طرق حساب الخزينـة :

أ- يتم حساب الخزينة بإيجاد الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل أي[4]:

الخزينـة = رأس المال العامل – إحتياجات رأس المال العامل

[1] -.خميسي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 77.

[2] - ناصر دادي عدوان، تقنيات مراقبة التسير التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[3] - ناصر دادي عدون، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر،2008، ص77.

[4] - مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص35.

ب- إن مفهوم الخزينة يختلف عن مفهوم القيم الجاهزة " متاحات" حيث أن القيم الجاهزة تشمل الخزينة مضافا إليها التسبيقات البنكية ومن خلال هذه العلاقة يمكن حساب الخزينة كما يلي [1] :

الخزينة = المتاحات " القيم الجاهزة" – السبيقات البنكية

3- حالات الخزينـــة :

إن حالات الخزينة تتحدد وفق سياسة المؤسسة المالية المتبعة في التسيير ومن أجل تحديد حالة الخزينة لا بد من دراسة رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل وفيما يلي حالات الخزينة: [2]

الحالة الأولى: الخزينة موجبة

في هذه الحالة رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل وعليه فإن الخزينة موجبة أي هناك فائض في السيولة وبإمكان المؤسسة تسديد كل احتياجاتها أي لا يوجد مشكل عدم القدرة على التسديد فهي قد جمدت جزء من أموالها الدائمة لتغطية احتياجات رأس المال العامل .

الحالة الثانية : الخزينة سالبة

في هذه الحالة رغم وجود رأس المال العامل إلا أنه أقل من احتياجات رأس المال العامل، وعليه فإن الخزينة سالبة أي هناك نقص في السيولة وأن المؤسسة عاجزة عن توفير السيولة اللازمة لتغطية الديون المستحقة إذن هناك عجز هيكلي، وهي في خطر لهذا يجب عليها المطالبة بحقوقها أو التنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على الطاقة الإنتاجية. [3]

الحالة الثالثة: الخزينة معدومة

تكون الخزينة منعدمة في إحدى الحالتين: [4]

الحالة 01: في هذه الحالة الأموال الدائمة تساوي الأصول الصافية وعليه رأس المال العامل TRمعدوم، وأيضا الديون قصيرة الآجل تساوي الأصول المتداولة وعليه فإن BFR =0 و T Rمنه ينتج لنا BFR = FR = 0 مما يعني أن الخزينة منعدمة. TR =0

الحالة 02: في هذه الحالة رأس المال العامل يكون مساويا لاحتياجات رأس المال العامل وعليه فإن الخزينة تنعدم و هذا يعني أن رأس المال العامل قد قام بتلبية كل احتياجاته بمعنى أدق نجد تطابق بين السيولة المتوفرة واستحقاق الديون وهي

[1] – ايمن الشنطي، عامر شقر، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2] – زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[3] - سعاد اليمين، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[4] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 57.

الوضعية المثلى للخزينة وهي صعبة المنال لأنها لا تتأتى إلا بالاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة ومنه يميل المسير إلى تشكيل خزينة الأمان.

رابعا :تحليل جدول التمويل

لتحليل جدول التمويل (جدول الموارد والاستخدامات) يجب الانطلاق من مقارنة الميزانيات المتتابعة وإجراء تحليل التحركات المالية، فجدول التمويل يكمن هدفه في توضيح مدى تطور الذمة المالية للمؤسسة ومن خلال تطرقنا سابقا لتحليل هيكلة جدول التمويل نستخلص ثلاث مستويات للتحليل:

1- تغير رأس المال العامل

و هذا الصدد نجد حالتين [1] :

أ – حالة تغير رأس المال العامل الموجب : وهذه الحالة نلاحظها من خلال كون رأس المال العامل للسنة (n) قد شهد زيادة بالمقارنة مع السنة (n-1) وهذا ناتج عن زيادة موارد المؤسسة عن استخداماتها في المدى الطويل ويرجع ذلك أساسا إلى الزيادات التي حدثت في:

- ❖ الأموال الخاصة
- ❖ الديون الطويلة والمتوسطة الأجل
- ❖ التنازل عن الاستثمارات

حيث تعتبر هذه الحالة جيدة بالنسبة للمؤسسة حيث أنها باستطاعتها مواجهة جزء من احتياجاتها.

ب – حالة كون التغير في رأس المال العامل سالب: نعني بهذه الحالة كون رأس المال العامل للسنة (n) اصغر مقارنة مع السنة (n-1) و يعود هذا الانخفاض إلى عدة عوامل من بينها :

- ➢ إنشاء أو زيادة في شراء استثمارات جديدة.
- ➢ تسديد المؤسسة لبعض الديون الطويلة والمتوسطة الأجل.
- ➢ انخفاض الأموال الخاصة للمؤسسة.

هذه الحالة تعتبر غير جيدة بالنسبة للمؤسسة حيث أنها لا تسمح لها بمواجهة احتياجاتها.

[1]- خميسي فتيحة، التسيير والمالية التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص ص72-73.

2- تغير احتياجات رأس المال العامل

و هناك قسمين للتحليل [1]

أ- تغير احتياجات رأس المال العامل الموجب: ويكون ذلك في حالة كون مجموع احتياجات الدورة في السنة (n) أكبر من احتياجات الدورة في السنة (n-1) وهذه الزيادة تكون للأسباب التالية:

- الزيادة في قيم الاستغلال
- الزيادة في قيم المحققة.
- الانخفاض في الديون القصيرة الأجل (ماعدا السلفات) ولكي تستطيع المؤسسة مواجهة هذه الاحتياجات يجب أن تتخذ عدة إجراءات من بينها الزيادة في سرعة دوران المخزون وسرعة دوران العملاء مع تقليص سرعة دوران الموردين

ب – تغير احتياجات رأس المال العامل السالب: وتكون هذه الحالة عندما يكون انخفاض في احتياجات الدورة ويرجع إلى بعض الإجراءات التي من بينها :

- تحصيل الموارد بأسرع وقت
- تسديد مستحقاتها في آجالها المحددة

* وهذه الحالة تعتبر جيدة بالنسبة للمؤسسة حيث أنها استطاعت التقليص من احتياجاتها وهذا ما يسمح لها بتحسين الخزينة.

3- تغير الخزينة[2]

أ – تغير الخزينة الموجب :

وتكون هذه الحالة عندما يكون التغير في رأس المال العامل لسنة (n) أكبر من تغير احتياجات رأس المال العامل لستة (n-1) وتعود أساسا هذه الزيادة إلى:

- زيادة في القيم الجاهزة
- نقص في السلفات المصرفية

تعتبر هذه الحالة جيدة بالنسبة للمؤسسة حيث تمكنها من استثمار الفائض المحقق في الخزينة في مشاريع تنموية.

ب – حالة تغير الخزينة السالب :

[1] – ايمن الشنطي، عامر شقر، مرجع سبق ذكره، ص 163.

[2] – خميسي فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص79 .

بمعنى أن في رأس المال العامل كان أقل من التغير في احتياجات رأس المال العامل وهذا يرجع أساسا إلى:

- النقص في القيم الجاهزة
- الزيادة في السلفات المصرفية
- وهذا يدل على أن خزينة المؤسسة واجهت صعوبات بسبب انخفاضها
- وقد يعني هذا الانخفاض زيادة احتياجات المؤسسة من السنة (n) إلى السنة (n-1) أو حق أن رأس المال العامل قد انخفض.

المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية

تعد النسب المالية من أهم الوسائل المستعملة في عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة انطلاقا من الميزانية وحسابات النتائج.

أولا: تعريف النسب المالية:

تعتبر النسب المالية أكثر الطرق شيوعا في تحليل القوائم المالية نظرا لما تشكله من علاقات و إستنتاجات ذات مدلول معين في عملية التحليل، كما أنها تمكن من مقارنة أوضاع المؤسسة في فترات زمنية مختلفة وكذا مقارنة أداء المؤسسة بأداء مثيلاتها المنافسة لها [1].

- تعبر النسب المالية عن العلاقة بين متغيرين يخضعان لعمليات مالية، وذلك لمحاولة تفسير العلاقة بينهما من أجل الوصول إلى نتيجة تساعد المحلل المالي في اتخاذ القرار [2].
- والنسب المالية تمكن المسير من متابعة مدى تطور المؤسسة واتجاهات هذا التطور ومن ثم اتخاذ القرارات الرشيدة التي تعطي صورة واضحة للمهتمين بالوضعية المالية للمؤسسة (المساهمين، البنوك، الزبائن، الموردين) [3].

و من خلال التعاريف المقدمة أعلاه نستطيع أن نعرف النسب المالية بشكل عام على أنها علاقة بين مقدارين ، تستعمل لإعطاء معنى واضح عن الهيكل المالي أو الاستغلالي للمؤسسة بالاعتماد على الميزانية المالية، ومن هنا نجد أن النسب المالية تعتبر وسيلة مهمة في إظهار المركز المالي والائتماني والتنافسي للمؤسسة.

[1] – مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، ط1،دار المستقبل للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص 357.

[2] – سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الإستثمار و التمويل و التحليل المالي، مكتبة الإشعاع، مصر، 1998، ص 229.

[3] – حنفي عبد الغفار وآخرون، تنظيم وإدارة البنوك، السياسة المصرفية، تحليل القوائم المالية، المكتب الحديث، الإسكندرية، 1991، ص 29.

ثانيا:أهمية النسب المالية [1]

– إن طريقة التحليل بواسطة النسب تسمح لمسؤولي المؤسسة بتحديد الأهداف المسطرة، فهي طريقة جد ناجعة لمراقبة التسيير، وبالتالي الوصول إلى معرفة نقاط ضعف وقوة المؤسسة.

–و هذه الطريقة المعتمدة خاصة من طرف المحللين الخارجيين فالبنوك هي أول من أظهر التحليل المالي عن طريق النسب بغرض دراسة قدرة المؤسسة على الوفاء في الآجل القصير ومن اهتمت بنسب المردودية على أساس أن المردودية هي ضمان بقاء المؤسسة.

ثالثا : أنواع النسب الماليـــة

يمكن حساب عدد هائل من النسب المالية لنفس المؤسسة إلا أنه ليست جميعها ذات مدلول مهم ، لذا يجب إختيار الأهم منها وتفادي النسب المتشابهة أو ذات المعنى المتطابق.

و في ما يلي ثلاثة نسب رئيسية يستحسن على المحلل المالي التركيز عليها، و هي على النحو التالي:

* نسب الهيكلة * نسب السيولة * نسب التمويل * نسب المردودية

وهناك عدة أنواع من النسب المالية وبتعدد النسب المالية تعددت طرق حسابها ومنه وجب على المحلل المالي أن يقوم باختيار النسب المالية الملائمة والمعبرة عن حالة المؤسسة وحسب القطاع الذي تنتمي إليه، وهناك 4مجموعات رئيسية من النسب المالية وهي:

1- **نسب الهيكلة**: تصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين فهي تفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول والخصوم وحسابها يعد تعبيرا عن أهمية كل عنصر من عناصر الميزانية وتتمثل في [2]:

أ- **نسب هيكلة الأصول**: يعبر عن هذه النسبة على شكل نسب مئوية من خلال عناصر الميزانية:

* **نسبية هيكلة الأصول الثابتة**

* **نسبة هيكلة الأصول المتداولة**

[1] – صادق الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[2] – عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسة الصناعية،جامعية محمد خيضر بسكرة، 2002، ص68.

ب- نسب هيكلة الخصوم : تستخرج من خلال النسب التالية :[1]

*** نسبة هيكلة الأموال الخاصة**

$$\text{نسبة هيكلة الأموال الخاصة} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}} \times 100\%$$

*** نسبة هيكلة ديون طويلة أجل**

$$\text{نسبة هيكلة د.ط.أ} = \frac{\text{د.ط.أ}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100\%$$

*** نسبة هيكلة ديون قصيرة أجل**

$$\text{نسبة هيكلة د.ق.أ} = \frac{\text{د.ق.أ}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100\%$$

2- **نسب السيولة** : هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها القصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيمة القابلة للتحقيق فان هذه النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها.

و لقياس ذلك نقوم بحساب النسب المالية التالية [2]:

أ- نسبة سيولة الأصول: بمقارنة الأصول المتداولة نبين مدى سيولة أصول المؤسسة و تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة سيولة الأصول} = \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100\%$$

* إذا كانت > 0.5 يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الأصول الثابتة وتبين لنا سرعة حركة الأصول المتداولة وتحقيقها للأرباح (المؤسسة تجارية).

[1] - حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص172.

[2] - جميل أحمد توفيق ، مرجع سبق ذكره، ص51.

* إذا كانت < 0.5 يعني أن قيمة الأصول الثابتة أكبر من قيمة مجموع الأصول ويعني ذلك أن الاستثمارات مرتفعة خاصة عند حداثتها وبالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية المؤسسة (مؤسسة صناعية).

ب– نسبة السيولة العامة: تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الأجل القصير وتحسب بالعلاقة التالية[1]:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{مجموعة الاصول المتداولة}}{\text{د.ق.}} \times 100\%$$

* إذا كانت > 1 معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة بالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع .

* إذا كانت < 1 المؤسسة في وضعية حرجة علها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون القصيرة الأجل.

ج– نسبة السيولة المختصرة: توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها تحسب كما يلي :[2]

$$0.3 > \text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{القيم الجاهزة} + \text{الغير الجاهزة}}{\text{د.ق.أ}} \times 100\% > 0.5$$

تبين لنا مدى إمكانية تغطية الأصول المتداولة ماعدا قيم الاستغلال.

د– نسبة السيولة الآنية (الحالية) : تعبر هذه النسبة عن سيولة المؤسسة أكثر من نسبة السيولة المختصرة، و يمكن من خلالها مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت مع الديون القصير الأجل و تحسب كما يلي:

$$0.25 > \text{نسبة السيولة الآنية} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{د.ق.أ}} \times 100\% > 0.33$$

و تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية د.ق.أ بالسيولة التي تتوفر لديها .

[1] – إعداد خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب و الاستشارات الإدارية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات الأغراض التخطيط و الرقابة ،جميع الحقوق محفوظة، ص26.

[2] - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص174.

3- نسب التمويل: تعد هذه النسبة مؤشر تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة والأجنبية في تمويلها العام، ومن أهم هذه النسب [1]:

أ- نسبة التمويل الدائم: تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الاموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}} \times 100\%$$

* إذا كانت = 1 هذا يعني أن رأس المال العامل معدوم وحتى تعمل المؤسسة بارتياح لابد أن تكون هذه النسبة أكبر من 1 أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة، وهي تعبر على مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول الثابتة.

ب- نسبة التمويل الخاص: تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} \times 100\%$$

* = 1 هذا يعني أن رأس المال العامل الخاص معدوم، أي الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة، أما د يون طويلة الأجل إن وجدت فإنها تغطي الأصول المتداولة.

* > 1 المؤسسة تمول قيمها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي الحالة المثلى .

و تعبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة

ج- نسبة المديونية (نسب قابلية التسديد): تستعمل هذه النسبة لقياس مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة من جهة، وتبين العلاقة بين رأس المال العا لم الخاص والديون من جهة أخرى، و يمكن معرفة درجة الخطر المالي، ومدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير، وتحسب كما يلي: [2]

$$\text{نسبة المديونية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100\%$$

* تعبر عن مدى ضمان الديون للغير ويستحسن أن تقل عن 0.5 .

[1] - ناصر دادي عدون، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2] - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص175.

د- نسبة الاستقلالية المالية: إن مبلغ الديون المالية (ماعدا السلفات البنكية) عليه أن لا يتجاوز مبلغ الأموال الخاصة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} \times 100\% > 1$$

* تبين لنا مدى استقلالية المؤسسة واعتمادها على الأموال الخاصة بدلا من الديون.

4-نسب المردودية

أ- مردودية الأموال الخاصة

مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية

ب- نسبة مردودية النشاط

نسبة مردودية النشاط = النتيجة الإجمالية

المطلب الثالث: تحليل الاستغلال

إن الهدف من دراسة جدول حسابات النتائج هو تحليل مختلف النواتج المحققة وهذا ما يساعد على تحليل و دراسة مردودية المؤسسة التي تعتبر مكملة لدراسة التوازن المالي الذي يتم من خلال الميزانية

أولا: الأرصدة الوسيطية للتسيير (تحليل النتائج) :

و تشمل مجموع النتائج الوسيطية التي يعطيها جدول حسابات النتائج وكيفية توزيعها إلى أن تصل إلى النتيجة السنوية الصافية وهي كالآتي[1] :

1- إنتاج السنة المالية

- إنتاج السنة المالية = المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة +الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون + الإنتاج المثبت + إعانات الاستغلال.
- إنتاج السنة المالية =ح/70 +ح/72 + ح/73 + ح/74

[1] - خلدون ابراهيم شريفات، مرجع سبق ذكره، ص 47.

2- استهلاكات السنة المالية

- استهلاكات السنة المالية =المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية + الاستهلاكات الخارجية الأخرى.
  - استهلاكات السنة المالية =ح/60 +ح/61 +ح/62.

3-القيمة المضافة للاستغلال: وهي عبارة عن الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية

- القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية +استهلاك السنة المالية
  - القيمة المضافة للاستغلال =ح/70+ح/71 +ح/73 +ح/74 –(ح/60 +ح/61 +ح/62).

4- إجمالي فائض الاستغلال: وهو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منه أعباء المستخدمين و الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة أي:

- إجمالي فائض الاستغلال = القيمة المضافة للاستغلال-ح/63 +ح/64

5- النتيجة العملياتية: وهي عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضاف إليه المنتجات العملياتية الأخرى و مطروحا منه الأعباء العملياتية الأخرى و كذا مخصصات الاهتلاكات و المؤونات وخسارة القيمة ومضاف إليه استرجاع على خسارة القيمة والمؤونات أي أن:

- النتيجة العملياتية= إجمالي فائض الاستغلال+ح/75-ح/65-ح/68+ح/78.

6- النتيجة المالية: وهي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تم القيام بها حيث الفرق بين المنتوجات المالية والأعباء المالية.

- النتيجة المالية=ح/67-ح/66

7- النتيجة العادية قبل الضرائب: وهي مجموع كل من النتيجة العملياتية والنتيجة المالية وتعتبر بمثابة نتيجة الاستغلال بالنسبة للنظام القديم إلا أنها تخضع مباشرة للضريبة.

8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية: وذلك بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

- النتيجة الصافية للأنشطة العادية =النتيجة العادية قبل الضرائب –ح/(695و698)-ح/(692و693).

9- النتيجة الغير العادية: وهي عبارة عن الفرق بين حساب 77عناصر غير العادية (المنتجات) و ح/67عناصر غير عادية (أعباء)حيث يقابلها في المخطط المحاسبي الوطني القديم نتيجة خارج الاستغلال.

- النتيجة غير العادية =ح/77-ح/66.

10- صافي النتيجة السنة المالية: وهي عبارة عن جمع أو طرح (حسب الحالة) النتيجة الصافية للأنشطة العادية والنتيجة الغير العدية.

- صافي النتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + – النتيجة الغير العدية.

تحليل جدول حسابات النتائج بطريق غير مباشرة

1- هامش الربح الإجمالي: وهو الفرق بين رقم الأعمال الدورة والمتمثلة في مبيعاتها من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتجات الملحقة وتكلفة هذه المبيعات من بضاعة المستهلكة ومواد أولية ومختلف الاستهلاكات المتعلقة بهذه المبيعات.

- هامش الربح الإجمالي=رقم الأعمال –كلفة المبيعات.

2- النتيجة العملياتية : وهي هامش الربح الإجمالي مضافا إليه المنتجات العملياتية الأخرى مع طرح التكاليف التجارية والأعباء الإدارية والأعباء الأخرى العملياتية.

- النتيجة العملياتية = هامش الربح الإجمالي +المنتجات العملياتية الأخرى – التكاليف الأخرى – الأعباء الإدارية – الأعباء الأخرى العملياتية.

3- النتيجة العادية قبل الضريبة: النتيجة العملياتية – مصاريف المستخدمين مخصصات الاهتلاكات +منتجات مالية – أعباء مالية .

4- النتيجة الصافية للأنشطة العادية =النتيجة العادية قبل الضريبة – الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية – الضرائب المؤجلة عن النتائج العادية.

5-النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية- الأعباء الغير العادية +المنتوجات غير العادية [1].

ثانيا : بعض المؤشرات المالية من خلال جدول حسابات النتائج[2]:

2- المردودية الماليـة :

و هي مؤشر عن مردوديـة الأمـوال الخاصـة حيث تبين فعاليـة المؤسسـة في إستخدامهـا لهذه الأموال[3].

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأموال}} \times 100$$

[1] – ناصر دادي عدوان،دراسة الحالات في المحاسبة ومالية ، مرجع سابق ،ص 83.

[2] – بوعلام بوشاشي ،مرجع سبق ذكره ،ص 61.

[3] – مليكة زغيب،مرجع سبق ذكره ،ص 100.

3- المردودية الإقتصاديــة

في هذه الحالة نكون بصدد التعبير عن مردودية ذات معنى اقتصادي أكثر مما هو مالي، حيث نقوم بربط النتيجة الصافية بمجموع أصول المؤسسة لتوضيح مدى فعالية هذه الأخيرة في استخدام الأصول المتواجدة لديها [1].

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

[1]- ناصر دادي عدون،دراسة الحالات قي المحاسبة ومالية، مرجع سبق ذكره ،ص83.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل استطعت معرفة طبيعة التحليل المالي والأهداف التي يسعى لتحقيقها والتي تعبر عن أهداف المؤسسة ككل، ثم ذكر مختلف الأطراف المهتمة و مختلف مراحله التي لا يمكن تحقيق الأهداف المسطرة منه دون القيام بها، و كل ما تناولته مكنني من استنتاج التحليل المالي هو أحد الأساليب التحليلية في المؤسسة حيث اتضح بأنه عبارة عن أداة مميـزة في اتخاذ القــرارات، و بهذا أصبح ضروري للإدارة المالية ووجدت أن الميزانية المحاسبية لا تستجيب لمتطلبات التحليل الجيد والدقيق للوضعية المالية للمؤسسة لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار التغيرات الاقتصادية وهذا ما يجعلها غير قابلة لاستعمالها كأداة للتحليل المالي إلا بعد تحويلها إلى ميزانية تتحقق فيها شروط التحليل وهي الميزانية المالية.

ومن هنا يمكن القول أن معطيات الميزانية المحاسبية ضرورية لإنشاء الميزانية المالية، لكن بعد إجراء التعديلات اللازمة على جميع مستويات الميزانية المحاسبية.

كما تمت دراسة جدول حسابات النتائج الذي يظهر مختلف مستويات الإيرادات والنفقات والنتائج المحققة خلال دورة معينة، لذا فإن المحلل المالي يعتمد عليه في تحليل المؤشرات المالية الأساسية المرتبطة به خاصة فيما يتعلق بتحليل مردودية المؤسسة ومقارنة القيمة المضافة بمختلف الحسابات الأخرى مما يدعم وظيفة مراقبة التسيير في المؤسسة أما بالنسبة لمؤشرات التحليل المالي الأخرى والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية على مختلف أنواعها وجدول التمويل نجدها ترتكز على الميزانية المالية إذ لا يستطيع المحلل المالي دراستها وتحليلها دون اللجوء إلى معطيات الميزانية المالية.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية للوضعية المالية بواسطة التحليل المالي لديوانالترقية والتسيير العقاري بالبويرة–OPGI–

تمهيد

تهدف كل مؤسسة اقتصادية سواء كانت تجارية أو صناعية أو خدماتية بشكل رئيسي إلى تحقيق الربح من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة من أجل الحفاظ على بقائها أو استمراريتها وتحقيق وضعية مالية مريحة، ولهذا وجب على كل مؤسسة تقييم أداءها من خلال الاعتماد على تقنيات التحليل المالي ومن بين هذه المؤسسات ديوان الترقية و التسيير العقاري "OPGI"والتي هي محل الدراسة ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: البطاقة الفنية لديوان الترقية والتسيير العقاري

المبحث الثاني: القوائم المالية

المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة

المبحث الأول: البطاقة الفنية لديوان الترقية والتسيير العقاري

يعتبر ديوان الترقية و التسيير العقاري مؤسسة اقتصادية ذات طبيعة صناعية و تجارية خاضعة مباشرة لوزارة السكن و العمران ،وقد تأسس الديوان لولاية البويرة في 23أكتوبر 1967،ومن خلال هذا المبحث سنتعرف أكثر على ديوان الترقية والتسيير العقاري ،نشأته ومهامه،ونشاطاته وهيكله التنظيمي .

المطلب الأول: نشأة ديوان الترقية و التسيير العقاري و مهامه

سأعرض أولا النشأة ثم مهام ديوان الترقية والتسيير العقاري

أولا: النشأة

تعود فكرة نشأة ديوان الترقية والتسيير العقاري إلى عام 1674أثر المرسوم رقم 124/74الى 154/75بتاريخ1974/07/12حيث نص على إنشاء مقرفي الولاية ذاتها وهذه الولايات هي أدرار ،أغواط،أم البواقي ،باتنة ،بجاية ،بسكرة ،بشار،البليدة ،البويرة ،تمراست،تبسمة،تيارت،تيزي وزو،الجزائر ،الجلفة ،جيجل،سعيدة ،سطيف،سكيكدة،عنابة،قالمة،قسنطينة،المدية،مستغانم،مسيلة،معكسرة،ورقلة،وهران.

ولكن تأسيس ديوان الترقية و التسيير العقاري بالبويرة كان طبقا للأمر 76/93الصادرة في 1976/23المثبت لشروط تأسيس المنظمات وسير وكالات الترقية التسيير العقاري بالولاية للمرسوم رقم 76/143الصادرة في 23أكتوبر 1976وتم تغيير الطبعة الثانية ل" OPGI" لولاية البويرة طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 91الصادرفي 1991/05/12وقد نص هذا الأخيرعلى المواد التالية :

- المادة 01:أن ديوان الترقية و التسيير العقاري "OPGI" لولاية البويرة نصب المؤسسة عمومية ذات طبيعة صناعية وتجارية تتمتع بالشخيصة المعنوية و الاستقلالية المالية وتمرس وظائفها على ومستوى الولاية تحت وصاية وزارة السكن والعمران .[1]
- المادة 02:المقر الاجتمالي لديوان يحدد في مقر الولاية .
- المادة03:ديوان الترقية و التسيير العقاري يتصرف في ممتلكات حقوق وواجبات الغرفة العمومية للسكن بالكراء معتدل التواجد على مستوى الولاية .

إن ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية البويرة مسير من طرف المدير العام ويدار عن طريق مجلس الإدارة المكون من:

- ممثل لوزير السكن والعمران (DUC) رئيسا
- مدير السكن والتجهيزات الاجتماعية لولاية البويرة (DLEP) عضوا
- مدير التهيئة و التخطيط على مستوى ولاية البويرة (DPAT عضوا
- مديرتنظيم الشؤون العامة لولاية البويرة (DRAG) عضوا
- أمين خزينة ولاية البويرة عضوا

[1]- وثائق مقدمة من الديوان الترقية و التسيير العقاري بالبويرة.

بالإضافة الى ممثلي عمال الديوان لولاية البويرة

❖ **مقر ديوان الترقية و التسيير العقارى:**

يقع الديوان الترقية و التسيير العقاري لولاية البويرة في حي 1100مسكن ،حيث تبلغ مساحتها الإجمالي 46400م^2

والذي يحتوي على الطابق السفلي و05طوابق تتوزع عليها مختلف المديريات كما تحتوي على 5قاعات الاجتماعات ،قاعة للمحاضرات ،قاعة الأرشيف ،6مجلات للنشاطات الحرة كما تحتوي على صندوق المؤسسة الذي تبلغ مساحته 206.24م^2

ثانيا: المهام

تمت إعادة تنظيم مهام الديوان الترقية و التسير العقاري لولاية البويرة طبقا القرار الوزاري رقم 512الصادر في 2005/04/35 المعدل و المتمم للقرار الوزاري رقم /43الصادر في 1998/10/19الحامل المخطط " OPGI"ومن المهام التي أوكلت إليه:[1]

- ✓ تلبية حاجات السكن للولاية، تحمل المسؤولية الكاملة في نوعية البناءات و المراقبة بالإضافة إلى اختيار الأرض المناسبة لذلك
- ✓ مراقبة أشغال ما بعد البناء و تهيئة الظروف اللازمة للسكن الاجتماعي
- ✓ تسند إليها أعمال الترميم و الإصلاح اللازم للسكنات البيئية من طرف الوكالة ذاتها

كما تراعي الوكالات المكلفة المحددة من طرف وزير التخطيط و التجهيز و وزير السكن و التهيئة العمرانية لكل نوع من السكنات عند إجراء العقود كما أن الديوان مكلف بمتابعة برنامجها المخطط من حيث:[2]

- ✓ إتمام البناءات حسب المخطط سواء كانت سكنات أو محلات تجارية تحت السكنات
- ✓ تكلف بجمع الإيجار و الأعباء
- ✓ المحافظة على البنايات و المحيط الخارجي و صيانتها
- ✓ المتابعة القضائية لكل تعدي على البناية من طرف أصحاب السكنات الهاربين من دفع الكراء
- ✓ التنظيم و التنسيق لكل الأعمال الموجهة لحسن إشغال استعمال مجموعة البنايات التي تسيرها.

[1] – وثائق مقدمة من الديوان الترقية و التسيير العقاري بالبويرة.

[2] – وثائق مقدمة من الديوان الترقية و التسيير العقاري بالبويرة.

المطلب الثاني: نشاطات وأهداف ديوان الترقية و التسيير العقاري

سأعرض أولا نشاطات ثم أهداف ديوان الترقية والتسيير العقاري

أولا: نشاطات الديوان

حسب المرسوم التشريعي رقم 93/03المؤرخ في 01مارس1993واستنادا للمادة 01يقوم بالترقية العقارية كل شخص معنوي أو طبيعي يتمتع بالأهلية القانونية و تتمثل نشاطاتها فيما يلي:

- ❖ كل نشاطات الاقتناء والتهيئة لأوعية عقارية قصد بيعها أو تأجيرها
- ❖ كل نشاطات التوسطية في الميدان العقاري لاسيما بيع الأملاك العقارية أو تأجيرها
- ❖ كل نشاطات الإدارة و التسيير لحساب الغير

وبصفة عامة هي كل الأعمال التي تساهم في انجاز أو تجديد الأعمال العقارية المخصصة البيع والإيجار للأملاك العقارية المعنية مجالات الاستعمال السكني أو المجالات المخصصة لإيواء نشاط الحرفي أو صناعي أو تجاري كما يمكن أن يرشح متعاملا بالترقية العقارية القيام بمساعدة الدولة حسب الأشكال و الشروط المعمولة بها والتي ستحدد نشاطات الترقية العقارية حيث يستهدف انجاز مساكن ذات طابع اجتماعي

ثانيا: أهداف الديوان

تنص المادة 06 من المرسوم السابق على الوكالة المكلفة في إطار الكفالة الإقليمية بانجاز مجموع العمليات المتعلقة بتسيير برامج السكن،كذلك البنايات للاستعمال أو التي هدفها الأساسي الإسكان الخاص بالدولة ،أين تستفيد بانجاز مسابقة مالية للدولة، لهذا الغرض فان الديوان يهدف إلى:

- ✓ كراء السكنات أو المحلات للاستعمال المهني التجاري و الحرفي؛
- ✓ تغطية الكراء و الأعباء التي تعود عليها؛
- ✓ الحفاظ على البيانات و استقلاليتها؛
- ✓ إنشاء التبيين اليومي لجرد البيانات أين تضمن تسيير مراقبة الوضعية القانونية لإجراء السكنات و المحلات الموجود في تلك البيانات.

المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري

تمكن ركيزة و نجاح أي مؤسسة في مدى حسين اختيارها للهيكل التنظيمي الذي يوافق نشاطها ويحقق أهدافها ولهذا خرج ديوان الترقية و التسيير العقاري بالبويرة على تنظيم نشاطه وتوزيع مهامه وفق المخطط الذي يتشكل من مجموعة من الخلايا والدوائر الرئيسية وفق ما يلي:[1]

أولا: الخلايا

01-خلية الأمن الداخلي: وتهتم هذه الخلية ب:

- وضع مخطط امن و السهر على تنفيذه إلى غاية إنهائه من طرف المدير العام؛
- تنسيق و مراقبة نشاطات أعوان الأمن العاملين بالديوان؛
- السهر على مراقبة الجيد لنظام الأمن الداخلي بالديوان ؛
- تسخير كل الوسائل التي تسمح بالمحافظة على ممتلكات.

02-خلية المراجعة الداخلية: وتقوم هذه الخلية بالمهام التالية: [2]

- السهر على التنفيذ الجيد للطرق و القواعد و الإجراءات للتكفل بالمهام المتعلقة بكل فرع من فروع الديوان؛
- تحليل و تقييم النشاط الإداري و المالي للديوان و متابعة التطبيق الجيد للتشريعات و اللوائح؛
- تقييم أداء المجلس و الإصلاحات المقترحة إذا لزم الأمر من أجل تحسين أدائها.

03-خلية التنظيم ونظام الإعلام الآلي و الاتصال: وهي مكلفة ب:

- تصميم سياسة معلومات عامة داخل الديوان؛
- السهر على استثمار إمكانيات الإعلام الآلي؛
- ضمان الاستخدام الرشيد للموارد و الكمبيوتر و صيانتها.

04-خلية المنازعات و الشؤون القانونية: مكلفة ب:

- السهر على تنفيذ الإجراءات الخاصة بالتشريع و المتعلقة بمصلحة الديوان؛
- السهر على تنفيذ القرارات و إصدار الأحكام لصالح الديوان؛
- إعداد هياكل لمساعدة الديوان في تنفيذ التشريعات و اللوائح.

[1] – وثائق مقدمة من الديوان الترقية و التسيير العقاري بالبويرة.

[2] – وثائق مقدمة من الديوان الترقية و التسيير العقاري بالبويرة.

ثانيا : الدوائر

1) دائرة الموارد البشرية و الوسائل العامة:

تعني هذه الدائرة بكل ما يتعلق بالإمكانيات البشرية و الوسائل الضرورية الخاصة بالتقسيمات الموجودة بالديوان كما تهتم بالتنسيق و مراقبة النشاطات المرتبطة بالتسيير الاحترافي المتعلق بمستخدمي الديوان.

و تتكون هذه المديرية من مصلحتين

- ✓ مصلحة تسيير الموارد البشرية
- ✓ مصلحة الوسائل العامة

أ–مصلحة تسيير الموارد البشرية:

تعتبر صلة الوصل بين الإدارة و الموظفين تتمثل مهامها أساسا في: [1]

- ✓ احترام قواعد التوظيف ؛
- ✓ تنفيذ القرارات المتعلقة بالنصوص و الترقية؛
- ✓ متابعة الحياة الوظيفية للموظفين و دفع الأجور؛
- ✓ معالجة و متابعة العطل الخاصة بموظفي الديوان.

و تنقسم بدورها إلى خليتين:

أ- خلية التوظيف و التكوين (التدريب)

ب- خلية الأجور و الشؤون الاجتماعية

أ- خلية التوظيف و التكوين: تهتم بكل ما يخص تكوين الأفراد و تدريبهم بالتمهين و التربص يشرف عليها رئيس خلية و مسيري التوظيف و التكوين و تتمثل مهامها في:

- ➢ تحضير مخطط التكوين بالتنسيق مع رؤساء المديريات و دراسة احتياجات الديوان من حيث التكوين و العمل على الاتصال مع مختلف مراكز التكوين؛
- ➢ تكوين العمال و هذا بعد القيام بدراسة الاحتياجات التكوينية مع مختلف المديريات و اخذ ميزانية التكوين بعين الاعتبار؛
- ➢ متابعة المتكونين داخل المؤسسة و الإشراف على مذكرة نهاية التربص؛
- ➢ دراسة الاحتياجات في مجال المستخدمين بالتنسيق مع رؤساء المديريات و تنفيذ مخطط التوظيف؛
- ➢ المتابعة و الإشراف على المتربصين من مختلف مراكز التكوين و الجامعات؛
- ➢ المتابعة و الإشراف على تنفيذ عقود التوظيف (فيما يخص مدة صلاحيتها).

[1] – وثائق مقدمة من(الديوان الترقية و التسيير العقاري) دائرة الموارد البشرية و الوسائل العامة.

ب- خلية الأجور و الشؤون الاجتماعية:

دورها تحرير دفع الرواتب و تهتم بالعطل المرضية و حوادث العمل بالتنسيق مع مصلحة الضمان الاجتماعي كما تقوم بالمراقبة الدقيقة للحضور من أجل تحديد الغياب و الانضباط في العمل.

ب-مصلحة الوسائل العامة: تتمثل مهامها عموما في:

- تسير الموارد المادية الخاصة بحظيرة الديوان؛
- إنشاء وسائل القياس للتوقعات الدورية للديوان؛
- مسك دفاتر و قوائم الجرد
- ضمان صيانة المرافق المادية للديوان؛
- تخطي جميع الموارد المادية و عقود التامين لديوان.
- تخزين إدارة المخزون.

2) دائرة المحاسبة و المالية

تهتم هذه المديرية بضمان جميع العمليات المالية المحاسبة الخاصة بالديوان و تحديد الميزانية اللازمة لتنفيذ المهام التي تضطلع بها الوكالة لرصد و تنفيذ و ضمان السيطرة عليها، كما تهتم بضمان و صيانة و تحديد مكتب المحاسبة و توحيد جميع القيود المحاسبية، تتمثل هذه المديرية في[1]:

1-مصلحة المحاسبة: تتمحور مهامها في:

- ✓ إقرار الميزانية و الإشراف على تنفيذها
- ✓ مسك الدفاتر وفقا للقواعد المعمول بها لدى الديوان و استكمالها
- ✓ إعداد الوثائق المتعلقة بالأنشطة المالية و المحاسبية المتعلقة بنشاط الديوان ؛
- ✓ إعداد قوائم الجرد حساب قيمة الاستهلاك الخاصة بهم.
- ✓ ضمان رقابة مجموع العمليات المتعلقة بالتحصيل عملاء الديوان؛
- ✓ مراقبة عمليات التحصيل المقبوضات و تسديد المدفوعات.

02-مصلحة المالية: تهتم ب:

- ✓ ضمان المراقبة المنتظمة لمواقع الخزينة و الحركات المالية؛
- ✓ إعداد حالات التقارب البنكي ؛
- ✓ مراقبة العمليات المتعلقة بالتسيير المالي للحسابات
- ✓ متابعة و تنفيذ المعاملات الضريبية بنشاط الديوان.

[1]- وثائق مقدمة من (الديوان الترقية و التسيير العقاري) دائرة المحاسبة و المالية.

03-مصلحة الاستثمارات: وتهتم ب:

- ✓ إعداد و متابعة برنامج الاستثمار السنوية .
- ✓ تسخير كل وسائل وإجراءات تنفيذ برامج الاستثمار .

4- مصلحة التحصيل:وتقوم بالعمليات التالية :

- ✓ تحصيل الإيجارات و نواتج التنازل ؛
- ✓ متابعة ومراقبة حالة التحصيل المتأتية من الوحدات ؛
- ✓ إعداد شهريا للفوارق المتعلقة بالتحصيل وإخضاعها للمديرية العامة؛
- ✓ تنفيذ جميع الإجراءات التنظيمية لضمان استيراد عائدات الإيجار و البيع.

الشكل رقم03: الهيكل التنظيمي لدائرة المحاسبة و المالية

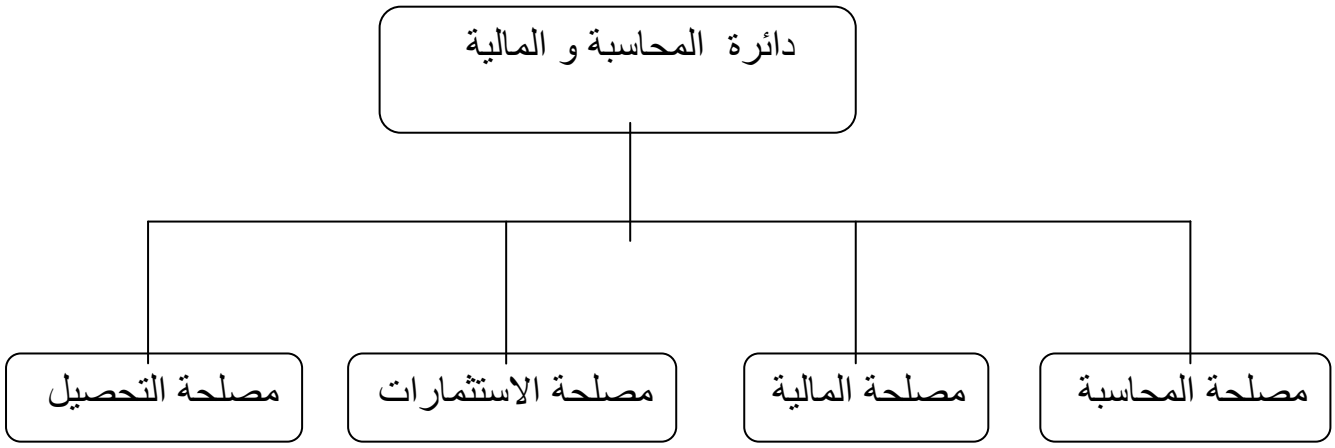

المصدرة: إعداد الطالبة.

3)دائرة التحكم في انجاز المشاريع

تقوم بإعداد و تنفيذ الإجرءات لبرنامج استئجار المساكن الاجتماعية كما أنها تقوم بالتنسيق و التسيير و متابعة المشاريع و هي تتألف من: [1]

01- مصلحة الأسعار والأسواق:وتهتم ب:

- ❖ وضع الإجراءات التشريعية و التنظيمية المتعلقة باتفاقيات تنفيد المشاريع ؛
- ❖ تنفيذ الإجراءات التي تسبق بداية انجاز المشاريع وفقا للتنظيم المعمول به؛
- ❖ السهر على التغطية المالية للبرامج و القيام بإعادة التقييم في حالة الاقتضاء .
- ❖ تحليل العروض و التفاوض في حدود الخطة المالية؛

[1] – وثائق مقدمة من الديوان الترقية و التسيير العقاري

02-مصلحة الدراسات و البرمجة:وتسهر على

- ✓ متابعة الدراسات و البرمجة لبرامج الديوان؛
- ✓ تنسيق و رصد الدراسات قبل انطلاق البرامج؛
- ✓ الالتزام الاتفاقيات المتعلقة بالدراسات المراقبة التقنية للمشاريع؛
- ✓ جمع للمعلومات ذات الطبيعة الإدارية و التقنية المتعلقة بالبرامج.

03-مصلحة التسيير الصفقات:و تقوم ب:

- ✓ ضمان تنسيق ومتابعة عمليات تنفيذ البرامج الاجتماعية؛
- ✓ متابعة وتقييم مدى تقدم المشاريع.

4)دائرة التسيير و صيانة الممتلكات

تهتم بتوفير عمليات إدارة الممتلكات، نقل الملفات والعقارات وصيانتها، وكذلك وضع و اتخاذ الإجراءات للحفاظ على الممتلكات، تعزيز العلاقات مع المستخدمين وجمعيات الممتلكات وهذه الدائرة.

1 -**مصلحة استغلال الممتلكات:** و تشمل:[1]

- ✓ إضفاء الطابع الرسمي على العقود و الاتفاقات لاستئجار المنازل و المباني غير السكنية و رصد ملفات المستأجرين.
- ✓ المسك اليومي لملفات المستأجرين.

2- **مصلحة التنازل:وتهتم بالمهام التالية[2]:**

- ✓ ضمان متابعة مجموعة العمليات المرتبطة ببيع ممتلكات الديوان في إطار الإجراءات التشريعية و التنظيمية المعمولة بها؛
- ✓ ضمان المتابعة بالنسبة للعمليات المتعلقة بالتنازل؛
- ✓ تمثيل الديوان على مستوى مجالس الدائرة في إطار التنازل عن الممتلكات الثابتة.

3- **مصلحة الصيانة و المحافظة على الممتلكات:**

- ✓ تنظيم و مراقبة و رصد جميع أعمال الصيانة بالمطابقة مع الجدول الزمني؛
- ✓ القيام بعمليات واسعة، إصلاح وإعادة تأهيل الأراضي الممتلكات.

[1] - وثائق مقدمة من الديوان الترقية و التسيير العقاري

[2] - وثائق مقدمة من الديوان الترقية و التسيير العقاري

5)دائرة التنمية و الترقية العقارية و الأراضي

تتمثل مهامها مجملا في وضع و تنفيذ سياسة التنمية العقارية و الأراضي كما تقوم بتنسيق و متابعة مشاريع الإسكان، تطوير الأراضي من خلال اقتنائها وذلك من أجل تشكيل محفظة أرض وتتألف هذه الدائرة من:

1 -مصلحة الترقية العقارية:

-تطوير أنشطة الترقية العقارية

-القيام الدراسات الفنية و الاقتصادية المتعلقة بجدول المعاملات العقارية.

2 -مصلحة التجارة:

-تنفيذ الإجراءات لشراء الأراضي بغرض تشكيل محفظة أرضي؛

-الاتصال مع الشركاء في الديوان فيما يتعلق بحيازة الأراضي (أرض الوكالة، السجل العقاري، كاتب العدل، التربية و التعليم، خدمات الحقول ...).

-إنهاء عمليات البيع المتعلقة بالسكنات.

الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي لديوان الترقية والتسيير العقاري

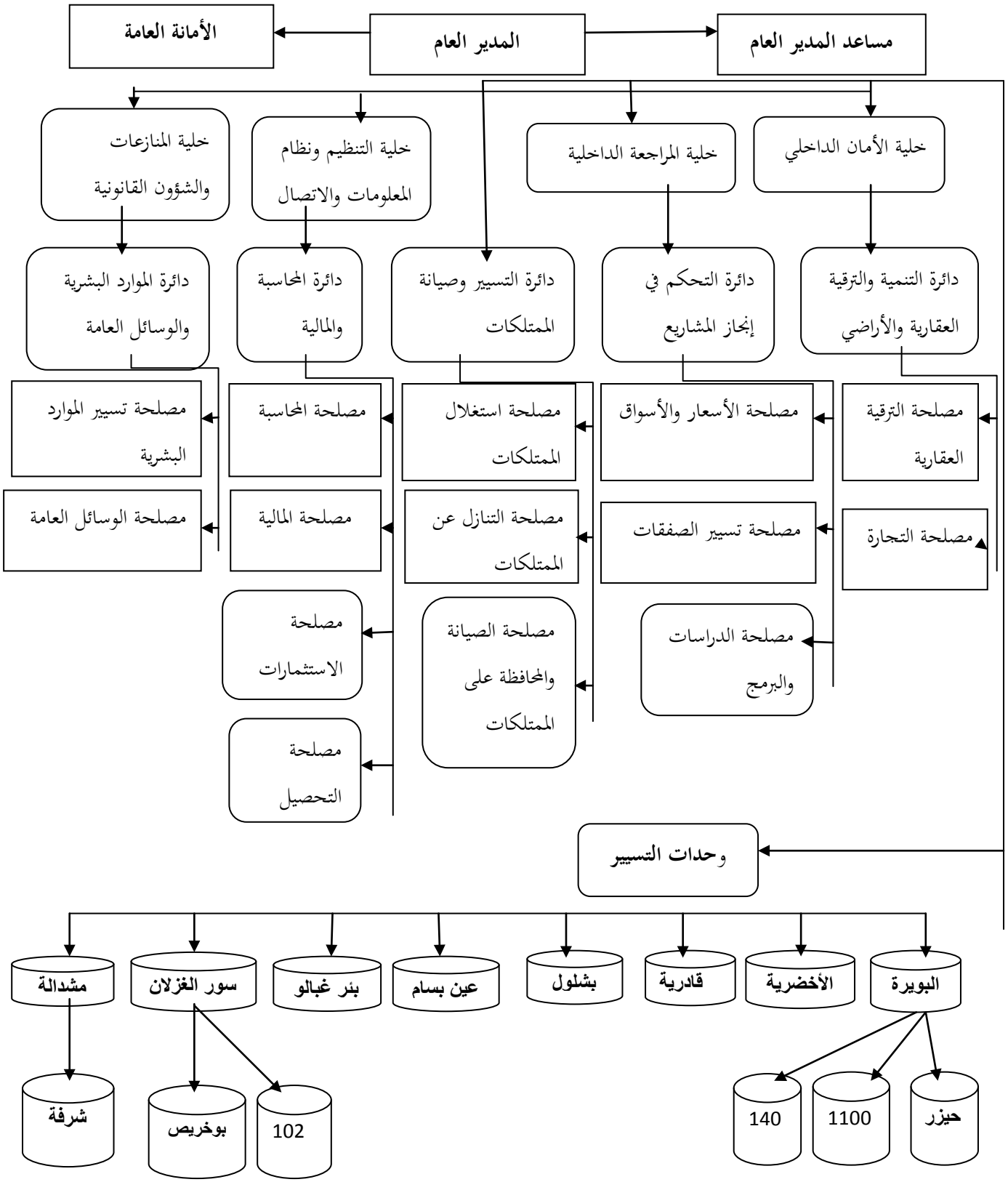

المصدر: وثيقة داخلية مقدمة من طرف ديوان الترقية والتسيير العقاري

المبحث الثاني : القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي تقدم من خلالها حوصلة نشاط المؤسسة في شكل وثائق شاملة تقدم في نهاية كل دورة محاسبية وتشمل:

من خلال النظام المحاسبي المالي، فإن كل مؤسسة مجبرة على إعداد القوائم الختامية في نهاية كل دورة محاسبية، تضم الكشوف المحاسبية التالية:

- الميزانية؛
- حسابات النتائج؛
- جدول تدفقات الخزينة؛
- جدول تغيرات الأموال الخاصة؛
- الجداول الملحقة والإيضاحات.

المطلب الأول: عرض الميزانية المالية لسنوات2011-2012-2013

ترتب عناصرالميزانية في كتل متجانسة وه ذا حسب السيولة بالنسبة للأصول والاستحقاقية بالنسبة للخصوم، بالإضافة إلى مبدأ السنوية وتحتوي الميزانية على أربعة كتل رئيسية.

الأصول:أصول ذات طبيعة طويلة المدى، أصول ذات طبيعة قصيرة المدى.

الخصوم:حقوق المساهمين، الخصوم ذات طبيعة طويلة المدى، الخصوم ذات طبيعة قصيرة المدى.

أولا : الميزانية المالية للمؤسسة

1 -الأصول المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري لسنة 2011-2012-2013

جدول رقم 07:الميزانية المالية (الأصول)لمؤسسة لسنة2011-2012-2013 الوحدة:دج

	2013			2012	2011
البيان	المبلغ الإجمالي	الإهتلاكات	المبلغ الصافي	المبلغ الصافي	المبلغ الصافي
الأصول غير الجارية					
التثبتات المعنوية	7600000	21111.11	54888.89		
الأراضي	27533641.09		27533641.09	27533641.09	27533641.09
المباني	4189392579.59	1203042655.67	2986349923.92	3016659577.55	3075139359.62
التثبتات العينية الأخرى	142729282.64	81157906.46	61571376.18	66009188.15	65574720.23
الجاري إنجازها التثبتات	953927529.58		953927.58	798198192.14	700912397.59
موجودات الأصول مالية غير جارية	29995.00		29995.00	29995.00	29995.00
ضرائب مؤجلة للأصول	20676523.71		20676523.71	24318787.73	19799675.22
مجموع الأصول غير جارية	5334365551.61	1284221673.24	4050143878.37	3932749381.66	3888989788.75
الأصول جارية					
المخزونات	251719116.57		251719116.57	212992610.00	153419303.32
الزبائن	158823098.65	131359723.62	27463375.03	18285626.91	209135179.70
المدينون الأخرون	1410371861.65		1410371861.65	1201610664.90	1112568736.42
ضرائب مماثلة				277584.00	
التوظيفات و الأصول المالية الجارية	142529969.66		142529969.66		
الخزينة	172490188.82	142529969.66	(15039780.84)	241966224.16	140031064.08
مجموع الأصول الجارية	2090934235.35	273889693.28	1817044542.07	1840703372.67	1615154283.52
مجموع العام للاصول	7425299786.96	1558111366.52	5867188420.44	5773452754.63	5504144072.27

المصدر: وثائق مقدمة من الديوان الترقية و التسيير العقاري

أنظر إلى الملحق رقم01-05-09.

2 الخصوم لديوان الترقية والتسيير العقاري لسنة 2011-2012-2013

جدول رقم 08: الميزانية المالية (الخصوم)لسنة 2011-2012-2013 الوحدة:دج

البيانات	أرصدة السنة المالية2013	أرصدة السنة المالية2012	أرصدة السنة المالية2011
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس المال الصادر	4244495147.30	4244495147.30	4244495147.30
النتيجة الصافية	(10938026.00)	(13772172.58)	(53557620.57)
ترحيل من الجديد	(973066351.43)	(959294178.85)	(865033374.40)
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	**3260490769.87**	**3271428795.87**	**3325904152.63**
الخصوم غير الجارية			
الإقتراضيات والديون المالية	1463780884.62	1403426005.48	1342328017.56
المؤونات و المنتجات المدرجة في حسابات سلفا	100517760.50	118681683.26	104208816.94
مجموع الخصوم غير الجارية(2)	**1564298615.12**	**1522107688.74**	**1446536834.50**
الخصوم الجارية			
الموردون والحسابات المرتبطة	54246334.26	95295001.34	32771750.21
الضرائب	88339265.82	76886545.67	66445009.36
الديون الأخرى	899813435.37	807734723.01	632486325.57
الخزينة الخصوم			
مجموع الخصوم الجارية(3)	**1042399035.45**	**979916270.02**	**731703085.14**
مجموع العام للخصوم	**5867188420.44**	**5773452754.63**	**5504144072.27**

المصدر: وثائق مقدمة من الديوان الترقية و التسيير العقاري

أنظر إلى الملحق رقم 02-06-10.

ثانيا: الميزانية المالية حسب التحليل المالي لسنوات الثلاثة2011– 2012–2013

بعد عرضنا للميزانية المالية لسنوات الثلاثة 2011و2012و2013نقوم ببعض التغييرات والتعديلات البسيطة وذلك للوصول للميزانية المالية حسب التحليل المالي فتصبح عناصر الميزانية كما يلي:

- الأصول غير جارية = أصول ثابتة
- الأصول الجارية = أصول متداولة
- المخزونات الجارية = قيم الاستغلال
- حسابات الغير = قيم قابلة للتحقيق
- الحسابات المالية و ما شابهها = قيم الجاهزة

أما الخصوم تصبح كما يلي:

- رؤوس الأموال الخاصة = أموال خاصة
- الخصوم غير الجارية = ديون طويلة الأجل
- الخصوم الجارية = ديون قصيرة الأجل

ومنه تصبح لدينا الميزانية التالية:

جدول رقم 09: يمثل الميزانية حسب التحليل المالي(الأصول)لمؤسسة لسنة2011-2012-2013 الوحدة:دج

الأصول	2013	2012	2011
الأصول الثابتة	**4050143878.37**	**3932749381.66**	**3888989788.75**
التثبتات المعنوية	54888.89		
الأراضي	275336641.09	27533641.09	27533641.09
المباني	2986349923.92	3016659577.55	3075139359.62
التثبتات العينية الأخرى	6157376.18	66009188.15	65574720.23
التثبتات الجاري إنجازها	953927529.58	798198192.14	700912397.59
موجدات الأصول المالية غير جارية	29995.00	29995.00	29995.00
ضرائب مؤجلة للأصول	20676523.71	24318787.73	19799675.22
الأصول المتداولة	**1817044542.07**	**18407033372.97**	**1615154283.52**
قيم الاستغلال	**251719116.57**	**212992610.00**	**153419303.32**
مخزونات	251719116.57	212992610.00	153419303.32
قيم قابلة للتحقيق	**1437835236.68**	**1385744538.81**	**1321703916.12**
زبائن	27463375.03	182856289.91	209135179.70
المدينون الأخرون	1410371861.65	1201610664.90	1112568736.42
ضرائب مماثلة		1277584.00	
قيم جاهزة	**127490188.82**	**241966224.16**	**140031064.08**
التوظيفات والأصول المالية	142529969.66		
الخزينة	(1503978084)	241966224.16	140031064.08
المجموع	**5867188420.44**	**5773452754.63**	**5504144072.27**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

أنظر إلى الملحق رقم 01-05-09.

جدول رقم 10: يمثل الميزانية حسب التحليل المالي (الخصوم)لمؤسسة لسنة2011-2012-2013 الوحدة:دج

البيانات	2013	2012	2011
الأموال الخاصة	**32604907773.87**	**3271428795.87**	**3325904152.63**
رأس المال الصادر	4244495147.30	4244495147.30	4244495147.30
النتيجة الصافية	(10938026.00)	(13772172.58)	(53557620.57)
ترحيل من الجديد	(973066351.43)	(959294178.85)	(865033374.40)
الديون طويلة الأجل	**1564298611.12**	**1522107688.74**	**1446536834.50**
الإقتراضيات والديون المالية	1463780884.62	1403426005.48	1342328017.56
المؤونات و المنتجات المدرجة في حسابات سلفا	100517760.50	118681683.26	104208816.94
الديون قصيرة الأجل	**1042399035.45**	**979916270.02**	**731703085.14**
الموردون والحسابات المرتبطة	54246334.26	95295001.34	32771750.21
الضرائب	88339265.82	76886545.67	66445009.36
الديون الأخرى	899813435.37	807734723.01	632486325.57
الخزينة الخصوم			
مجموع العام للخصوم	**5867188420.44**	**5773452754.63**	**5504144072.27**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

أنظر إلى الملحق رقم 02-06-10.

من خلال ما قدمته أقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة لسنوات الثلاث(2011-2012-2013)

الميزانية المالية المختصرة :

الجدول رقم 11: أصول الميزانية المالية المختصرة لسنة 2011-2012-2013. الوحدة:دج

الأصول	2011		2012		2013	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الأصول الثابتة	3888989788.75	71	3932749381.66	68	4050143878.37	69
الأصول المتداولة	16154283.52	29	18407033372.97	32	1817044542.07	31
قيم الاستغلال	153419303.32	3	212992610.00	4	251719116.57	4
قيم قابلة للتحقيق	1321703916.12	24	1385744538.81	24	1437835236.68	25
قيم جاهزة	140031064.08	2	241966224.16	4	127490188.82	2
مجموع الأصول	5504144072.27	100	5773452754.63	100	5867188420.44	100

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم 12: خصوم الميزانية المالية المختصرة خلال السنوات 2011 . 2012 . 2013 الوحدة: دج

الخصوم	2011		2012		2013	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الأموال الدائمة	4772440987.13	74	4793536484.61	83	4824789370.99	82
الأموال الخاصة	3325904152.63	61	3271428795.87	57	32604907773.87	55
ديون طويلة الأجل	1446536834.50	13	1522107688.74	26	1564298611.12	27
ديون قصيرة الأجل	731703085.14	26	979916270.02	17	1042399035.45	18
مجموع الخصوم	5504144072.27	100	5773452754.63	100	5867188420.44	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المطلب الثاني: عرض جدول حساب النتائج لسنوات الثلاثة2011-2012-2013

أولا: عرض جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لسنة 2011-2012-2013

جدول رقم 13: عرض جدول حسابات النتائج لسنة 2011-2012-2013 الوحدة :دج

رقم الحساب	البيان	2013	2012	2011
70	مبيعات ومنتجات ملحقة	17368746.05	295501887.26	264127183.66
72	تغيير مخزون من المنتجات التامة و الجارية	(2338666.90)	(25854303.62)	40651141.59
	إنتاج السنة المالية (1)	172030079.15	266647574.64	304778325.25
60	المشتريات المستهلكة	(13977692.35)	(13062720.82)	(15374374.06)
62	خدمات خارجية ومستهلكات أخرى	(86906337.82)	(58363347.04)	(108247787.99)
	استهلاكات السنة المالية (2)	(10084030.17)	(714226067.86)	(123622162.05)
	القيمة المضافة للإستغلال (1-2)	**71146048.98**	**195221506.78**	181156163.20
63	أعباء المستخدمين	(233515104.52)	(220098795.77)	(221115089.81)
64	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	(3645811.71)	(6481734.00)	(5420420.02)
	إجمالي فائض الاستغلال	**(166014876.25)**	**(31359022.99)**	(45379346.63)
75	المنتجات العملياتية الأخرى	418588146.08	2646637.00	4006085.49
65	الأعباء العملياتية الأخرى	(70846564.28)	(148603313.41)	(137642949.84)
69	المخصصات الإهتلاكات و المؤونات	(207297395.43)	(101136165.98)	(72837088.52)

78	الإسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات	25633983.10	-	15764154.93
	النتيجة العملياتية	**63302.22**	**(278451865.38)**	(236089144.57)
76	المنتوجات المالية	-	268755892.19	197351451.28
66	الأعباء المالية	(7359064.20)	(7280097.37)	(9759511.99)
	النتيجة المالية	**(7359064.20)**	**261475794.82**	**187591939.29**
	نتيجة عادية قبل الضريبة	-	**(16976070.56)**	**(48497939.29)**
69	الضريبة المؤجلة عن النتائج العادية	(3642264.02)	3203897.98	(2995189.43)
	مجموع المنتجات الأنشطة العادية	616252208.33	538050103.83	521900016.95
	مجموع الأعباء الأنشطة العادية	(627190234.33)	(551822276.41)	(573392411.66)
	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	(10938026.00)	(13772172.58)	(51492394.71)
	النتيجة الصافية للدورة	**(10938026.00)**	**(13772172.58)**	**(51492394.71)**

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

أنظر إلى الملحق رقم 03-07-11.

المطلب الثالث: الملاحق

من خلال النظام المحاسبي المالي تم اعتماد القوائم المالية حسب المعيار المحاسبي الدولي الأول الذي يتناول عرض وتقديم القوائم المالية، بالإضافة إلى المعيار المحاسبي الدولي السابع والذي يتناول تدفقات الخزينة.

أولا : جدول تدفقات الخزينة أو سيولة الخزينة

1- جدول تدفقات الخزينة:

خلافا لجدول حسابات النتائج والميزانية اللذان يتم اعدادهما استنادا إلى أساس الاستحقاق، ومنه يتم اعداد ميزان المراجعة بعد التسويات الجردية، فان جدول التدفقات الخزينة يمكن أن يتم إعداده من ثلاثة مصادر هي:

-ميزانية مقارنة للسنتين متتاليتين، وذلك لتحديد مقدار التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية بين أول المدة وآخرها؛

-جدول حسابات النتائج للسنة الجارية، وذلك لتحديد مقدار صافي الربح وزيادة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية أو مقدار نقصان النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية خلال الفترة ؛

-معلومات تفصيلية إضافية أخرى، وذلك بهدف تحديد كيفية استخدام النقدية خلال الفترة.

إن إعداد جدول التدفقات الخزينة من المصادر الثلاثة السابقة يتم وفقا لثلاث خطوات متتالية هي:

-تحديد التغير في النقدية عن طريق إيجاد الفرق بين رصيد النقدية أول الفترة وآخرها باستخدام بيانات الميزانية المقارنة؛

-تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحليل حسابات النتائج الحالية وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما يتطلب أيضا مقارنة الميزانيتين والبيانات الإضافية؛

-تحديد التدفق النقدي الصافي من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية عن طريق تحليل

بقية العناصر الموجودة في الميزانية المقارنة والبيانات الإضافية.

جدول رقم 15: جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة لسنة 2011-2012-2013 الوحدة:دج

البيان	2013	2012	2011
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	260058232.95	404129137.53	401852578.67
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين	(52191237.60)	(367105971.26)	(321160139.91)
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	(115281.99)	(77906.61)	(87533.09)
عمليات في انتظار التصنيف	85897340.80	166115265.84	151834215.17
حساب مالي	**7470030.34**	**00**	**00**
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية	(168602048.50)	203060525.50	232439121.38
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير عادية (يجب توضيحها)	369544611.71	1462135.11	859136.10
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن الأنشطة العملياتية (أ)	**200942563.21**	**204522660.61**	**233298257.48**
تدفقات أموال الخزينة من أنشطة الاستثمار	**-**	**-**	**-**
المسحوبات عن إقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	(367830547.22)	(384037061.82)	(420399418418.74)
التحصيلات عن عمليات التنازل عن التثبيتات العينية أو المعنوية	14223941.57	14549400.05	16505643.13
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوضيفات المالية	-	225163541.78	154730612.34
صافي تدفقات أموال	**(362606605.65)**	**(143324119.99)**	**(249163163.27)**

الخزينة المتأتية عن أنشطة الاستثمارات (ب)			
التحصيلات المتأتية من القروض	151984196.54	101351618.99	67449151.46
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة	(97326159.10)	(60614999.53)	(45971524.46)
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية عن أنشطة التمويل(ج)	**54658037.44**	**40736619.46**	**21477627.00**
تغيرات أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)	**(107006005.00)**	**101935160.08**	**5612721.21**
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية	241966224.16	140031064.08	134418342.87
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية	127490188.82	241966224.16	140031064.08
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	**(114476035.34)**	**101935160.08**	**5612721.21**
المقاربة مع النتيجة المحاسبية	**(103538009.34)**	**115707332.66**	**57105115.92**
خطا*	7470030.34	**-**	-

المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على وثائق المؤسسة

أنظر إلى الملحق رقم 04-08-12.

2- تحليل جدول تدفقات الخزينة

يسمح تحليل جدول تدفقات الخزينة بمعرفة مختلف مصادر خزينة المؤسسة وقياس مدى قدرتها على توفير النقديات من أنشطتها المختلفة وكذلك تطور مختلف هذه المصادر خلال سنتين على الأقل.

جدول رقم14:تحليل جدول تدفقات الخزينة لمؤسسة لسنة2011-2012-2013 الوحدة:دج

البيان	2013	2012	التغير	
			قيمةالتغير	نسبة التغير
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن	260058232.95	404129137.53	144070904.58	%55.39
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير عادية	369544611.71	1462135.11	(368082476.6)	(%99.60)
التدفقات النقدية الداخلة	**629602844.66**	**405591272.64**	**(220011572.02)**	**(%34.94)**
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين	52191237.60	367105971.26	314914733.66	%603.38
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة	115281.99	77906.61	(37375.38)	(%32.42)
المسحوبات عن إقتناء تثبيتات عينية أو معنوية	367830547.22	384037061.82	16206514.6	%4.40
مجموع التدفقات النقدية الخارجة	**420137066.81**	**751220939.69**	**33108372.88**	**%78.80**
تغير أموال الخزينة خلال الفترة	**114476035.34**	**101935160.08**	**(12540875.26)**	**(%10.95)**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

من خلال الجدول السابق نلاحظ نقصان تغيرات أموال الخزينة بقيمة12540875.26دج أي بمعدل10.95% ، ويعود أسباب هذا النقصان إلى الانخفاض الكبير الذي عرفته التدفقات النقدية الداخلة حيث سجلت نقص بمعدل 34.94 %.

أ .التدفقات النقدية الداخلة:

أظهر الجدول السابق انخفاضا في التدفقات النقدية الداخلة في سنة2013 حيث نقصت بمعدل 34.94%، وهذا على الرغم من الزيادة في التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن بمعدل55.39% وهذا يعود أساسا إلى الانخفاض الكبير في تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر الغير عادية حيث سجل نقص بمعدل99.60%

ب . التدفقات النقدية الخارجة:

أظهر الجدول السابق ارتفاعا في التدفقات النقدية الخارجة في سنة 2013بمعدل 78.80%ولقد تركزت هذه الزيادة أساسا في المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين بمعدل 603.38 % بالإضافة إلى زيادة المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مادية أو غير مادية بنسبة 4.40% والذي قد يشير إلى أن المؤسسة تتوفر على فرص استثمارية وهو ما يعتبر مؤشر جيد و كما أظهر الجدول أعلاه انخفاض قيمة الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة 32.42%.

المبحث الثالث: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة

سنحاول في هذا المبحث دراسة أدوات التحليل المالي التي تم الإشارة إليها في الجانب النظري والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المختلفة،كما أقوم بدراسة جدول حسابات النتائج بما في ذلك الأرصدة الوسيطية للتسيير

المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

يتم دراسة التوازن المالي كما اشرنا في الجانب النظري باستخدام رأس المال العامل بأنواعه المختلفة، احتياجات رأس المال العامل والخزينة .

أولا: رأس المال العامل

1- رأس المال العامل الدائم

❖ رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

جدول رقم15: يمثل حساب رأس المال العامل الدائم

البيان	2011	2012	2013
الأموال الدائمة	4772440987.13	4793536484.61	4824789370.99
الأصول الثابتة	3888989788.75	3932749381.66	4050143878.37
رأس المال العامل الدائم	883451198.38	860787102.95	774645492.62

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم موجب خلال السنوات (2011و2012و2013) وهذا يعني أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة ومنه المؤسسة تحقق التوازن المالي.

2- رأس المال العامل الخاص

❖ رأس المال العامل الخاص= أموال الخاصة – أصول ثابتة

جدول رقم 16: يمثل حساب رأس المال العامل الخاص

السنوات	2011	2012	2013
أموال الخاصة	3325904152.63	3271428795.87	3260490773.87
أصول ثابتة	3888989788.75	3932749381.66	4050143878.37
رأس المال العامل الخاص	(563085636.12)	(661320585.79)	(789653104.5)

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص خلال السنوات (2011و2012و2013) سالب وهذا يدل على أن المؤسسة لا تقوم بتغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة بل تعتمد على الديون طويلة الأجل.

3- رأس المال العامل الإجمالي

يمثل الأصول ذات طبيعة قصيرة المدى التي هي عبارة عن إجمالي الأصول المتداولة.

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

- ❖ رأس المال العامل الإجمالي = الأصول المتداولة
- ➢ رأس المال العامل الإجمالي = قيم قابلة للتحقيق + قيم الاستغلال + قيم جاهزة

جدول رقم 17: يمثل حساب رأس المال العامل الإجمالي

السنوات	2011	2012	2013
قيم الاستغلال	153419303.32	212992610.00	251719116.57
قيم قابلة للتحقيق	1321703916.12	138574438.81	1437835236.68
قيم جاهزة	140031064.08	241966224.16	127490188.82
رأس المال العامل الإجمالي	1615154283.52	18407033372.97	1817044542.07

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت خلال السنوات المدروسة رأس مال عامل إجمالي موجب و متزايد، نظرا لتزايد قيمة الجاهزة و قيم قابلة للتحقيق.

4- رأس المال العامل الأجنبي

يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة التالية:

- رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون
- رأس المال العامل الأجنبي = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل

جدول رقم18: يمثل حساب رأس المال العامل الأجنبي

السنوات	2011	2012	2013
الديون طويلة الأجل	1446536834.50	1522107688.74	1564298611.12
الديون قصيرة الأجل	731703085.14	979916270.02	1042399035.45
رأس المال العامل الأجنبي	2178239919.64	2502023958.76	2606697646.57

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق : نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة وهذا راجع إلى ارتفاع الديون طويلة الأجل والديون قصيرة الأجل.

ثانيا:احتياجات رأس المال العامل

- احتياجات رأس المال العامل= (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق)- (الديون قصيرة الأجل – تسبيقات بنكية)
- احتياجات رأس المال العامل =(أصول المتداولة - قيم قابلة للتحقيق) – (الديوان طويلة الأ جل - تسبيقات بنكية)

جدول رقم 19: حساب احتياجات رأس المال العامل

السنوات	2011	2012	2013
قيم الاستغلال	153419303.32	212992610.00	251719116.57
قيم قابلة للتحقيق	1321703916.12	138574438.81	1437835236.68
الديون قصيرة الأجل	731703085.14	979916270.02	1042399035.45
تسبيقات بنكية	00	00	00
احتياجات رأس المال العامل	743420134.3	8200425621.21	2731953388.7

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال السنوات الثلاث وهذا يفسر أن احتياجات التمويل للمؤسسة أكبر من مواردها وهذا يعني أنها سوف تعتمد على موارد مالية طويلة المدى لتمويل احتياجات التمويل أو الاعتماد على الموارد المالية قصيرة المدى.

ثالثا:الخزينة

- الخزينة = رأس المال العامل الدائم – إحتياجات رأس المال العامل
- الخزينة = قيم الجاهزة – تسبيقات بنكية

جدول رقم 20: حساب الخزينة

السنوات	2011	2012	2013
رأس المال العامل الدائم	883451198.38	860787102.95	774645492.62
إحتياجات رأس المال العامل	743420134.3	8200425621.21	647155317.8
الخزينة	140031064.08	241966224.16	127490188.82

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن الخزينة موجبة ،وهذا يدل على أن رأس المال العامل أعلى من إحتياجات رأس المال العامل،وهو ما يعني بأن للمؤسسة فائض السيولة ليست في صالح المؤسسة وعليه يجب استغلال هذا الفائض من الأموال في مشاريع الاستثمارية أو توظيفها في البنوك.

ومن خلال ما عرضناه سابقا يمكني أن أعرض جدول التمويل الذي يبين لي الموارد المالية للمؤسسة واستخدامات الذي يمكن أني أخصه في الجدول التالي :

رابعا: تحليل جدول التمويل:

سأتطرق أولا إلى حساب قدرة التمويل الذاتي لسنوات الثلاثاء

1–حساب قدرة التمويل الذاتي

- قدرة التمويل الذاتي =الأعباء المدفوعة – المنتجات المحصلة
- قدرة التمويل الذاتي= اجمالي فائض الإستغلال +المنتوجات العملياتية الأخرى +المنتوجات المالية – الأعباء العملياتية الأخرى –الأعباء المالية – الضرائب عن النتائج العادية – أقساط الإعانات المحولة الى النتيجة

جدول رقم21: حساب قدرة التمويل الذاتي

البيان	2011	2012	2013
اجمالي فائض الإستغلال	(45379346.63)	(**31359022.99**)	(**166014876.25**)
المنتوجات العملياتية الأخرى	4006085.49	2646637.00	418588146.08
المنتوجات المالية	197351451.28	268755892.19	00
الأعباء العملياتية الأخرى	(137642949.84)	(148603313.41)	(70846564.28)
الأعباء المالية	(9759511.99)	(7280097.37)	(7359064.20)
حساب قدرة التمويل الذاتي	8575728.30	84160095.42	174367641.25

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن مبلغ قدرة التمويل الذاتي موجب و هو ما يدعم الاستقلالية المثالية للمؤسسة و عدم وجود اختلال في التوازن المالي.

2- تحليل جدول التمويل

جدول رقم 22: إعداد جدول التمويل 2012

استخدامات	**مبالغ**	**موارد**	**مبالغ**
زيادة الاستثمارات	43759592.90	ارتفاع الأموال الخاصة	
انخفاض ديون طويلة الأجل		انخفاض الاستثمارات	
		زيادة الديون طويلة الأجل	75570854.24
		زيادة التمويل الذاتي	75584367.12
تغير مجموع الاستخدامات	43759592.90	تغير مجموع الموارد	15115221.36
تغير رأس المال العامل = تغير مجموع الموارد- تغير مجموع الاستخدامات = 155115221.36 - 43759592.90 = (28644371.54)			
زيادة قيم الاستغلال	59573306.68	زيادة ديون قصيرة الأجل	248213184.88
زيادة القيم القابلة للتحقيق	64040623	نقص قيم الاستغلال	
نقص ديون قصيرة الأجل		نقص القيم القابلة للتحقيق	
تغير مجموع الاستخدامات	123613929.68	تغير مجموع الموارد	248213184.88
تغير احتياجات رأسمال = تغير مجموع الاستخدامات – تغير مجموع الموارد = 123613929.68 -248213184.88 = (124599255.2)			

زيادة في القيم الجاهزة نقص السلفات المصرفية	101935160.08	زيادة في السلفات المصرفية نقص في القيم الجاهزة	
تغير مجموع الاستخدامات	101935160.08	تغير مجموع الموارد	
تغير الخزينة = تغير مجموع الاستخدامات – تغير مجموع الموارد تغير الخزينة =101935160.08			

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

تغير رأس المال العامل سالب ويعود هذا الانخفاض إلى إنشاء أو زيادة في شراء استثمارات جديدة وتسديد المؤسسة لبعض الديون الطويلة والمتوسطة الأجل ، هذه الحالة تعتبر غير جيدة بالنسبة للمؤسسة حيث أنها لا تسمح لها بمواجهة احتياجاتها.

تغير احتياجات رأس المال العامل سالب وتكون هذه الحالة عندما يكون انخفاض في احتياجات الدورة ويرجع إلى تحصيل الموارد بأسرع وقت و تسديد مستحقاتها في آجالها المحددة ، وهذه الحالة تعتبر جيدة بالنسبة للمؤسسة حيث أنها استطاعت التقليص من احتياجاتها وهذا ما يسمح لها بتحسين الخزينة.

تغير الخزينة موجبة ويعود هذا إلى زيادة في القيم الجاهزة

تعتبر هذه الحالة جيدة بالنسبة للمؤسسة حيث تمكنها من استثمار الفائض المحقق في الخزينة في مشاريع تنموية

جدول رقم 23: اعدد جدول التمويل2013

استخدامات	مبالغ	موارد	مبالغ
زيادة الاستثمارات انخفاض الأموال الخاصة انخفاض ديون طويلة الأجل	117394496.71	انخفاض الاستثمارات زيادة الديون طويلة الأجل زيادة التمويل الذاتي	 42190922.37 90207545.83
تغير مجموع الاستخدامات	117394496.71	تغير مجموع الموارد	132398468.2
تغير رأس المال العامل = تغير مجموع الموارد – تغير مجموع الاستخدامات =132398468.2 -117394496.71=15003971.49			
زيادة قيم الاستغلال زيادة القيم القابلة للتحقيق نقص ديون قصيرة الأجل	38726506.57 52090697.87	زيادة ديون قصيرة الأجل نقص قيم الاستغلال نقص القيم القابلة للتحقيق	62482765.43
تغير مجموع الاستخدامات	90817204.44	تغير مجموع الموارد	62482765.43
تغير احتياجات رأسمال = تغير مجموع الإستخدامات – تغير مجموع الموارد =90817204.44- 62482765.43 = 28334439.01			
زيادة في القيم الجاهزة نقص السلفات المصرفية		زيادة في السلفات المصرفية نقص في القيم الجاهزة	 (114476035.34)
تغير مجموع الإستخدامات	00	تغير مجموع الموارد	(114476035.34)
تغير الخزينة = تغير مجموع الإستخدامات – تغير مجموع الموارد تغير الخزينة = 114476035.34			

المصدر:من اعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

التغير رأس المال العامل الموجب وهذا ناتج عن زيادة موارد المؤسسة عن استخداماتها في المدى الطويل ويرجع ذلك إلى زيادة الديون الطويلة الأجل و التنازل عن الاستثمارات ، حيث تعتبر هذه الحالة جيدة بالنسبة للمؤسسة حيث أنها باستطاعتها مواجهة جزء من احتياجاتها.

التغير في احتياجات رأس المال العامل الموجب نلاحظ من خلال الجدول أن تغير استخدامات أكبر الموارد الدائمة، وهذه الزيادة تكون للأسباب التالية: الزيادة في قيم الاستغلال والزيادة في قيم المحققة والانخفاض في الديون القصيرة الأجل (ماعدا السلفات) ولكي تستطيع المؤسسة مواجهة هذه الاحتياجات يجب أن تتخذ عدة إجراءات من بينها الزيادة في سرعة دوران المخزون وسرعة دوران العملاء مع تقليص سرعة دوران الموردين.

التغير في الخزينة سالب وهذا بمعنى أن تغير رأس المال العامل كان أقل من التغير في احتياجات رأس المال العامل وهذا يرجع أساسا إلى النقص في القيم الجاهزة وهذا يدل على أن خزينة المؤسسة في 2013 واجهت صعوبات بسبب انخفاضها

المطلب الثاني: تحليل الميزانية بواسطة النسب المالية

سأتطرق في هذا المطلب إلى دراسة النسب المالية المختلفة التي تخص المؤسسة

أولا: نسب التمويل

تعبر هذه النسبة عن عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديد.

1- نسبة التمويل الدائم

❖ نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة/ الأصول الثابتة

الجدول رقم 24: حساب نسبة التمويل الدائم

البيان / السنوات	الأموال الدائمة	الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
2011	4772440987.13	3888989788.75	%1.22
2012	4793536484.61	3932749381.66	%1.21
2013	4824789370.99	4050143878.37	%1.19

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

➢ الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + ديون طويلة الأجل

التعليق: نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم تفوق الواحد خلال السنوات الثلاث (2011و2012و2013) ورغم تسجيل بعض الانخفاض خلال السنوات إلا أن النسبة تبقى جيدة أي أن المؤسسة تعتمد على أموالها الذاتية في تسديد التزاماتها، كما أن لها هامش أمان يمكنها من تغطية جزء من أصولها المتداولة.

2 – نسبة التمويل الخاص(الذاتي)

❖ نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

جدول رقم 25: حساب نسبة التمويل الذاتي

البيان / السنوات	الأموال الخاصة	الأصول الثابتة	نسبة التمويل الذاتي
2011	3325904152.63	3888989788.75	%0.85
2012	3271428795.87	3932749381.66	%0.83
2013	32604907773.87	4050143878.37	%0.80

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي في السنوات الثلاث (2011و2012و2013)أقل من الواحد وهذا يدل على أن المؤسسة تغطي أصولها الثابتة بأموالها الخاصة إضافة إلى الديون الطويلة الأجل.

3– نسبة المديونية (نسب قابلية التسديد)

❖ نسبة المديونية = مجموع الديون / مجموع الأصول

جدول رقم 26: حساب نسبة المديونية

البيان / السنوات	مجموع الديون	مجموع الأصول	نسبة المديونية
2011	2178239919.64	5504144072.27	%0.39
2012	2502023958.76	5773452754.63	%0.43
2013	2606697646.57	5867188420.44	%0.44

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن النسبة أصغر من 0.5 خلال السنوات الدراسة و هذا يدل على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها

4 – نسبة الاستقلالية المالية

❖ نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

جدول رقم 27: حساب نسبة الاستقلالية المالية

البيان / السنوات	الأموال الخاصة	مجموع الديون	نسبة الاستقلالية المالية
2011	3325904152.63	2178239919.64	%1.52
2012	3271428795.87	2502023958.76	%1.30
2013	32604907773.87	2606697646.57	%1.25

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال النتائج أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية لأن النسبة تتعدى الواحد يعني أن الأموال الخاصة تكفي لسداد الديون مما يعني لا تحتاج إلى اللجوء لتمويل خارجي.

ثانيا: نسبة السيولة:

1- نسبة السيولة العامة

❖ نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل

جدول رقم 28: حساب نسبة السيولة العامة

البيان / السنوات	الأصول المتداولة	ديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة العامة
2011	1615154283.52	731703085.14	%2.20
2012	18407033372.97	979916270.02	%1.87
2013	1817044542.07	1042399035.45	%1.74

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة العامة تفوق الواحد(1) ما يعني أن المؤسسة استطاعت تغطية التزاماتها القصيرة بالأصول المتداولة وتشكل رأس مال عامل موجب ، وهذه النسب في تناقص خلال 2013بالمقارنة مع 2012 و2011 وبهدا فإن المؤسسة لها القدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل.

2 – نسبة السيولة المختصرة

❖ نسبة السيولة المختصرة =(القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة) / الديون قصيرة الأجل

جدول رقم 29: حساب نسبة السيولة المختصرة

البيان / السنوات	القيم القابلة للتحقيق	القيم الجاهزة	الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة المختصرة
2011	1321703916.12	140031064.08	731703085.14	%1.99
2012	138574438.81	241966224.16	979916270.02	%1.66
2013	1437835236.68	127490188.82	1042399035.45	%1.50

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن النسبة خلال السنوات الثلاث تفوق الواحد وهي تفوق النسبة المثلى والتي يجب أن تتراوح بين 0.32و0.5 فبالرغم من أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة إلا أن خبراء التحليل المالي يؤكدون على أن مثل هذه الوضعية هي غير ملائمة للمؤسسة.

3 – نسبة السيولة الحالية (الفورية)

❖ نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل

جدول رقم 30: حساب نسبة السيولة الحالية

البيان / السنوات	القيم الجاهزة	ديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة الحالية
2011	140031064.08	731703085.14	%0.19
2012	241966224.16	979916270.02	%0.24
2013	127490188.82	1042399035.45	%0.12

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن النسبة جيدة بالنسبة للمؤسسة في السنوات الثلاث فالنسبة المثلى تتراوح بين (0.2و0.3) فالمؤسسة في هذه الحالة تستطيع تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة.

ثالثا: نسبة الهيكلة

1– نسبة هيكلة الأصول الثابتة

❖ نسبة هيكلة الأصول الثابتة = الأصول الثابتة / مجموع الأصول

جدول رقم 31: حساب نسبة هيكلة الأصول الثابتة

البيان / السنوات	الأصول الثابتة	مجموع الأصول	نسبة هيكلة الأصول الثابتة
2011	3888989788.75	5504144072.27	%0.70
2012	3932749381.66	5773452754.63	%0.55
2013	4050143878.37	5867188420.44	%0.69

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن نسبة هيكلة الأصول الثابتة في حدود 70%خلال سنة 2011 مقارنتها بسنتين 2012و2013 ذلك راجع إلى مدى توازن سيولة

2- نسبة هيكلة الأصول المتداولة

❖ **نسبة هيكلة الأصول المتداولة =الأصول المتداولة** / مجموع الأصول

جدول رقم 32: حساب نسبة هيكلة الأصول المتداولة

البيان / السنوات	الأصول المتداولة	مجموع الأصول	نسبة هيكلة الأصول المتداولة
2011	16154283.52	5504144072.27	%0.29
2012	18407033372.97	5773452754.63	%0.31
2013	1817044542.07	5867188420.44	%0.30

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

من النتائج المحصل عليها خلال السنوات الثلاث على التوالي (0,29،0,31،0,30) والتي تعبر عن أهمية الأصول المتداولة بالنسبة للأصول الثابتة، يمكن القول أنه مادامت هذه النسبة خلال هذه السنوات أقل من 0,5 فهي تدل أن المؤسسة ليست في حالة جيدة عموما هذا راجع إلى حركة الأصول المتداولة بطيئة ولا تحقق أرباح هذا يدل على أن الأصول الثابتة أكبر من الأصول المتداولة.

3- نسب هيكلة الخصوم

أ- نسبة هيكلة الأموال الخاصة

❖ نسبة هيكلة الأموال الخاصة = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

جدول رقم33: حساب نسبة هيكلة الأموال الخاصة

البيان / السنوات	الأموال الخاصة	مجموع الخصوم	نسبة هيكلة الأموال الخاصة
2011	3325904152.63	5504144072.27	%0.60
2012	3271428795.87	5773452754.63	%0.56
2013	5867188420.44	5867188420.44	%0.55

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن في حدود 60في سنة 2011 بدأ في التراجع هذا راجع إلى تراجع في الأموال الدائمة.

ب – نسبة هيكلة ديون طويلة الأجل

❖ نسبة هيكلة ديون طويلة الأجل = ديون طويلة الأجل / مجموع الخصوم

جدول رقم 34: حساب نسبة هيكلة ديون طويلة الأجل

البيان / السنوات	ديون طويلة الأجل	مجموع الخصوم	نسبة هيكلة ديون طويلة الأجل
2011	1446536834.50	5504144072.27	%0.26
2012	1522107688.74	5773452754.63	%0.26
2013	1564298611.12	5867188420.44	%0.26

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة بقيت ثابتة هذا راجع إلى أن المؤسسة لم تلجأ إلى الأموال الأجنبية لتمويل جزء من استثماراتها.

ج – نسبة هيكلة ديون قصيرة الأجل

❖ نسبة هيكلة ديون قصيرة الأجل = ديون قصيرة الأجل / مجموع الخصوم

جدول رقم 35: حساب نسبة هيكلة ديون قصيرة الأجل

البيان / السنوات	ديون قصيرة الأجل	مجموع الخصوم	نسبة هيكلة ديون قصيرة الأجل
2011	731703085.14	5504144072.27	%0.13
2012	979916270.02	5773452754.63	%0.16
2013	1042399035.45	5867188420.44	%0.17

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة هيكلة ديون قصيرة الأجل في تطور طفيف هذا راجع هذا راجع إلى أن المؤسسة تلجأ إلى الأموال الأجنبية لتمويل جزء من استثماراتها.

رابعا: نسب المردودية

1 – مردودية الأموال الخاصة

❖ مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية

جدول رقم 36: حساب مردودية الأموال الخاصة

البيان / السنوات	النتيجة الصافية	الأموال الخاصة	مردودية الأموال الخاصة
2011	51492394.71	3325904152.63	%0.16
2012	13772172.58	3271428795.87	%0.004
2013	10938026.00	32604907773.87	%0.003

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن كل دينار واحد مستعمل من الأموال الخاصة يغطي نتيجة صافية قدرها0.15و0.04و0.03 .

2 – نسبة مردودية النشاط

❖ نسبة مردودية النشاط = النتيجة الإجمالية

جدول رقم 37: حساب نسبة مردودية النشاط

البيان / السنوات	النتيجة الإجمالية	رقم الأعمال	نسبة مردودية النشاط
2011	53557620.57	264127183.66	%0.19
2012	13772172.58	292501878.26	%0.04
2013	10938026.00	174368746.05	%0.06

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: تمثل هذه النسبة العائد من عملية الاستغلال فكل دينار يحقق نتيجة إجمالية تقدر ب(0.04و0.06)على التوالي.

3 -المردودية الإقتصادية

المردودية الاقتصادية=النتيجة الصافية / مجموع الأصول

جدول رقم 38: حساب نسبة المردودية الإقتصادية

البيان / السنوات	النتيجة الصافية	مجموع الأصول	المردودية الاقتصادية
2011	51492394.71	5504144072.27	%0.009
2012	13772172.58	5773452754.63	%0.002
2013	10938026.00	5867188420.44	%0.01

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: من خلال النتائج المحصل عليها خلال فترة الدراسة نلاحظ أن نسبة المردودية الاقتصادية موجبة ومرتفعة وهذا راجع الى النتيجة الصافية الموجبة.

المطلب الثالث: تحليل الاستغلال (دراسة تغييرات الأرصدة الوسيطة)

إن جدول حسابات النتائج من أهم المقاييس التي يمكن بواسطتها الحكم على الانجازات التي حققتها المؤسسة ،فتحليله يؤدي بنا لمعرفة ما حققته المؤسسة من نشاطها العادي و الغير عادي،ومن اهم الحسابات التي يمكن من خلالها تحليل نشاط المؤسسة

أولا:تحليل جدول الحسابات النتائج

يقدم حسابات النتائج تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية والمتمثلة في القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.وغيرها من النتائج الوسيطية

جدول رقم 39: دراسة تغيرات الأرصدة الوسيطية لتسيير

البيان	2011	2012	2013
انتاج السنة المالية	304778325.25	266647574.64	172030079.15
قيمة التغير	-	(38130750.61)	(94617495.49)
نسبة التغير	-	(12.51)	(35.48)
استهلاك السنة المالية	(123622162.05)	(71426067.86)	(100884030.17)
قيمة التغير	-	52196094.19	-29457962.31
نسبة التغير	-	42.22	(41.24)
القيمة المضافة للاستغلال	181156163.20	195221506.78	71146048.98
قيمة التغير	-	14065343.58	-124075457.8
نسبة التغير	-	7.76	(63.55)
إجمالي فائض الاستغلال	(45379346.63)	(31359022.99)	(166014867.25)
قيمة التغير		14020323.64	(134655844.26)
نسبة التغير		30.89	(42.94)
النتيجة العملياتية	(236089144.57)	(278451865.38)	63302.22
قيمة التغير		(42362720.81)	27851567.6
نسبة التغير		(17.94)	10.00
النتيجة المالية	187591939.29	261475794.82	(7359064.20)
قيمة التغير		73883855.53	(33506659.02)
نسبة التغير		393.85	(12.81)
النتيجة العادية قبل الضريبة	(48497205.28)	(16976070.56)	(7295761.98)
قيمة التغير	-	31521134.72	9680308.58
نسبة التغير	-	(64.99)	(57.02)
صافي النتيجة السنة المالية	(51492394.71)	(13772172.58)	(10938026.00)
قيمة التغير		37720222.13	2834146.58
نسبة التغير		(73.25)	(20.57)

المصدر: من اعدد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق:

- إنتاج السنة المالية نلاحظ أن السنة المالية سجل ترجع بنسبة 12.51%في سنة 2012 وفي سنة 2013 سجل انخفاض كبير بنسبق 34.48% وهذا راجع إلى انخفاض في المنتوجات و المبيعات و المخزونات
- استهلاك السنة المالية : سجل تراجع كبير بنسبة 42.22% هذا في سنة 2012مقارنةبسنة 2013 بنسبق41.23%وهذا راجع إلى انخفاض في الخدمات والاستهلاكات الخارجية
- القيمة المضافة للاستغلال : شهدت ارتفاعا في سنة 2012 بنسبة 7.76%هذا راجع إلى زيادة في إنتاج السنة المالية وبالنسبة لسنة 2013 تراجع بنسبة 63.55% هذا راجع إلى انخفاض في إنتاج السنة المالية إجمالي فائض الاستغلال: نلاحظ زيادة بنسبة 30.89% في سنة 2012و42.94% في سنة 2013 وهذا راجع إلى انخفاض في المصاريف المستخدمين والضرائب ورسوم
- النتيجة العملياتية: نلاحظ هناك زيادة في سنة 2012بنسبة 17.94%هذا راجع زيادة في نواتج العملياتية وانخفاض في أعباء العملياتية الأخرى
- النتيجة المالية : سجلت زيادة في سنة 2012 بنسبق39.38%وهذا راجع إلى زيادة في المنتوجات الملية وفي سنة2013 انخفضت بنسبة 10.28% هذا راجع إلى زيادة في الأعباء المالية
- النتيجة العادية قبل ضرائب: سجلت انخفاض بنسبة 64.99%في سنة 2012مقارنتها بالسنة 2013بنسبة 57.02% هذا راجع إلى زيادة في الأعباء والمخصصات
- النتيجة الصافية للسنة المالية: شهدت انخفاض في سنة 2012 بنسبة 73.25% بسب تسجيل خسارة في النتيجة الصافية للأنشطة العادية

أما بالنسبة لسنة 2013 شهدت زيادة بنسبة 20.57% بمقارنة مع 2012 هذا راجع إلى ارتفاع في النتيجة الصافية للأنشطة العادية.

خلاصة الفصل:

لقد حاولت في هذا الفصل التعرف على واقع الوضعية المالية لديوان الترقية والتسيير العقاري فبدأت بتقديم تعريف شامل له، بالإضافة إلى عرض أهم نشاطاته وأهدافه كما تطرقت كذلك إلى الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبة ثم عرضت الميزانية المالية للسنوات 2011و2012و2013 وقمت بحساب بعض النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي الأمر الذي سمح لي باستخلاص بعض الاستنتاجات حيث لاحظت أن المؤسسة لها عدة جوانب ايجابية منها:

قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتها وكذلك استقلاليتها المالية هذا لم يمنع من تسجيل بعض السلبيات كالمردودية السالبة والأموال المجمدة وعدم تحصيل الحقوق لدى الغير لهذا وجب على الديوان معالجة هذه السلبيات وذلك لتحقيق نتائج أفضل.

خاتمة

يقوم موضوع التحليل المالي على دراسة القوائم المالية والتي تمثل مخرجات النظام المحاسبي، ولذلك فإن نتائج التحليل رهينة بمحتويات القوائم التي يتم تحليلها، بمعنى أن المعدلات والنسب والمؤشرات التي يتم الحصول عليها من عملية التحليل للقوائم المالية تتأثر بشكل أساسي بالمبادئ المحاسبية التي تم على أساسها إعداد هذه القوائم . وترتيبا على ذلك فإن تبني الجزائر نظام محاسبي المالي جديد سوف يؤثر على عملية التحليل المالي للقوائم المالية.

وفي هذا السياق فقد حاولت تناول موضوع التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي من خلال معالجة إشكالية البحث التي تدور حول إلى مدى يسمح التحليل المالي في تشخيص وضعية المؤسسة على ضوء النظام المحاسبي المالي ومن أجل ذلك قمت بمعالجة هذا الموضوع من خلال الفصول الثلاثة لهذه المذكرة، وانطلاقا من الفرضيات التي تبنيناها، وباستخدام الأساليب المشار إليها في المقدمة، فإننا توصلنا إلى النتائج التالية:

- **اختبار الفرضيات**

✓ تتمثل الفرضية الأول إن القوائم المالية التي يتم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية وتسهل من تطبيق تقنيات التحليل المالي.حيث تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية (الميزانية)، الأداء (حسابات النتائج)، تغيرات الوضعية المالية (جدول تدفقات الخزينة) وهو ما يتوافق مع أهداف التحليل المالي للقوائم المالية، وبناءا على ذلك تحقق الفرضية.

✓ إن التحليل المالي يسعى لكشف نقاط الضعف ومحاولة تفاديها و الخروج منها و نقاط القوة و العمل على استغلالها و الحفظ عليها وتعمل على بقاءها واستمراريتها، وهو ما يؤكد الفرضية الثانية.

✓ أما بخصوص الفرضية الثالث خاطئة حيث أن المؤسسة تسمح بتمويل كل استثماراتها بمواردها المالية هذا حسب رأس المال العامل سالب فالمؤسسة غير قادرة على تمويل استثماراتها بمواردها المالية، حيث تبين لي من خلال دراستي للديوان محل الدراسة أن رأس المال العامل موجب وهذا يسمح لها بتمويل كل استثماراتها بمواردها المالية.

✓ **نتائج الدراسة (النظرية والتطبيقية)**

أولا: نتائج النظرية:

✓ أن التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي سوف يؤدي في المستقبل إلى تحسين نوعية المعلومة المالية من جهة، وتغير النظرة السائدة للوظيفة المحاسبية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة من جهة أخرى باعتبارها أصبحت تمثل المصدر المعلومة المالية التي تعتمد عليها كل الوظائف الأخرى بمناسبة اتخاذ القرارات.

✓ أن التحليل المالي من المواضيع الهامة التي تتناولها الدراسات الاقتصادية كونه يهدف إلى تشخيص للحالة الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة قد تكون سنة أو فصل وهذا اعتمادا على القوائم المالية.

ثانيا: نتائج الدراسة التطبيقية

أما على مستوى الديوان الترقية والتسيير العقاري فبعد دراسة الوضعية المالية لها تبين لنا ما يلي:

✓ القوائم المالية التي تم إعدادها على ضوء النظام المحاسبي المالي الجديد تسمح بالقيام بعملية التحليل دون القيام بالانتقال إلى الميزانية المالية الذي كان فيما قبل من أهم المراحل التي يقوم عليها التحليل المالي ،كما أن جدول تدفقات الخزينة يسمح لنا بمعرفة أهم المصادر التي تحصل منها على السيولة.

✓ إن التحليل المالي له أهمية بالغة في المؤسسة وذلك من خلال الدور الفعال الذي يلعبه في تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف للمؤسسة.

✓ رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاث(2011-2012-2013) وهذا يعني أن المؤسسة حققت توازنا ماليا على المدى الطويل.

✓ احتياجات رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاثة(2011-2012-2013) وهذا ما يشير على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر تزيد مدتها عن سنة.

✓ الخزينة موجبة وهذا يدل على وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة.

✓ المؤسسة تتمتع باستقلالي ة مالية وذلك لاعتمادها على أموالها الذاتية في تسديد التزاماتها في أجل استحقاقها.

✓ عدم و جود اختلال في حركة التدفقات الداخلة و الخارجة في المدى القصير و هذا راجع إلى وضعية الخزينة الايجابية

✓ قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي خلال فترة الدراسة

- **الاقتراحات والتوصيات:**

من بين الاقتراحات والتوصيات التي تخص الجانب النظري هي كالأتي:

✓ على كل باحث الاهتمام بالجانب النظري لأنه هو مفتاح كل دراسة وبداية لدراسة تطبيقية أي إسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري

✓ أن يعطي لموضوعه أهمية .

والاقتراحات والتوصيات التي تخص الجانب التطبيقي تتمثل في:

✓ التقليل من الاحتفاظ بالسيولة المجمدة وذلك عن طريق توظيف المؤسسة لأموالها حتى تتحصل على فوائد تسمح في زيادة رقم أعمالها أو شراء تثبيتات جديدة.

✓ على المؤسسة أن تقوم بتحصيل ديونها لدى الغير والعمل على تسديد ديونها قصيرة الأجل.

✓ على المؤسسة تكوين إطاراتها فالتطبيق الجيد للنظام الجديد يستدعي أيضا استقطاب القدرات والكفاءات المهنية، فالكثير من المؤسسات يرجع نجاحها أساسا إلى ما تملكه من مهارات وقدرات بشرية، وخاصة المؤهلة

في الجانب المالي والمحاسبي، إضافة إلى إنشاء واعتماد مصلحة تسهر على التقدير والتحليل المالي على مستوى المديرية المالية في المؤسسات.

✓ **أفاق البحث**

بعد دراستي للموضوع صادفتني بعض المواضع التي تحتاج إلى دراسة معمقة والتي من الممكن أن تكون موضوع بحث ودراسة بحوث لاحقة بإذن الله التي من بينها:

✓ الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي .

✓ الأساليب الرياضية و الإحصائية في التحليل المالي

✓ أهمية التحليل المالي في رفع المردودية المؤسسة.

✓ التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي

في الأخير أنصح المؤسسات مهما كانت طبيعتها أن تهتم بالتحليل المالي كأداة رقابة و تقييم الأداء ، حيث لا يجب الاعتماد عليه بشكل جزئي، لأنه يعتبر من أهم الأساليب التي تسمح بكشف نقاط القوة والضعف حتى تأخذ في الحسبان عند وضع الخطط النهائية، بالإضافة إلى تحليل الوضعية المالية وقياس سيولتها و ربحيتها وكذلك مدى انسجام هيكلها المالي وتقييم النتائج السنوية.

نرجو من الله أن أكون قد وفقت في اختيار ودراسة هذا البحث

المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1- أيمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة و التحليل المالي، ط1،دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن ، 2007.

2- أحمد توفيق جميل، الإدارة المالية، درا النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، 1980.

3- إعداد خبراء الشركة العربية المتحدة للتدريب و الاستشارات الإدارية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات الأغراض التخطيط و الرقابة ،جميع الحقوق محفوظة.

4- بن ساسي الياس، يوسف قريشي، التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع،الجزائر، ، 2006.

5- وليد ناجي الحيالي، محمد عثمان البطمة، التحليل المالي، دار حزين للنشر، الأردن، 1996.

6-زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

7- حمزة الشمخي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، دار الصفاء للنشر،الأردن، 1998.

8- حمزة محمود الزبيري، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة وارق للنشر والتوزيع ،الأردن، 1976.

9- حسن محمد كامل، التحليل المالي، دار النشر، 1986.

10-حسين لهيبي، عثمان يخلف، التسيير المالي والتحليل المالي، الجزء 01، جامعة الجزائر، 1996.

11- حنفي عبد الغفار وآخرون، تنظيم وإدارة البنوك، السياسة المصرفية، تحليل القوائم المالية، المكتب الحديث، الإسكندرية، 1991.

12- حسين ناجي عارف، مبادئ المحاسبة، دار النشر و التوزيع، الطبعة (2)، الجزء 1، الأردن، 2006.

13 - خلدون إبراهيم شريفات، إدارة و تحليل مالي، دار وائل للنشر، الجزائر، 2001.

14- خميسي فتيحة، التسيير والمالية التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

15- طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية مصر، 2006.

16- كنجو عبود، إبراهيم، وهبي فهد، الإدارة المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1997.

17- مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.

18- منير صالح هندي، الإدارة المالية المدخل التحليلي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 1998.

19- منير إبراهيم هندي، الادارة المالية، مدخل تحليلي معاصر،المكتب العربي الحديث،مصر، 1991.

20- محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998 .

21-مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، ط 1،دار المستقبل للنشر و التوزيع،الأردن، 2006.

22- محمد سامي محمد، تطبيقات عملية في التحليل المالي، دار وائل للنشر، بيروت، 1964.

23- ناصر دادي عدون، عبد الله قويدر الواحد، مراقبة التسيير والأداء المؤسسة الاقتصادية، دار المحمدية العامة ،الجزائر،1999.

24- ناصر دادي عدوان، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، الإدارة المالية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.

25- ناصر دادي عدوان، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004.

26-ناصر دادي عدون، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، دار المحمدية، جميع الحقوق محفوظة للناشر،الجزائر،2008

27- سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الإستثمار و التمويل و التحليل المالي، مكتبة الإشعاع، مصر، 1998.

28- عبد الرحمن عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، الجزائر، 2009.

29- عبد الحفيظ الارقم، التحليل المالي، (دروس و تطبيقات)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

30- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، الدار الجامعة، جامعة الإسكندرية، مصر، 1990.

31- عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار حبطلي،دون بلد النشر، دون سنة النشر.

32- صادق الحسنى، التحليل المالي، المحاسبين، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.

33- القاضي حسين، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع،، عمان 2000 .

34- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي، الطبعة الأولى، دار زهران النشر والتوزيع،الأردن، 1333هـ 2012.

35- شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الأول،مكتبة الشركة بوداود، الجزائرية، 2008 .

2- الرسائل والأطروحات

1- بودبة خالد، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري على مكونات القوائم المالية المحاسبية و المالية للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، المدرسة العليا للتجارة، تخصص محاسبة، الجزائر،2006-2007.

2- توردت أكلي، التحليل المالي في النظام المحاسبي المالي، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير،تخصص مالية و نقود، جامعة الجزائر، السنة الجامعية2007، ص ص 100-101.عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسة الصناعية،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002.

3- سعاد اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009.

4- مريدي عبد الوهاب، القياس المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة المدية سنة 2009-2010.

5- صالحي بوعلام، أعمال الإصلاح المحاسبي في الجزائر وأفاق تبني وتطبيق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2010/2009.

3- الدوريات والمقالات

1- أوسرير منور، مجبر محمد، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية، جدول حسابات النتائج، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد، المركز الجامعي بالوادي.

2- قورين حاج قويدر، مقال بعنوان"أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على تكلفة وجودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنلوجيا المعلومات" مجلة الباحث العدد 10،جامعة الشلف -الجزائر، 2012.

3- سفيان نقماري، رحمة بلهادف، الملتقى الوطني حول النظام المحاسبي المالي بالجزائر وعلاقته بالمعايير الدوليةIAS – IFRS يومي14/13 جانفي 2013.

4- عريف عبد الرزاق،يحياوي مفيد، أثر المعايير المحاسبية الدوليةIAS/IFRS على التحليل المالي، الملتقي الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، المركز الجامعي الوادي، يومي17-18 جانفي 2010.

4- القوانين والأوامر

1- قانون 07-11 المؤرخ في 15ذي القعدة 1428هـ الموافق ل 25نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد74، المادة رقم 03.

5-بحوث من الإنترنت

-http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=421397

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Eric dumalaède, comlabilitè, gèmècle,bertièdition, algèr, 2009

2-Georges Deppalens , jean pierre , gestion financière de l 'entreprise ,2009

3 - Robert obert, Pratique des normes IAS /IFRS , DUNOD paris, 2002.

قائمة الملاحق

رقم الملحق	بيان الملحق	رقم الصفحة
01	الميزانية المالية "الأصول"2011	116
02	الميزانية المالية "الخصوم"2011	117
03	جدول حسابات النتائج 2011	118
04	جدول التدفقات الخزينة 2011	119
05	الميزانية المالية "الأصول "2012	120
06	الميزانية المالية "الخصوم" 2012	121
07	جدول حسابات النتائج 2012	122
08	جدول التدفقات الخزينة 2012	123
09	الميزانية المالية "الأصول "2013	124
10	الميزانية المالية "الخصوم" 2013	125
11	جدول حسابات النتائج 2013	126
12	جدول التدفقات الخزينة 2013	127